



ترجمة محررة

بلغني : أن العلماء يسألون يوم
القيامة عما يسأل عنه الأنبياء
« مالك »

٢

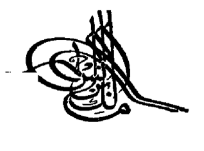
من دور التأثير

مالك الإنسان

دار إحياء الكتب العربية
عيسى البابي الحلبي وشركاه

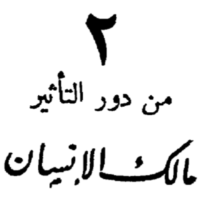

مدرسة الفن والحياة

أمين الخولي



ترجمة محررة

بلغني: أن العلماء يسألون يوم
القيامة عما يسأل عنه الأنبياء
« مالك »



٢

من دور التأثير

مالك الإنسان

دار إحياء الكتب العربية
عيسى البابي الحلبي وشركاه

فهرست الجزء الثانى

الموضوع الصفحة

جوانِبُ شخصيَّتهُ

من دور الى دور

هى سيرة الحياة ، تسير سيرها ، وتدور مدارها ، فتتبع أدوارها ؛ وكذلك نسقنا البحث فى حياة صاحبنا ، فأجرينا ترجمته فى مجرى حياته ، وأدرناها على أدوارها .

وهذا الإنسان فى ظهوره ونمائه ، ثم اكتماله وانتهائه ، إنما يمر بدورين واضحين :

أولهما : دور يأخذ فيه لا يعطى ، وينمو ليكمل ، وهو ماندعوه : « دور التأثر » .

وثانيهما : دور يعطى فيه ، وما يكاد يأخذ ، ويكمل فيه فيفعل ويوجه ، وهو ما ندعوه « دور التأثير »

فأما الدور الأول فإذ يخرج الإنسان إلى هذه الحياة : جاهلا لا يعلم شيئاً ، محتاجا لا يستطيع شيئا ، فهو أبدا آخذ منفعل ، متلق متأثر : إن يكن ذا استعداد فهو فى حاجة إلى ما ينميه ، وإن تكن له موهبة فهو فى حاجة إلى ما يعليها ، فهو فى كل حال وحين ، مستجيب لما حوله ، من بيئة مادية بجميع مظاهرها ، أو بيئة معنوية فى كافة صورها ، ينمى ذلك كلُّه مافيه ، وقد يكبته ؛ ويكمل قواه ، وقد ينتقصها ؛ ويسدد خطاه فى

طريق الحياة ، وقد ينحرف به عن سواء السبيل ؛ ويدفعه قدما ، ويذهب به صعدا ، وقد ينحدر به أو يهوى إلى الدرك الأسفل .. حتى تكون له أخيراً من كل ذلك ، حال واضحة وشخصية مفهومة ، عند انتهاء هذا الدور من التأثر والانفعال ، فهو بالغ أشده ، كامل النماء . أو هو طفل ضخم ، وهيكل خاو ، وكائن أجوف .

* * *

وأما الدور الثانى ، فهو ما يُسلم إليه دورُه الأول ، إذ يكون فصاله عمن حوله ، واستقلاله عما سواه ، بتوجيه الموجهين ، أو بناموس الكون ، حين يقضى الأصولُ ، ويذهب الآباء ، وتنبذه الدنيا بالعراء ، فإذا هو فى كل مايفعل ، صدى لما كان من أمره الأول : هو ــ فى صورة ما ــ معط ولا بد ، مؤثر لامحالة ؛ أو هو إن عجز عن شىء من ذلك ، فانٍ ذاهب ، مخل مكانه فى هذه الأرض لغيره .

فإن صلح للبقاء ــ بقدرما ــ أثر وفعل ، بدرجة تتفاوت بتفاوت نصيبه الأول ؛ فهو إمعة فى الذيل أو رأس فى الذروة ، أو فى درجة بين هذين ، تختلف باختلاف ما جاءه قبل ، من وراثة مضعفة أو مسعفة ، أو بين بين ؛ وماتقلب فيه من بيئة معوقة أومواتية ، أو بين بين ؛ ومن لقى من موجهين

معطلين أو ملهمين أو بين بين ــ وهكذا شىء بشىء ، ونتيجة عن مقدمة ، ومسبب عن سبب .. سنة الله التى فطر الناس عليها .

* * *

وكاتب الترجمة يلتزم أمام التاريخ الحق ، والدرس العالم ، أن يبلغ غاية الجد المخلص ، فى هــذا الفحص عن تلك الأشياء ، أو هاتيك المقدمات ، وأولئك الأسباب ، فى الدور الأول من حيــاة مترجمه ؛ ليهتدى إلى القول فيما نجم عنها من أشياء ، ونتائج ، ومســببات ، فى الدور الثانى من حياته ؛ فبهذا الأسلوب ، و به دون غيره ، يقول فى الشخص الذى يتصدى للحديث عنه ، قولة فاحصة واعية صادقة .

* * *

كذلك أدرنا الحديث ، فى ترجمة عالم المدنية ، هذا المدار ، وسلــكنا فيه هــذه الخطة ، فــكان الذى مضى من القول حتى الآن ، حديثاً عن الدور الأول ، دور التأثر .. استمعنا فيه بإنصات يقظ للمرويات عن حياته فى ذلك العهد ، فنقدنا منها ماوجب نقــده ، وأقررنا ماغلب على الظن حقه ؛ و إنك لعلى ذُكر مما قدمنــا صدرَ هــذا البحث ، عن حال الرواية والمرويات عن صاحبنا ــ انظر ص ١٣

ثم استنتجنا مانطمئن إليه فى اعتدال ، مما يمكن أن تعطيه تلك المرويات

المقبولة أو المحتملة القبول ؛ وأشرنا إلى مانقص الخبر فيه ، وغفلت الرواية عنه ، حتى تيسر لنا من كل ذلك ، أن نقدم وصف حياة هذا الدور ، على ما تجرى به الفطرة في خلق ابن آدم، منذ يتوسم خاطرةَ غيب، وراء النور، إلى أن يكون إنساناً سويا ؛ فتمثلناه فى الظلمة جنيناً ، واستبناه فى غبش الفجر وليدا ، ورأيناه رأد الضحى غلاماً ، واستجليناه فى رائعه النهار فتى شابا ؛ وبذلك تتبعناه فى أخفى البيئات بين الأضالع الحانية ، إلى أرحب البيئات ، متقلبا فى الامبراطورية الإسلامية الواسعة ، يذهب صيته مشرقا ومغربا .

وكذلك أطللت عليه معنا فى مهده ، وأشرفت عليه فى بيته ، ورأيته فى معهده ، وشهدته فى درسه بين أبنائه وأنداده ؛ وكان ذلك كله إعدادا كافياً - فيما نرجو - للحديث عنه فى دوره الثانى: « دور التأثير » .

* * *

ونريد فى هذا الدور لنجلى لك جوانب شخصيته المتعددة ، ونشهدك مظاهر نشاطه المختلفة، وظواهر تأثيره المتنوعة فيما حوله ، رادين ذلك أول الأمر إلى أسبابه ومقدماته فى عهده الأول، مقدرين قوة التأثير فيه ، بهدى ما عرفنا من مؤثرات فى تكوينه ، مبينين مدى هذا التأثير على الحياة حوله .

وفى هذا نجرى على مثل ماجرينا عليه قبلُ من خطة ، فنصيخ أول

الأمر ، لمـا تحدث به الرواة عن هذه الجوانب من الشخصية ، وذيالك القدر من التأثير ؛ ننقده ونمحصـه ، لنثبت منه مايثبت على الاختبار ، ونستنتج منه ما ينتج فى اطمئنان .

وسنجد كذلك أن الرواية لم تف بكل شىء مما نريد ، ولم تلتفت إلى كل ماهدانا التقدم العقلى إلى ضرورة العناية به ، فإن تيسر استكمال ذلك ، بما تثبته نواميس مطردة ، وتقرره سنن ماضية ، كان ذلك ... ونحن فى هـذا الدور أكثر اطمئنانا إلى مانستنتج ، وأقوى ثقة بما نستكمل ، لأنا قد أصبنا من المعرفة بدور حياته الأول ، مايقيم استنباطنا على أساس أرسـخ ، ويضع استكمالنا موضع أمن وارتياح ، تمدنا به الثقة الـكاملة بصدق المقررات العلمية عن النفس الإنسانية ، ونواميس الحياة الفردية والاجتماعية .

كما أن هذه الثقة نفسها بصدق المقررات العلمية ، ستجعل نقدنا لمـا ننقد واتهامنا لمـا قد يروى ، نقداً أرفع صوتا ، وأجرأ قولا ، وأبعد من الخـداع ، وأخلص من اشتباه ، وأمنع على استسلام .

* * *

وإذا قسمنا فصول القول عن الدور الأول، على خطوات الفطرة ،فـكانت على مارأيت من حديث عن « مالك » الجنـين ، « ومالك » الوليد .. الخ، فإنا نقسم فصول القول فى هـذا الدور الثانى ، على ماانتهى إليه الإعداد

الاول ، وأنتجته المقـدمات السابقة ؛ فتكون جوانب الشخصية المختلفة هى أقسام الـكلام ، وفصول المقال ؛ فنحن متحدثون عن « مالك » الإنسان ، فى مشخصاته ومقوماته ، التى منحته إياها وراثته، وأسعفته عليها بيئته، وقواها فيه موجهوه ومرشدوه ؛ متعرضون بذلك لحياته الخاصـة فى بيته وأسرته ، وحياته العامة فى قومه وأمته ؛ ونحن متحدثون عن ألوان نشاطه الحيوية ، التى اتصل فيها بتلك الحياة فوجهها وأثر فيها ، فهو « مالك » العالم ، له منهج تفكيره ، وله العناية بصنوفٍ من العلم خاصة ، إذ هو الفقيه المتشرع ، والمحدث الراوية ، والمتكلم المعتقد . . . وهكذا

على هذا النسق يتسق الحديث عن ذلك الدور الثانى ، دور تأثير حياة صاحبنا فى حيـاة من حوله ؛ راجين أن يعتمد ذلك كله ، على النقل المتثبت ما وسعت الطاقة ، والنقد الفاحص المنصف ما قضى الإخلاص ، والاستنباط المتئـد الرزين ما ألزمت الأناة ؛ وأن يجلل ذلك كلّه الترفعُ الهادئ ، على العصبية والهوى والانخداع والاندفاع ، الذى شاب كتابة المناقب قديماً ، ولا يزال يشوب غير قليل مما يكتب فى تلك التراجم حـديثاً ، على ما تناولنا من بيان فى مطلع هذا البحث ومنهجه . . . انظر ص (٥ ـ ١٠)

بهذه الخطة وذاك الأمل ، نتحدث أولا عن :

مالك الإنسان

(١)

سماته : وقد مضت إشارات متفرقة إلى بعض قسماته فيما مضى ؛ وها هو ذا قد اكتمل ، وخطا إلى النضج ، فوضحت ملامحه ، وعرفت سماته . . ثم دلف إلى الكهولة ، وانحدر إلى الشيخوخة ، فغيرت الأيام من ذلك ماغيرت ، و بدل الدهر منه ما بدل ، حتى انتهى به إلى ما وراء النور حيث بدأ .

و بين الجسم والنفس صلة ألمّ بهـا الأقدمون ، وعنى بها المحدثون ، وذكروا أنها تحتكم فى الحياة ، وتصور عالم النفس ، وتخط المستقبل...وحق على المترجِم أن يعرف من حال المترَجمه الجسمية الحيوية ، ما يطل منـه على عوالم نفسه ، و يعرف به ما أسعفه من تلك الحال الجسمية ، وما أخلفه ؛ ومن أجل ذلك عرضنا لسمات الإمام ومعارفه .

وقد وصفه غير واحد ممن صحبه ، طلبة وزملاء ، فجاءنا من هذا الوصف ، ما يتـكامل و يكوّن الصورة الواضحة ، و إن كان هذا الوصف لم ينج أيضاً من اختلاف الرواية ، وتعسر الترجيح أحياناً ، مع أن الأمر حسى مرئى ..!

فها هم أولاء يقولون عن قوامه : إنه كان ر بعة من الرجال[1] ، أى بين

---

(١) ابن عبد البر : (الانتقاء) ص ١٢

الطويل والقصير ؛ كما يقولون أيضاً إنه كان طُوالا ، من أتم الناس طولا[١].
ويلتفت « القاضي عياض » إلى هذا الاختلاف فيقول : إن الأشهر أنه طويل
تام الطول[٢] .

وفيما وراء ذلك من اختلافهم يخلص لنا من مجمل وصفهم له : أنه حسن
الصورة ، بل قالوا : جميل الوجه ، ومن أحسن الناس وجها ، أبيض شـــديد
البياض إلى الشقرة[٣] من أنقى النـــاس بياضاً ؛ حتى قال قائلهم : إنه لم ير
محدثاً أحسن صورة منـــه ، ولم يَرَ بياضاً قط ولا حمرة ، أحسن من وجه

---

(١) ابن قتيبة : المعارف ص ١٧٠ ، ١٧١ ؛ وترتيب المدارك ــ وقد وقع لولدنا المجد السيد محمد بن تاويت الطنجى ، أكثر الجزء الأول من نسخة أخرى ، غير النسختين السابقتين اللتين وصفناهما قبل (ص ٨) وهى فى جملتها أفضل منهما كما دلت المقابلة وسنشير إليها منذ الآن بحرف « خ » ونحيل على أوراقها وندل على ما بينها وبين نسخة الدار من اختلاف إن لزم ذلك

(٢) المدارك ١ / ١٥ ظ من نسخة خ الخطية

ويلحظ فى هذا المقام أن كلمة « طوال » لو قرئت مشددة كرمان ، ولا مانع من ذلك فمعناها المفرط فى الطول ؛ بل من معانى طوال ــ بالتخفيف ــ اهوج الطول ــ كما فى (اللسان)

(٣) فى نسخ (د) و (خ) من ترتيب (المدارك) أنه بياض إلى الصفرة ، وكذلك فى الديباج ؛ ولــكن يظهر أنه تحريف للفظ الشقرة فى (المعارف) و (الانتقاء) و (شرح السيوطى للموطأ) (وشذرات الذهب) بل بعد أسطر فى المدارك نفسه ، يذكر «مالك الأشقر» فى درج أخباره ــ انظر ص ٨٠ من هذا ــ

«مالك[١]» وقد نشم من هذا الإطلاق الواسع فى أحسنية البياض والحمرة و و..الخ ريح أصحاب المناقب ، يحسبون هـذا الحسن الفائق شيئاً فى أقدار الرجال ، وقد مضى القول فى اختلاف الرواية عن ذلك، ووصف أمه له بقبح الوجه ، وأنه لهذا لا يصلح لطلب الغناء ، وليطلب الفقه الذى لا يضر معه قبح الوجه ـ انظر ص ٥٠ ـ .

ولهم فى تفاصيل سماته مرويات : فهو جسيم ، جيد البدن ، من أتم الناس طولا كما تقدم ، وهو عظيم الهامة ، كبير الرأس .. وهو أشم الأنف، أى مرتفع أعلاه . . وهو أعين ـ أى عظيم سواد العين فى سعة ـ كما هو المعنى اللغوى ، لـكن بعض المصادر تنص على زرقة عينيه، كالذهبى[٢] فى [تاريخ الإسلام] ولم يفتهم أن يقولوا : إنه من أحلى الناس عينا ، كذلك .. وهو كبير الأذنين ، كأنما أذناه كفّا إنسان فيما يروون[٣] .

تلك سمات كافية لتصوير هيئة الشيخ الجسمية ، وقد حدثوا عما تدل عليه الفراسة فيهـا ، فقالوا إنه لما ذكرت صفته « لأبى العباس بن سريج »

---

(١) (المدارك) ١/١٦ وجه من نسخة خ . ومثله فى (الديباج) ص ١٨ .

(٢) ذكر فى غير مصدر أنه أزرق أشقر ، وفى اللسان الزرقة البياض حيث كان ، أما الذهبى فينص على زرقة العين فى (تاريخ الإسلام) ـ خط بدار الـكتب رقم ٤٢ مجلد ٩ ورقة ٤٨ وجه ـ

(٣) المدارك والديباج، فى المواضع السابقة .

القاضى قال : هذه صفة عاقل ، أو قال : الفراسة تدل على أن من هذه صفته يكون عاقلا[١] ، ولو كنا نقول بشىء من ذلك لوقفنا نسأل أصحاب الفراسة الحديثة عما تدل عليه هذه الصفات ! !

فى هذه السمات ـ رغم تزيين المنقبيين ـ ما يمكن المصور من إبراز مثال للإمام، يكمله ما عرف من سمته وهيئة لباسه وزينته ، لو لم يتحرج من هـذا التصوير متحرجون فى غير حرج .. !!

وبحسبنا هذا التصوير القولى لنتمثل بعين الخيال صورته ، ونكمل معرفتنا له ، .. أولا أقل من أن يصح لنـا بهذا الوصف أنه قد خلص من الآفات الظاهرة، ولم تعد حاله الجسمية مثار أزمات نفسية، يقف عندها دارسه، ليتعرف أثرها فى نظرته إلى الوجود ، ومنطقه فى الحياة ..

(١) المدارك : ١/١٥ ظ نسخة خ .

(٢)

سمته : حملت إلينا الروايات غير قليل عن هيئته وزينته ، وما إلى ذلك ؛ ولم تسلم الروايات فى ذلك من الاختلاف أيضاً : فهو لم يكن يخضب ، ولا يغير شيبته حينما شاب ، فكان أبيض الرأس واللحية[١] .. وهو قد رئى يخضب ؛ وقد يعين الخضاب وأنه بالحناء .! ويقول « القاضى عياض » إن الأول هو المشهور ؛ وكان يحتج لعدم الاختضاب بفعل « على » رضى الله عنه[٢] .. لكن قصةً فى [الأغانى] يحدث صاحبها أن خوخة قد فتحت ، وإذا وجه قد بدا تتبعه لحية حمراء[٣] وكان هذا الوجه فى القصة هو وجه « مالك » ؛ وهو لم يكن أحمر الشعر، بل حدثت الرواية عن سواد رأسه ولحيته فى شبابه[٤] ؛ فالحمرة فى قول هذه الرواية حمرة خضاب ، وخضاب بالحناء ، على غير المشهور من الأمر فى ترجيح من رجح ! ! ! فإن كان ولا بد فلنتهم قصة [الأغانى].

وإذا ما جاوزنا هذا الاختلاف إلى ما كادوا يتفقون عليه من دله وسمته ، وجدنا فى ذلك تفصيلا غير قليل : ففى شعره مثلا ، كان قبل أن يصلع فى

---

(١) ، (٢) المدارك ١/١٥ ظ نسخة خ . والديباج ١٩

(٣) (الأغانى) ٤ / ٣٩ ط الساسى .

(٤) (المدارك) ١ / ٢٦ و، نسخة خ .

كبره قد يفرق شعر رأسه[١] ، ويأخذ إطار شاربه ، ويترك له سبلتين طويلتين ، محتجا بفتل « عمر » شاربه إذا أهمه أمر ؛ ولم يكن يحلق شاربه ولا يحفيه بل يرى حلق الشارب من المثلة[٢] ، ويقول لمن حلق رأسه وشاربه : يا هذا ، لو أخذك الشيطان ونكل بك ما بلغ فى عقوبتك أكثر مما فعلت بنفسك[٣] .. وهو يرسل لحيته، تامة عظيمة ، ذات سعة وطول ، تبلغ صدره؛ وفى رواية أنه لم يحلق قفاه طول حياته[٤] ، وعبارتهم فى سوق هذه الرواية توهم عدم قوتها . .

ونؤثر قبل الحديث عن ملبسه وزينته، أن نشير إلى ماله من دستور عام واضح فى تناول الحياة ، تحدده أقوال له ، منها قوله : ما أحب لأحد أنعم الله عليه إلا أن يرى أثر نعمته عليه ، وخصوصاً أهل العلم ، ينبغى لهم أن يظهروا مروءاتهم فى ثيابهم إجلالا للعلم[٥] . وقوله : التواضع فى التقى والدين لا فى اللباس ؛ إنا كنا نتواضع فى التقى والدين لا فى اللباس[٦] .. بل يجعل الأمر من الدين فى مثل قوله : نقاء الثوب ، وحسن العمة ، وإظهار المروءة، جزء من

(١، ٢) ترتيب المدارك ١ / ١٥ ظ نسخة خ .

(٣) الزواوى : (المناقب) ص ٤ .

(٤) (المدارك) الموضع السابق وهو يقابل ١٧ وجه من نسخة د .

(٥) الزواوى : (المناقب) ص ٤٢

(٦) (المدارك) ١/ ٣٠ وجه خ وهو ق ٣٤ ظ ، د

بضعوأر بعين جزءاً من النبوة[١] .. ويتصل بهذا الدستور ويزيده وضوحاً نظرُه إلى الزهد ، الذي أشرنا في حديثنا عن البيئة الدينية الخاصة والعامة، إلى ما كان من أمره فيها ـ انظر ص (١٧٩) وما بعدها. فهو لا يرى الاشتغال بالعلم أقل مما فيه هؤلاء القوم من انقطاع وعبادة ؛ إذ يكتب إليه أحدهم يحضه على الانفراد والعمل فيكتب إليه « مالك » : إن الله قسم الأعمال كما قسم الأرزاق ، فرب رجل فتح له في الصلاة ، ولم يفتح له في الصوم، وآخر فتح له في الصدقة، ولم يفتح له في الصوم ، وآخر فتح له في الجهاد . ونشر العلم من أفضل الأعمال ، وقد رضيت ما فتح لي فيه ، وما أظن ما أنا فيه بدون ما أنت فيه ، وأرجو أن يكون كلانا على خير وبر[٢] .. بل هو يرى الزهد يشغل عن الحديث ، ويقول : أدركت بهذه البلدة أقواما لو استسقوا بهم القطر لسقوا ، قد سمعوا العلم والحديث كثيراً ، ما حدثت عن أحدهم شيئاً ، لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد ، وهذا الشأن ـ يعني الحديث والفتيا ـ يحتاج إلى رجل معه تقى وورع ، وصيانة واتقان ، وعلم وفهم ، فيعلم ما يخرج من رأسه ، وما يصل إليه غدا ، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به ، ولا هو حجة ، ولا يؤخذ عنه[٣] . وقد نعود بعد إلى قضية الزهد والعلم وما بين الصوفية والفقهاء ؛

(١) مدارك ـ ورقة ٣٠ ظ نسخة خ
(٢) الذهبي : (تاريخ الاسلام) خط بدار الكتب ج ٩ ص ٥١ وجه . بتصرف جد يسير
(٣) (المدارك) ١/١٧ ظ (خ) وهو في ١٩ ظ نسخة (د)

وبحسبنا هنا ماجلونا به دستور الرجل فى مزاولة الحياة والاتصال بها ، وتناول نعم الله وإظهار أثرها ، لنعرف مسلكه فى الحياة ، ونفهم مايلقى إلينا من رواية فى معاناته لمظاهر الحياة من ملبس وزينة ومأكل ومشرب ، وما إلى هذا... وجملة خطته فى ذلك ما رواه هو فى [الموطأ[1]] عن عمر بن الخطاب : إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم ..

على أساس هذا نسمع رواياتهم عن ملبسه وزينته ، فهو يرى وعليه طيلسان يساوى خمسماية ، قد رفع جناحاه على عينيه أشبه شىء بالملوك[2] كما رئى عليه رداء عدنى ، اشتراه بخمسماية درهم[3] وهو يلبس ثيابا مروية جيادا، ويلبس الثياب الخراسانية الجياد ، والمصرية المترفعة، والرقاق العدنية ، كما أنه حين يلبس هذه الثياب الرقاق يقول فى لباس الصوف الغليظ : لاخير فى لبسه إلا فى سفر ، كما لبسه النبى ﷺ ، لأنه شهرة ، وإنه لقبيح بالرجل أن يعرف دينه بلباسه[4] وكان هو « والأوزاعى » يلبسان التيجان ولا يريان

---

(١) (الموطأ) بشرح تنوير الحوالك للسيوطى ج ٣ ص ١٠٢

(٢) (المدارك ١/١٧ ظ من نسخة « د »

(٣) (المدارك) ورقة ٣٩ ظـ خ

(٤) (الزواوى) مناقب ٣٣

بلبسها بأساً[١] ولا فكرة لنا عن هذه التيجان .

وكما لبس الرقاق قد لبس الملونات ، فلبس ريطة ـ ملاءة من قطعة واحدة ـ عدنية مصبوغة بمشق خفيف ، وهو المغرة الحمراء ، وقال إنه صبغ يحبه[٢] ، وفى روايتهم أنه اشتهى يوما كساء قرمزيا ، فما بات إلا وعنده منها سبعة بعثت إليه[٣] . وهو يكتب إلى « الليث بن سعد » الإمام المصرى ، فى قليل عصفر يصبغ به ثياب صبيانهم ، فينفذ إليه « الليث » ماصبغ به ثياب صبيانهم ، وثياب جيرانهم . وباعوا الفضل بألف دينار[٤] .

على أنه يمكن القول إجمالا ، بأنه كان فى الأغلب ، يؤثر اللون الأبيض ، ويكره اختلاف اللبوس ؛ ويُرى نقى الثوب حتى تحرى « ابن أبى أويس » وهو ابن أخته ، أن يروى أنه ما رأى فى ثوب مالك حبرا قط[٥] .

ومما يتمم الصورة فى ملبسه ماروى من وصف عمته ، وأنه كان إذا اعتم

(١، ٢) (المدارك) ١٧ ظ ـ د ـ

(٣) الرواية مهما يكن أمرها ، شاهدة على استعماله الكساء القرمزى ، لكن يلمح أنها وردت فى فصل تركته فكانت (فى المدارك) ٤٣ و (خ) « فامات » ـ بالميم ـ إلا وعنده منهاسبعة ، وفى (المدارك) د وفى (الديباج) ٢٩ فما بات ـ بالباء ـ وما أبعد الفرق!!

(٤) ابن حجر : الرحمة الغيثية فى الترجمة الليثيه ط بولاق ص ٥

(٥) (المدارك) ١٦ و « خ » . وعبارة « يكره اختلاف اللبوس » تروى فى (تاريخ الاسلام للذهبي) ـ ج ٩ ورقة ٤٨ و « يكثر » !!

جعل منها تحت ذقنه ، وأسدل طرفها بين كتفيه ، وهى عمة يتطلبها الجو الحار، ستراً للقفا وسائر الرأس ؛ وهذا الإلقاء بين الكتفين ، هو — فيما يبدو — أصل العذبة ، التى اشتجروا من أجلها ، فى هذا العصر .

ولم يترك المنقبيون حديث لباسه دون مبالغات أشرنا إلى بعضها ، مطلعَ هذا الكتاب — انظر ص١٠ — وهى أنه خلف خمسماية زوج نعل ؛ وهم يتكثرون كذلك فى العمائم فيقولون إنه مات عن مائة عمامة ، فضلا عن سواها[1] ، ولا ضرورة للتعليق على مثل هذا بأكثر مما مضى .

***

والحديث عن لبسه ، يدنى من الحديث عن زينته ، بعد الذى سمعنا عن دستوره فى الحياة ، ولا تخلص من اختلاف المحكىّ فى ذلك أيضا ، فتعجب إذ تلقاك الرواية بأنه مادخل الحمام حياته كلها[2] وإلى جانب هذا ماعنى به مترجموه، المجملون منهم والمطيلون، من أنه إذا أراد التحديث دخل مغتسله فاغتسل وتطيب ، ولبس ثيابا جدداً . . الخ[3] فهل تريد الرواية من نفى دخوله

(١) (المدارك) ٤٣ و « خ » .
(٢) (المدارك) ١٥ ظ « خ » .
(٣) (الديباج) ص ٢٣ .

الحمام أنه لم يدخل البيت المسمى بالحمام ؟ ! وما قيمة الحرص على نفى هذا وليس بذى أهمية !! إن الرواية تشعر بالرغبة فى نفى التنعم، إذ تقول : عاش «مالك» تسعين سنة لم يخضب شيبته ، ولا دخل الحمام ، وفى رواية : ولا حلق قفاه[1] ولعلها النزعة المنقبية حين لاتتحرى كثيراً ، وتتبع المحاسن والمفاخر ؛ وسنرى « مالكا » بعد بين الصوفية والمتزهدين ، رغم ماسمعنا وسنسمع منه فى الزهد والتصوف ! ! وفى كل حال فإن مما يهوّن من شأن هـذه الرواية أنها معزوة « للواقدى » وليس بذاك !!

ومما جرى الخلاف عليه أيضا مسألة تكحله ، فرواية تقول : إنه كان يكره الاكتحال إلا لعلة ؛ وإذا اكتحل جلس فى بيته[2] . وأخرى تصف أناقته حين يجلس للحديث ، كما سمعت آنفا ، فتعد منها التكحل إذ تقول : كان يخرج مزينا ، مكحلا ، مطيبا ، قد لبس أحسن ثيابه[3] فهل مرت كلمة « مكحلا » فى هذا الدرج دون عناية خاصة ؟ !

وندع الخلاف إلى ما اتفقوا عليه من زينته ، وهو فى جملته يشهد بأناقة طيبة ، يقبلها دستوره فى الحياة ، كما سمعناه آنفاً : فهو يستعمل الطيب الجيد مسكا وغيره[4] .

---

(١) (المدارك) ١٥ و « خ » .
(٢) (المدارك) ١٦ و « خ » .
(٣) (الذهبى) (تذكرة الحفاظ) ١ /١٩٦ جـ ٩ ورقة ٤٨
(٤) المدارك : ١٦ و « خ » .

وعلى ذكر العطور نسمع روايتهم : أنه إذا جلس للحديث يوضع عودٌ فلا يزال يتبخر حتى يفرغ . وقد مضى قريباً ، القول فى الخضاب وما دار حوله(ص٢٤٣).

وهو برفاهيته يرفّه على تلاميذه،ومن حضر مجلسه الحديثى، فإذا ما خرج للدرس دعا بالمراوح فأعطى كل إنسان مروحة(١) .

وهو يتختم بالفضة ، ومات ـ رحمه الله ـ وفى يده خاتم منها فصّه حجر أسود ، نقشه سطران بكتاب جليل هما : حسبى الله ونعم الوكيل ؛ وكان يجعله فى يساره فإذا توضأ حوّله إلى يمينه(٢)

وهو أنيق التناول محتفظ بالنظافة حتى فى نعله : يحدث راوٍ أنه رآه على بغلة سرية ، بسرج سريّ عليها ، وعليه ثياب سرية ، وغلام يمشى خلفه ، حتى يأتى الباب ويدخل منزله راكباً ، فينزل ويقعد ، ويأخذ غلام منديلا فيمسح خفه وينزعه(٣) .

ولن ننسى أن هذه الرواية فى الركوب السرى، تخالف ما اشتهر من رفضه الركوب فى المدينة مطلقاً ، لأن جسد الرسول عليه السلام مدفون فيها ، وقد نبه «القاضى عياض» عقب إيراد خبر الركوب إلى مخالفته المشهور عنه فى عدم الركوب .

ويتصل بما نحن فيه من خاص شئونه الطبيعية ، أسلوب حياته فى بيته .

---

(١) الذهبى : (التذكرة) ١ / ١٩٦ .
(٢) المدارك ١٦ و(غ)
(٣) المصدر السابق .

(٣)

في بيته : مضى القول فى أنه لم يكن له بيت ، وكان يسكن بكراء إلى أن مات ، عند دعوى أنه أفضى به طلب العلم إلى أن نقض سقف بيته فباع خشبه ـ انظر ص ٥٩ ـ .

وفى كل حال هم يقولون : إن دار « مالك بن أنس » التى كان ينزلها بالمدينة هى دار « عبد الله بن مسعود[١] » ؛ ولعل هذه أيضاً لا تمر فى غير شىء من نظر فى الرواية ؛ وذلك أنهم يروون : أن « مالكا » سئل عن الصورة فى البيت ؟ فقال : لا ينبغى. فقال له رجل عراق : يا أبا عبد الله ، هو ذا فى بيتك صورة ! فقال : أنا ساكن فيه منذ كذا ما رأيته ، قم فحكها[٢] الخ... فهل كانت الصورة فى دار «عبد الله بن مسعود» الصحابى وتركها ؟ أو سكن فيها منذ كذا فلم يرها هو أيضاً ! ! ربما.

* * *

وفى الحديث عن بيت الإمام ، ذكروا عبارتين تنمان عن نظرة له تكبر البيت والحياة فيه ، وتلفت بذلك لمعنى نفسى رقيق ، وأولى هاتين العبارتين :

---

(١) (المدارك) ١٦ و ــ خ .
(٢) (المدارك) ١٦ ظ « خ » .

أنه كان على باب « مالك » مكتوب : ما شاء الله ، فقيل له فى ذلك ، فقال : « قال الله ، وَلَوْلا إذْ دخلت جنَّتك قُلت ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله ؛ والجنة الدار[١] » وثانيتهما : أنه كان إذا دخل بيته قال : ما شاء الله لا قوة إلا بالله ، فسئل عن ذلك ، فأجاب بمثل جوابه الأول[٢] .. واتجاه تنبهه إلى هذا ، هو ذلك المعنى النفسى الطيب الذى يعبر عنه هـذا الاطمئنان إلى أن الجنـة هى البيت .

* * *

كان الإمام فى تأثيث بيته يلوذ بهذا الدستور السالف فى معاطاة الحياة ، فأثر النعمة ظاهر فيه ؛ فهو يجلس فيه على ضجاع ونمارق مطرحة ، يمنة ويسرة فى سائر البيت[٣] . وبيع ما فى منزله يوم مات فكانت فيه بسط ومخادّ محشوة بريش ، وكانت غير قليلة ، إذ نيف ثمنها هى ، والبرادع ، والبسط ، والمنصّات على خمسمائة دينار[٤] . ويظهر أن هذا الأثاث قد لفت نظر أهل عصره ، حتى سألوه عن الوسائد فى بيته : أشىء أحدثته أم وجدت النـاس عليه ؟ فقال : وجدت الناس عليه .

* * *

(١، ٢، ٣) (المدارك) ١٦ و ــ خ

(٤) (المدارك) ١ / ٤٣ و « خ » .

والـكلام عنه فى بيته، يهيىء للـكلام فى مطعمه ومشربه وما إلى ذلك ؛
وهو فى هذا عند دستوره أيضاً ، فهو يصيب الطيب من الطعام والشراب ،
وكذا يحرص على أكل اللحم، وله فيه وظيفة يومية قدرها درهمان لابد له منها،
حتى لو لم يجد كل يوم هذا القدر إلا أن يبيع فى ذلك بعض متاعه لفعل[1] .
تلك رواية ابن أخته . وأحد تلاميذه ؛ لـكن رواية أخرى عن ابنه « محمد »
تتبع هذا ، بأن عمة « محمد » ـ أخت « مالك » ـ كانت فى منزل « مالك »
تهيىء له فطره خبزاً وزيتا[2] .. ويتبع « ابن فرحون » هذه الرواية الأخيرة
بقوله : .وكان فى ابتداء أمره ضيق الحال ، ثم انقلب حاله ، وما يأتى من
اختلاف أحواله ، إنما كان لاختلاف الأوقات[3] ، وكأنما الشيخ يبغى بذلك
التوفيق إقرار الرواية عن وظيفتــه فى اللحم كل يوم ، وحرصه على ذلك حتى
يبيع فيه بعض متاعه .

وهنا نستأذن فى قطع اتصال الحديث بنظرة فى هذا الترجيح ومثله ، ممـا
يعمد إليــه الأقدمون فى غير موضع من المرويات ، سواء فى ذلك ما هو من

(١،٢) (ترتيب المدارك) ١ ورقة ١٦ ونسخة (خ) ، وتقابل ورقة ١٧ ظ ١٨ و ـ (د) .

(٣) (الديباج المذهب) ص ١٩ ، ويلحظ أن هذا التوفيق لم يرد فى المدارك : (والديباج) فى ترجمة مالك إنما يلخصه !

أخبار الناس وما هو من غير ذلك ، وهم يكتفون فى هذا بالإمكان المطلق ، بل الإمكان البعيد ، فيجعلون الممكن واقعا ، ويخرجون به من اختلاف الرواية ، دون تقدير لما فى قول الراوى من إطلاق العبارة وتعميمها ؛ فهذا ابن أخت « مالك » يطلق القول فى وظيفة خاله من اللحم ، ويعممه فيقول كان « لمالك » كل يوم فى لحمه درهمان . . ثم هـذا صاحبه « مطرّف » يؤكد هـذا الإطلاق والتعميم ، فيروى أن شيخه يبيع بعض متاعه ، لو لم يجد كل يوم هذين الدرهمين . فهل تستريح إلى قبول أن هـذا خبر عن عمل «مالك» فى بعض حياته ؟

ثم تنظر فى رواية الزيت والخبز فترى ابنه « محمداً » يطلق القول فى ذلك إذ عبارته : كانت عمتى مع « مالك » فى منزله تهيىء له فطره خبزاً وزيتاً ، فهل ذلك حديث عن حاله فى بعض حياته ؛ أو هو حديث عن زهده الذى يكون إذا ما التزم ذلك وداوم عليه ! ! وهل من اليسير القول دائماً أو كثيراً ، بأن الممكن البعيد، أو القريب هو الواقع الكائن، الذى نتصرف به فى رواية نقلت ، أو أمر وقع ، فنقول إن الأمر هكذا لا هكذا ، أو يحتمل ويقبل أنه هكذا وهكذا ! !

أضع بين يديك هذه النظرة لتسلك فيها مسلكك ، أما أنا فلا أطمئن إلى

هذا المسلك من عمل الأقدميين ، فى التوفيق بين الروايات المختلفة ، ولا أجده يوائم ما لهم من دقة فى هذا الميدان .

ونعود بعد هذا إلى حديث اللحم ووظيفته اليومية ، والخبز والزيت طعاما ، لنسأل : أكان هذا فى ابتداء أمر الشيخ وضيق حاله ! فمتى كان ذلك ، ؟ لقد كان فى حكايتهم غير الواضحة ، أيام الطلب ، إذ حكوا أنه باع خشب السقف من بيته ، الذى قيل إنه له ، فهل كان له إذ ذاك ابن كمحمد هـذا ، يروى عمل عمته فى البيت وتهيئتها لأبيه طعامه من الخبز والزيت ؟ إنهم يروون أنه جلس للفتيا مبكراً وأفتى عند السلطان مع « ربيعة » قبل ذلك ، ويحددون للجلوس العامَ السابع عشر من عمره ، وهبه العامَ العشرين ؟ فهل كان له فى هذه السن ابن كبير « كمحمد » ؟ لا يبدو هذا قريباً ! ! وإذا كان ابنـه يحكى عن شىء لم يشهـده ، فهل يطلق القول فيه هـذا الإطلاق ويعممه هذا التعميم ؟ ! وهل هذا من البر بالرواية ودقتها ! ! وهل يُقبَل به التوفيق المنشود !!؟

وإذا كان اللحم ووظيفته اليومية إنما كان فى عهد اليسار لا فى كل عهود حياة الشيخ ، فهل يحسن ابن أخته فى إطلاق القول بأن خاله كانت له هـذه الوظيفة اللازمة ، مع أن خاله نفسه ، يروى فى[موطئه] أن «عمر بن الخطاب» وهو شديد التشبه به — كما سمعنا — فى فتل شاربه ، واختيار مكانه فى مسجد

الرسول ﷺ لالتزام الجلوس فيه ! ! يروى أن « عمر » رضى الله عنه لقى « جابر ابن عبدالله » الصحابى ـ رضى الله عنه ـ وقد اشترى بدرهم لحماً فقال له : أما يريد أحدكم أن يطوى بطنه عن جاره أو ابن عمه ! ! أين تذهب عنكم هـذه الآية « أذهبتم طيباتكم فى حياتكم الدنيا واستمتعتم بها » . كما يروى فى هذا الموضع « إياكم واللحم فإن له ضراوة[1] »...لو خفف « ابن أبى أويس » الأمر ، فحدد من هـذه الوظيفة بأيام يسار خاله لا فى كل عمره أو أكثره ، كما تفهم عبارته ، لجعل مؤنة التوفيق بين فعله وروايته أيسر نوعاً ما ! !

وعلى ذكر هذا التوفيق ، لم أر من عرض له ، وربما كان فى موسّع شروح [الموطأ] من تصدى لذلك ، واعتذر عن فعل الشيخ بكذا أو كيت .. أما أنا فلا أجد بى حاجة إلى التماس هذا التوفيق ، لأنى أشعر أن هذا الأكل والشرب من الأمور الجبلية التى لا يلزم فيها الدين بشىء يمس تدين المتدين ، فهى أمور تسيرها بشرية المرء ، وتخضع لعوامل ، لا أحسب التدخل الدينى فيها يكون بأكثر من النهى عن الإسراف ونحو ذلك من الآداب . .

***

وندع حديث التوفيق بين المرويات المختلفة ، والتوفيق بين رواية الراوى وفعل الشيخ ، لنعود لما كنا فيه من وصف حياة الإمام فى بيته ، فنجد أنه كان يوسع

---

(١) (الموطأ) مع شرح السيوطى ٣ / ١١٧ .

على أهله كل يوم جمعة ، فيأمر طاهيه بأن يعمل له ولعياله فى ذلك اليوم طعاماً كثيراً[١] .. وكان يبر طلبته فيدعوهم إلى الطعام فى بيته ، ويفسح لهم ، ويمكنهم من المرافق[٢] ، فى حرية وراحة، وتلك كلها آثار نعمة يتناولها الشيخ بالخطة التى وصفنا من قبل .

* * *

وفى شرابه — على ما رووا — مثلُ ذلك ؛ فهو يشرب فى الصيف السكر، وفى الشتاء العسل . . وعلى ذكر الطعام والشراب نشير إلى ما لحناه من قبل فى أناقته ونظافته : ذلك أنه كان يحب الموز ، فيبين سبب ذلك بأنه لم يمسه ذباب ولا يدُ أسود[٣] ، وهى أناقةُ تناولٍ دقيقة ، تكمل الفكرة عن شخصية الشيخ ؛ .. وهو يتم قوله فى حب الموز ، بأنك لا تطلبه فى شتاء ولا صيف إلا وجدته،فليس شىء أشبه بثمر الجنة منه، قال تعالى « أُكُلها دَائِم وظِلها » وفى هذا التعليل المزدوج صورة طيبة لاجتماع التدين مع حسن التناول ، ولطف المأخذ ، ودقة الذوق ، رحم الله الشيخ ، وأصلح بسيرته .

(١) (المدارك) ١ / ١٦ و « خ » .
(٢) (الديباج) ص ٢٠
(٣) (المدارك) الموضع السابق فى رقم ١ .

وكان فى بيته خدم : فهذه جاريته ، تذكر الرواية أنه إذا أتاه الناس يطلبون علمه ، خرجت فقالت لهم : يقول لكم الشيخ : تريدون الحديث أو المسائل ؟ فإن قالوا المسائل، خرج إليهم وأفتاهم، و إن قالوا الحديث ، استعد بكذا وكذا . . . الخ[١]

وفى البيت طاهٍ يظهر أنه قد طال مقامه فيه حتى سمته الرواية ، فهو « سلمة[٢] » .

* * *

تلك جملة صالحة من الحديث عن حال الشيخ فى بيته، تعاون فى تكوين الصورة الكاملة للإنسان منه وحياته ، مع ما مضى من سِماته وسَمته ؛ وتهيىء لكلمة عن :

(١) (الديباج) ص ٢٣ .
(٢) (المدارك) ــ ١ /١٦ و «خ»

(٤)

مزاجه : وراثة الرجل ، و بيئته ، وتوجيهه أيام التكون ، ثم سلوكه فى الحياة بعد ذلك ، يحدث كل أولئك عن مزاج رقيق ؛ و إليك البيان : فهو يمانى ، من بلاد العرب السعيدة ، التى قطعت فى الحضارة شوطا ، وأصابت بذلك من رقى الوجدان حظا . والأقدمون أنفسهم قد اطمأنوا لهذا الأصل فى الوراثة والبيئة ، وجرت لهم فى ذلك أقوال عن الأقاليم والناس ، منها مايتصل بما نحن فيه من وصف مزاج الإمام ، فهم يقولون فى حديثهم عن « عمر بن أبى ربيعة » : إن أمه « مجد » من حمير ، ومن هناك أتاه الغزل ، يقال : غزل يمانٍ ، ودل حجازى[1] . و يشترك صاحبنا الإمام ، فى هاتين النسبتين ، فهو يمنى حميرى ، غير بعيد عهد باليمن ؛ وهو حجازى المهجر ، له هذا الدل الحجازى أيضاً، . . وكذلك كانت بيئته الطبيعية العامة والخاصة، على ما سبقت إشارتنا إليه ــ ص ١٢٨ ــ من أمر العقيق ومزاياه . . ثم البيئة المعنوية العامة والخاصة ، على ما أشار إليه القدامى ، وعرفناه فى ترفها ورقتها، ورخائها الذى يكفل ذلك كله و يعين عليه ــ انظر صفحات ٢١٧ــ٢١٩و٢٢٢ــ٢٢٤. وهاهم أولاء موجهوه وأساتذته ، قد رأينا فيهم مثل «ربيعة الرأى» ، يلبس الرقاق

(١) (الأغانى) ١ / ٣٠ ط الساسى .

ـ ص ٦٥ ـ « وابن أذينة » الفقيه الشاعر، اللحن ـ ص ٩٨ ـ . . ثم فعل الشيخ نفسه ، على ما رأينا قريباً من مسلكه فى الحياة ، وما يشير إليه هـذا المسلك من رقة المزاج ، فهو فى سمته صاحب دَل حجازى ، بمعنى الـكلمة كما يقولون اليوم ؛ وكم حدث القوم عن أشياء تنم عن هذا ، مهما يكن توجيهها وتفسيرها ، كقول الرواية : إنه كان فى كمه منديل مطوى ، على أربع طاقات ، فإذا سجد سجد عليه ، فقيل له فى ذلك ، فقال : أجعله لئلا يؤثر الحصى بجبهتى ، فيظن الناس أنى أقوم الليل[1] .

وإنك لتدع ما قال الفقهاء أو كتبوا عن السجود على المنديل وحكمه، ثم لا يمنعك تعليله لصنيعه هذا، من أن تلمح ظل رقته المعهودة فى ذلك ، فليس يجبره شىء على السجود على الحصى

وكذلك تطمئن مما سبق ولحق ، وما أوردنا من قول القوم ، أو أشرنا إليه ، أن الشيخ رقيق المزاج ، له حس قوى متميز ، يبدو فى تصرفه وتناوله شئون حياته الخاصة ، بل شئون الحياة العامة أيضاً، على ماقد نشير إليه فيما بعد من أمر حياته فى أسرته وأمته .

* * *

(١) (المدارك) ورقة ٢٩ ظ « خ » .

وإذا كنا نعمد إلى هذه الترجمة المحررة إكسابا للمرانة المفيدة، فى فهم الرجال صانعى التاريخ العلمى والأدبى، ونحن أصحاب عناية، بهذا الأدب وما إليـه من الفنون، فإنا لنرى من الحق علينا، أن ننظر فى :

تقدير صاحبنا للفنون

وقد أشرنا إجمالا إلى البيئة المعنوية العـامة والخاصة، من ناحيتها الاجتماعية؛ وصلة هؤلاء الأعلام من رجال الدين والعلم بهـا، وأنهم لن يستعصوا على الفطرة، ويخرجوا على نواميس الله فى خلقه، وأن لهم مع الذى حفلت به تلك البيئة، من حياة فنية، تفاعلا وتأثراً ـ انظر ص٢١٨ـ . وفى ذلك أصل الفـكرة لما نريده الآن، من نظرة شيخنا للفنون وتقديره لها : ولنذكر أن مكة والمدينة منذ أواخر القرن الأول، قد صارتا مركزا للموسيقى والغناء، ومنهما كان يتخرج الموسيقيون اللازمون لبلاط دمشق . . ففيهما كانت تلتقى أصداء الألحان، بأنغـام الدعاء والاستغفار وأصوات المتعبدين، ولا مفر من أن يكون لهذا التلاقى آثاره، حتى تسمع فى الخبر مثل قولهم : « إن عبد الله بن عبيد الله ابن أبى مليـكة » القرشى ـ ت ١١٧ هـ ـ إمام الحرم وشـيخه، ومؤذنه الأمين، وقاضى مكة والطائف، زمن « ابن الزبير[1] »، بينا يؤذن إذ سمع المغنى، يغنى من دار « العاص بن وائل » قول الشاعر :

(١) (شذرات الذهب) ١ / ١٥٣ .

وعلقتهـــــا غراء ذات ذوائب ولم يبد للأتراب من ثديها حجم

صغيرين نرعى البهم يا ليت أننا إلى اليوم ، لم نكبر ولم تكبر البهم

فأراد أن يقول: « حى على الصلاة » فقال: « حى على البهم » حتى سمعه أهل مكة فغدا يعتذر إليهم[1] . . ومهما يكن رأيك فى قيمة هذه الرواية، أو مهما يكن التفسير المتدين لصنيع هذا المؤذن بأنه من إلقاء الشيطان أو مايشبه ، فإن هذا المحكى يدل رغم هذا ومثله ، على تلاقى الأصداء ، فى تلك الأجواء ، وما لمثل هذه الظاهرة الطبيعية فى حياة خلق الله من أثر ، وأن ليس من الصواب فى شىء تجاهله أو تناسيه ، بله إنكاره وجحده .

وإن هذا التلاقى لجدير بأن يجد من نفوس أولئك الأقوام الصالحين ، شيئاً من الإعجاب ، بما أنعم الله به على عباده ، من مجالى الحسن فى هـــذا الكون ، فتسمع للعبّاد منهم تقديراً وجدانياً جليلاً ، عرفنا الصوفية فى مختلف العصور يجدون فيه الصلة بين هــذه الموسيقى ، وما تعين عليه من الطاعة، فيزاوجون بينهما فى حلقاتهم ومجامعهم ، مهما يكن رأى الفقهاء فيه .

وفى هذه البيئة مُثُل صالحة لهذه المداخلة بين العبادة والفن، تجدها فى مثل حديث «أبى السائب المخزومى» من أهل القرن الثانى الهجرى ـ وكان يصلى فى كل

(١) (الأغانى) ١ / ١٦٤ ط الساسى .

يوم وليلة ألف ركعة ، وقد رأى « معبدا » المغنى فخفف فى صلاته وقال : مامعك من مبكيات « ابن سريج » ؟ فقال له قوله :

ولهن بالبيت العتيق لبانة　　والبيت يعرفهن لو يتكلم

إلى آخر أربعة أبيات مذكورة ، فقال له : غنه ، فغناه ؛ ثم قام يصلى فأطال؛ ثم خفف وقال له : ما معك من مطرباته ومشجياته ؟ فقال له : قوله :

لسنا نبالى حين ندرك حاجة　　ما بات أو ظل المطى معقّلا

فقال له : غنه، فغناه . . ثم صلى وتخفف وقال : ما معك من مرقصاته ؟ فقال له :

فلم أر كالتجمير منظر ناظر　　ولا كليالى الحج أفتنّ ذا هوى

فقال له العابد : كما أنت ، حتى أتحرم لهذا بركعتين[1] ...

ففى هذا التأثر الإنسانى الرقيق ، وفى هذا التحرم للفن بالصلاة ، يتصل إشراق التدين ، بتسامى الفن ، وتلتقى الأرواح فى الآفاق الكريمة ، متجردة من أوضار المواد، تتعارف فيها الحقائق ، فإذا هذا الإنسان فى تفلسفه ، مثله فى تدينه ، شبيه به فى تفننه ، يتآخى عنده الحق والخير والجمال ..

---

(١) (الأغانى) : ١ / ٢٧٧ ط دار الكتب .

ولن أنسى أنك قد تنظر إلى هذه الرواية فى [الأغانى] ، بعين الناقد المتزمت، فتتهم أو تنكر ، ولكن لا تنس أنها عند من وضعوها ــ إن رميتها بالوضع وهذا شر ما تقذفها به ــ ثم هى عند من تداولوها ، إنما تحدّث ولا شك عن تقدير لمظاهر الحياة ، وظواهر الوجود فى هذا العصر . وتصف من أمر البيئة وأهلها، حقائق اجتماعية ، هى فى جملتها واقعة، و إن لم تكن فى ذاتها من عمل فلان أو فلان بأعيانهما ، فهى تمثل شيئاً شعروا به فى حال من حولهم، و إن لم تكن حقيقة الأمر، أن هذا بشخصه وذاته قال ذلك بنصه ولفظه.

ولا إخالك حين تصح نظرتك الاجتماعية وتدقّ ، ستنكر ــ حتى فيما ترى اليوم من حياتك ــ أن الفكاهة المصنوعة ، والنكتة الموضوعة ، والدعابة المفتعلة، ليست إلا صدى لمعنى أحس به المتفكه ، وحقيقة شهدها المداعب ، فهى فى حساب متفهّم الحياة الاجتماعية ، المتفطن لنواميسها ، ذات دلالة صحيحة صادقة ، على جملة الأمر ووجود الظاهرة ..

فتجد من هذا ومما جاءك قبل ،من نبأ البيئة الاجتماعية ، ما تستطيع معه القول ، بأن صاحبنا ــ وهو صاحب هــذا المزاج ، وذاك الدستور فى الحياة ، والمتقلب فى هــذه البيئة ــ يكون حسن الرأى فى الفنون ، غير سيء التقدير لها .

* * *

ولو وقفت هنا بعد هذا الاطمئنان، لتذكر ما أشرنا إليه قبل ، من خبر اشتغاله أولَ الأمر بطلب الغناء قبل الفقه ـ انظر ص ٥٠ ـ لوجدتك هنا أقدر على الإحاطة بأطراف هـذا الموضوع ، وأهدى رأياً فيه ، حين ترجح أو ترفض . . وقصة هـــذا الاشتغال فى بدء حيـاته بالغناء قد رويت فى [الأغانى[١]] ضمن قصة تنسب للشيخ عملاً فنياً كاملاً ، أداه فى كهولته ، وحدث فيـه عن صباه ، إذ يقول الراوى : كنت بالمدينة ، فخلا لى الطريق وسط النهار ، فجعلت أتغنى :

ما بال أهلك يا رباب ‏ ‏ ‏ ‏ خزرا كأنهم غضاب

فإذا خوخة قد فتحت وإذا وجه قد بدا ، تتبعه لحيـة حمراء ، فقال : يا فاسق ، أسأت التأدية ، ومنعت القائـلة ، وأذعت الفـاحشة ! ثم اندفع يغنيه ، فظننت أن « طويسا » قد نشر بعينه ، فقلت له : أصلحك الله ، من أين لك هـذا الغناء ؟ فيحدثه بقصة طلبه الغناء وهو صغير ، كما أوردناها فى الدور الأول من حيـاته فقال له الراوى : فأعـدْ جُعِلتُ فداءك ، فقال : لا ، ولا كرامة ، تريد أن تقول : أخـذته عن « مالك بن أنس[٢] » ! الخ .

---

(١) جـ ٤ / ٣٩ ط الساسى .

(٢) المصدر السابق .

وتضم إلى هذه قصة أخرى ، فى [الأغانى] أيضاً ، تحدث عن صنعة له كذلك ، إذ يقول الراوى : سمعت « ابراهيم بن سعد » ، يحلف « للرشيد » وقد سأله عمن بالمدينة يكره الغناء ، فقال : من قنّعه الله بخزيه « مالك بن أنس » ثم حلف له أنه سمع « مالكا » يغنى فى :

سليمى أزمعت بينا فأين تقولها أينا ؟

فى عرس رجل من أهل المدينة ، يكنى « أبا حنظلة[1] » . .

وتقدر أن الشعر الذى تنسب هذه القصة للشيخ أنه غناه ، هو من شعر شيخه الفقيه الملحن « ابن أذينة » ، فتشعر بجو خاص للقصة ، ودعوى ما للإمام من صنعة . . .

ولك أن تجد فى جو [الأغانى] ما تتهم به هذه الرواية أو هاتين الروايتين ، بما تشاء . . ولكن مهما يكن إنكار أنه غنّى فعلا أو لم يُغنّ ؛ وغنى بكذا من الشعر على صنعة فلان ، أو غنى بغير ذلك وفى غير هذه الصنعة . . مهما يكن إنكار هذه التفصيلات فإنك واجد من حديث الأولين ، مايقرّب أن للشيخ بالصنعة صلة وقربا ، كان عنه هذا الذى يقال ويروى .

وقد سمعت منذ برهة ما للرواية من دلالة اجتماعية ، وإن لم يكن لها تلك الحجة التاريخية المتعينة . . ويزيدك اطمئناناً إلى ما للشيخ من صلة بالصنعة

(١) (الأغانى) ٢ / ٧٥ ط الساسى .

وقرب منها، أن تسمع قول « المعرى » ، منذ بضعة قرون فى [الغفران[1]] : (ورب خليع وهو فتى ، تصدر لما كبر وأفتى ، ومغن بطنبور أو عود ، قدر له تولى السعود ، فرقى منبرا للعظات ، من بعد إرسال اللحظات ؛ ولعله قد نظر فى طبقات المغنين فرأى فيهم « عمر بن عبد العزيز » و « مالك بن أنس » ؛ هكذا ذكر « ابن خرداذبة » ، فإن يك كاذبا فعليه كذبه)..وأنت إذ تجول فى هذا الجانب ، تقرأ فى الموضع السابق من [الأغانى] : أن « ابن أذينة » ـ وقد عرفتَ له الشعر الغزل والصنعة ـ ذُكر عند « عمر بن عبدالعزيز » فقال: نعم الرجل أبو عامر ، على أنه الذى يقول :

وقد قالت لأتراب لها زهر تلاقينا[2]

وتعرف أن «عمر بن عبد العزيز» هوالذى بعثه أبوه من مصر إلى المدينة ، فتفقه بها حتى بلغ مرتبة الاجتهاد[3] ، فهو ربيبها ، وكان مؤدبه فيها «عبيد الله ابن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلى» ـ ت٩٨هـ — أحد الفقهاء السبعة ، الذى يروى له الشعر الغزل ، ومنه مايستشهد فيه على حبه، بأقرانه من سائر هؤلاء الفقهاء المدنيين المعروفين ، وذلك فى خبر يروى عن قدوم امرأة من هـذيل

---

(١) ص ١٧٥ ط هندية . وهو بلفظه فى النسخة المحققة حديثا من رسالة الغفران
(٢) (الأغانى) ٢ / ٧٥ ط الساسى .
(٣) العماد (شذرات الذهب) ١ / ١١٩ .

ـ قوم الشيخ ـ إلى المدينة ، وكانت جميلة فخطبها الناس وأكثروا ، وكادت تذهب بعقول أكثرهم لجمالها ، فقال فيها الفقيه «عبيد الله» «شيخ عمر بن عبد العزيز» :

أحبك حباً ، لو علمت ببعضه
لجدت ، ولم يصعب عليك شديد
أحبك حباً ، لا يحبك مثله
قريب ، ولا في العالمين بعيد
وحبك يا أم العلاء متيمي
شهيدي : «أبو بكر» ، فذاك شهيد
ويعلم وجدي «قاسم بن محمد»
«وعروة» ما ألقى بكم ، «وسعيد»
ويعلم ما أخفي «سليمانُ» كلّه
«وخارجة» يبدي بنا ويعيد
متى تسألي عما أقول فتخبَري
فللحب عندي طارف وتليد[1]

(١) الشيرازي : (طبقات الفقهاء) ص ٣٠ ط بغداد ؛ و(شذرات الذهب) ١ / ١١٤ والحصري : (زهر الآداب) ١ / ١٠٣ . وماهنا من مجموع مافي هذه المراجع .

كما أن «عبيد الله» الفقيه هذا هو القائل :

شــــقـقتِ القلب ثم ذررت فيه ... هواك ، فليم والتـــأم الفطور

تغلغل حب «عثمة» فى فؤادى ... فبــاديه مع الخافى يســـــــير

تغلغـــل حيث لم يبلغ شراب ... ولا حزن ، ولم يبــلغ سرور

وهو الذى قيل له : أتقول الشعر على شرفك ؟ — وليتهم قالوا له على فقهك ! ـ فقال : لابد للمصدور أن ينفث[1] .

فتقدير « عمر بن عبد العزيز » « لابن أذينـــة » تقدير توحى به بيئة المدينة هـذه ، وأساتذته فيها هم خاصـة الفقهاء ، من أولئك السبعة ، الذين سمعت شعر أحدهم ، ورأيت أسماءهم فيه ، فليس عجيباً من أمر هذه البيئة المولعة بالفن ، الرقيقة الحس ، القوية الوجدان ، التى تدين بأن لابد للمصـدور أن ينفث ، أن يكون لهـــا الأثر الذى لا تُخلَفه ، ولا تتغير فيها نواميس الفطرة البشرية ، فيـكون لهـذا صداه فى « الأشج عمر بن عبـد العزيز » الورع التقى .

و إنك لترى هذا الفيض الوجدانى يغمر تلك البيئة المدنية ، و ينال طبقاتها المختلفة قبل عصر « مالك » و بعده ، فهذا صاحبه « عبد الملك بن عبد العزيز

(١) الحصرى : (زهر الآداب) ١٥٣/١

الماجشون » ـ ت ٢١٢هـ ـ الفقيه الفصيح ، الذى دارت عليه الفُتيا فى زمانه ، وعلى أبيه « عبد العزيز » قبله ، فهو فقيه ابن فقيه ، كان على ما تقول الرواية ، يجد فى الفن زاد روحه ، فهو مولع بسماع الغناء ارتجالا وغير ارتجال ؛ قال « احمد بن حنبل » : قدم علينا ومعه من يغنيه[١] .

فهلا تشعر من هذا الجو كله ، بأثر البيئة الفنية لهؤلاء القوم ، على مزاجهم ، فلا تأنف من الإصغاء لرواية «شيخ المعرة» : أن «عمر بن عبدالعزيز» و «مالك ابن أنس » قد عدّا فى طبقات المغنين ؟ و بحسبك أو بحسبي منك ، عدم الأنفة والنفار من هذا . . ولا أصرفك عن الشعور بما فى قول صاحب [الغفران] عن « ابن خرداذبة » : (وإن يك كاذبا فعليه كذبه) من لفت إلى شىء فى الرواية ، لا أصرفك عن الشعور بهذا ، بل أزيد على ذلك أن أذكرك باتهام «أبى الفرج الأصفهانى» «لابن خرداذبة» ومروياته إذ يقول : و«ابن خرداذبة» قليل التصحيح ـ أو التحصيل ـ لما يرويه ويضمنه كتبه[٢] .

لكنى بعد هذا كله لا أزال أرتاح إلى المعنى الذى قررته بين يديك آنفاً : من دلالة الرواية اجتماعياً ، وإن لم ترتفع إلى درجة الحجية الكاملة تاريخياً ، فتثبت الأمر بذاته وشخصه .

---

(١) ابن عبد البر : (الانتقاء) ص ٥٧ ط القاهرة .

(٢) الأغانى : ١ / ٣٦ ط دار الكتب .

وهب أن ماسمعت لايثبت أن « عمر بن عبد العزيز » عد فى طبقات المغنين ، ولا هو صاحب صنعة ، بل لم يستحسن شعر « ابن أذينة » الغزلى ، ولاانفعل بأشياخه فى المدينة ؛ ولا أن « مالك بن أنس » عد من المغنين كذلك ، فهلا تجد فى نفسك أن هذا المروى يدل من قرب على شعور الأقدمين فى غير عصر ، بصلةٍ لهؤلاء المذكورين بالفن ، وأنس به ، وعطف عليه ؟ ! أحسبك واجداً ذلك أو شيئاً منه ، مطمئنا إلى نظرتهم الراضية ، و إلا فنظرتهم المغضية ، عما يريد قوم أن يقولوه فى الفن والغناء . .

وحين تعرض هذا المروى على حال العصر ، وطبائع الناس ، ونواميس الحياة ، تجدك أكثر اطمئنانا وأرضى نفساً بذلك .

* * *

على أنى أجاوز بك عالم الفن ورواته [كالأغانى] وما إليها ، لنستمع إلى حديث مؤرخى الشيخ من أصحاب الدين والفقهاء ، فهذا هو « القاضى عياض » فى كتابه [ترتيب المدارك] يعقد فى ترجمته المطولة « لمالك » فصلا عنوانه : (باب نوادر وملح من أخبار مالك رضى الله عنه) تقرأ فيه مثل روايتهم أنه : مر « مالك » بمغنية تغنى وتقول :

أنت أختى ، وأنت حرمة جارى　　وحقيق علىّ حفظ الجوار
أنا للجار ما تغيَّب عنى　　حافظ للمغيب فى الأسرار
ما أبالى أكان للباب ستر　　مسبل، أم بقى بغير ستار

فقال « مالك » ، لو غنى بها حول الكعبة لجاز، وفى رواية أنه قال : يا أهل الدار، علموا قينتكم مثل هذا .

وروايتهم أنه كان يمشى مع « ابن أبى أُوَيس » ـ ابن أخته ـ فإذا مولاة تحمل جرة ماء وتقول :

ليتنى أرض لسلمى فتطانى قدماها
ليتنى درع لسلمى ترتدينى من وراها
ليتنى خادم سلمى قاعد حيث أراها

فقال : يا إسماعيل ، رجل أو امرأة ؟ قلت : هى « غزال » خادم بنى عمارة قال : إنها لفصيحة اللهجة ، حسنة التأدية[1] . إلى غير هذا مما يشبهه .

فنى هذا القول بالغناء حول الكعبة مهما يكن ما يُغنى؛ وفى هذا الاستماع لمثل أمانى «غزالٍ» نظرةٌ إلى الفن ، والحياة الوجدانية هى التى اطمأننا من جو الكتب الفنية والأدبية إلى مثلها .

* * *

ولقد يكون مما يُميل إلى هذا ، أنى لم أجد فى مرويّاته [بالموطأ] ـ فى العرض العام على الأقل ـ قولاً عن الغناء ؛ على حين قد عرض للصور ولكذا

(١) المدارك : ورقة ٤٠ ظ « خ » .

وكيت من مظاهر الحياة ؛ والغناء ــ كما عرفنا ــ مما عمت البلوى به في هــذه « المدينة » مقام « مالك » ! ! . . . نعم إنك تقرأ في نقلٍ متأخر ، عن « ابن حنبل » أن « إسحق بن الطبّاع » سأل « مالــكا » عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء فقال : إنما يفعله عندنا الفُسَّاق[1] . . ومهما يكن لقولته هذه من دلالةٍ ــ دون نقد للرواية ــ ، فإن عبارته ليست أكثر كثيراً ممــا في صيغة عبارة السائل ، إذ يسأل عما يترخص فيه أهل المدينة ، وهــذا الترخص كافٍ لما وقفنا عنده من النظرة الراضية ، وإلا فالمغضية عما يريد قوم أن يقولوه في الفن والغناء . . فالإمام ببيئته التي لن تُعصى فيها سنن الله الــكونية، ذو صلة بالغناء، فنى النظرة إليه، وكل أولئك ملائم لما رأينا من مزاجه الرقيق في تناول الحياة وشئونها

والحديث عن مزاجه الفنى يدنينا من الحديث عن مزاجه العام ...

وينبهنا إلى هذا الحديث العام عن مزاجه، أن من مترجميه[2] من يعقد فصلا عنوانه : (شدة مالك في إقامة حدود الله سبحانه) ؛ ويروى في ذلك أحداثاً منها : أن الوالى سأل جماعة من أهل العلم ، عن رجل عدا على أخيه ، حتى

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي . خط بدار الـكتب رقم ٤٢ ج ٩ ورقة ٥٠ ط.

(٢) عياض : (مدارك) ١ / ٣٠ و « خ » وهي ٣٤ و «د» .

إذا أدركه دفعه فى بئر ، وأخذ رداءه .. وأبَوا الغلامين حاضران؛ فقال جماعة: من أهل العلم : الخيار للأبوين ، فى العفو أو القصاص ؛ فقال « مالك » أرى أن تضرب عنقه الساعةَ ؛ فقال الأبوان : أيقتل ابنٌ بالأمس ، ونفجع فى الآخر اليوم ! ! نحن أولياء الدم، وقد عفونا . فقال الوالى : يا «أبا عبدالله» ، ليس ثَم طالب غيرهما ، وقد عفوا : فقال « مالك » : والله الذى لا إله هو ، لا تكلمتُ فى العلم أبداً أو تضرب عنقه ؛ وسكت . . . فارتجّت المدينة ، وصاح الناس إذ سكت « مالك » فمن يجيب ! ومن يُسأل ! ! وكثر اللغط ، وقالوا : لا أحد بمصرٍ من الأمصار مثله ، ولا يقوم مقامه فى العلم والفضل. فلما رأى الوالى عزمه على السكوت، قدم الغلام فضرب عنقه ؛ فلما سقط رأسه التفت « مالك » إلى من حضر فقال : إنما قتلته بالحرابة (كذا) حين أخذهِ ثوب أخيه ، ولم أقتله قَوَداً ، إذ عفا أبواه . فانصرف الناس ، وطابت نفوسهم حين رأوه برّ فى يمينه إذ كان يُعلم أنه لا يحنث[1] .

هـذا الخبر بدون تعليق ، على ما فيه من الشدة ، يلفت إلى مرويات وصلتنا عن معاملة « مالك » زوّاره وجلساءه وطلابه منها : أنه يحـدث الجالسـين فى مجلسه قدراً من الأحاديث ثم يقول : أخرجوهم ؛ فتأخذهم المقارع[2] ؛ وكان كالسلطان له حاجب يأذن عليه[3] ؛ ويُقام الرجل بين يديه

(١) عياض : (مدارك) ١ / ٣٠ و«خ» ؛ وهى ٣٤ و «د»

(٢) المصدر السابق ورقة ٢٦ بوجهيها «خ» .

(٣) ابن فرحون : (الديباج) ٢٣ .

كما يقام بين يدى الأمير [١] ؛ وكان على رأسه سودان يقيمون الناس [٢] ، ويستزيده الجالسون من الحديث فتأخذهم تلك المقارع [٣] .

ويسأله سائل عن مسألة ثم أخرى فلا يجيبه ، فيقول له : ولِمَ ؟ فيقول « مالك » : ياغلام ، خذ بيده فاذهب به إلى السجن ، فيقول السائل : إنى قاضى أمير المؤمنين ، فيقول له « مالك » : ذلك أهون لك ، فيقول القاضى : إنى لا أعود ؛ وبذلك يأمر « مالك » الغلام بأن يُخلى سبيله [٤]

وهو يُسكِت الطالب لثقله إذ يقوم رجل ، ليعرض عليه ما روى عنه فيقول: أحدَّثكم «ابن شهاب» عن «سالم» ؟ فيقول له «مالك» : أنت ثقيل، يقوم غير هذا ؛ فيقوم آخر يقول ـ بلا استفهام ـ : حدثنا «ابن شهاب» [٥] ...
ويُروى عنه جملةً ، أنه كان يُسأل عن مسألة وثانية ، فإذا سئل عن الثالثة قال : خذوا بيده وأخرجوه [٦]

ولا يفعل هذا ومثله مع المجهولين، أو الطلبة العاديين فحسب ، بل يفعله مع الأشياخ المعروفين ، فهذا « بقية بن الوليد الكلاعى » محدث الشام

---

(١) الديباج ص ٢٤ .
(٢) ابن عبد البر : (الانتقاء) ص ٤٢ .
(٣) عياض : (مدارك) ١ / ٢٦ « خ » .
(٤) عياض : (المدارك) ٢٦ ظ «خ» .
(٥) المصدر السابق ـ ورقة ٢٤ ظ «خ»
(٦) المصدر السابق ـ ٢٦ ظ «خ»

ـت ١٩٧ هـ ـ يدخل عليه ، فيسأله عن ست مسائل يجيبه فيها ، فيسأله عن مسألة بعد ذلك فيقول له «مالك» : أ كثرت ، خذوا بيد الشيخ ، فيجيء اثنان يأخذان بضبعيه ويخرجانه [1] .

وهذا « ابن المبارك » الإمام العلَم ، يدخل عليه هو وأصحابه فيقولون له : حدثنا ، ولا تحدثنا إلا بحديث «الزهرى» ؛ فيقول «مالك» : يؤخذ بأيديهم ، ويقام عنى ؛ فيقوم القوم ولكنهم يعودون فى اليوم الثانى حِرصا على العلم ، فيعتبهم « مالك » ، ويحدثهم من حديث « الزهرى » كما أرادوا [2] .

ولا يفعل ذلك مع العلماء إذا ما جلسوا منه مجلس الطلاب المستفيدين ، بل يفعل ذلك وأشد منه إذا جلسوا منه مجلس النظير المناظر ؛ فيقول له « الرشيد » ، حين قدم الحجاز ومعه قاضيه « أبو يوسف » : ناظر « أبا يوسف » : فيقول « مالك » : ليس هو عندى من أهل العلم فأناظره [3]

ويسأله « أبو يوسف » سؤالاً موهماً ، عن محرِمٍ كسر ثنية ظبى . فيجيبه « مالك » : بأن عليه الفدية ! فيضحك « أبو يوسف » ويقول له : وهل للظبى ثنية ؟ فيقول «مالك» مايقول حتى ينتهى بقوله : ياأمير المؤمنين ،

---

(١) عياض : (المدارك) ٢٤ ظ و ٢٥ و «خ»
(٢) المصدر السابق ٢٦ ظ «خ»
(٣) « « ٣٧ ظ و ٣٨ و «خ»

سفيه يسأل عن مسائل السفهاء ، لِمَ توليه أمور المسلمين ؟ ! ![1] .

كما يروى أن « أبا يوسف » يسأله فى مجلس « الرشيد » عن مسألة ، فلا يجيبه . فيقول له « الرشيد » : أجبه ، فيقول « مالك » وهو معرض عنه : إذا رأيتنا جلسنا لأهل الباطل ، فتعال حتى أجيبك[2] . ويسأله عن مسألة ويقول « للرشيد » : قل له يجبنى : فيقول له « مالك » : ساء ما أدّبك به أهلك[3] .

ومهما يكن التأويل لهـذه الروايات ، أو الاعتـذار عنها ، فإنها ـ متى صحت ـ تدعو إلى النظر فى معاملة الشيخ لتلاميذه وأنداده هذه المعاملة ، فهى معاملة لا يستبعد معها الظن، بأن فى مزاج الشيخ شيئاً من الحدة ، يجعله يغضب حيناً ، ويستثقِل حيناً . ويمتد هذا إلى ما وراء مجلسه فيصـل إلى غير تلاميذه من أهل بلده ، ويروى ابن أخته أنه : ما كان يتهيأ لأحد بالمدينة أن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا حبسه « مالك » فى الحبس، فإذا سئل فيه قال : يصحح ماقال ثم يخرج ! ولقد كان « ابن كنانة » ، و« ابن أبى حازم » و « الدراوَرْدى » وغيرهم سمعوا مع

(١) عياض : (المدارك) ١/٣٨ و«خ»

(٢،٣) المصدر نفسه ورقة ٣٩ و«خ»

« مالك » من مشايخ ، وتركوا الحديث عنهم هيبة له حتى مات، ففشا ذلك فيهم[1] .

وقد يظن أن هذا الفعل منه متأخر ، كان فى عهد الكبرة والشيخوخة مثلا ، فلا حكم به على مزاجه وطبعه ، لكنهم فى ترجمته يذكرون من طبعه أشياء لافتة : يذكرون عزلته ، حين يتحدثون عن ورعه وخوفه ؛ ويصفون قلة كلامه ، وأنه كان صامتاً ، لايتكلم ، ولا يلتفت يميناً وشمالا ، إلا أن يكلمه أحد فيسمع منه ، ثم يجيبه بشيء يسير[2] ؛ ويكره كثرة الكلام ويقول: لا توجد إلا فى النساء والضعفاء ، وكثرة الكلام تمج العالم وتذله وتنقصه[3] .

ويذكرون مع قلة الكلام منه، قلة الضحك[4] أيضاً، حتى يبالغ أصحاب المناقب فى ذلك — كدأبهم — ويقولون : إنه فى خمسين سنة، عُدت له ضحكة أو ضحكتان أو نحو ذلك . ومهما يكن لذلك العبوس ، أو عدم الضحك من سبب صوفى ، كالذى يروى عن « ربعى بن حراش » — ت ١٠١ هـ — أحد علماء الكوفة وعبادها ، أنه حلف لا يضحك حتى يعرف أفى الجنة هو أم فى النار[5] ؛ أو سبب غير صوفى ، فإن له دلالته البشرية على مزاج صاحبه ،

(١) ابن فرحون : (الديباج) ص ٢٤

(٢) عياض : (مدارك) ورقة ٢٩ و « خ »

(٣) المصدر نفسه ورقة ٣١ ظ « خ »

(٤) الديباج — ٢٥

(٥) ابن العماد : (شذرات الذهب) ١٢١/١

وأضف إلى ذلك كراهية الإمام مالك للمزاح أيضاً[١] . .

وإذا كانت تلك طبيعته على ما وصفوها قبل شيخوخته ، وقد سمعت ما يقع منه فى معاملة طلابه ، وجلسائه، وأنداده أحياناً ، فإنك لتوشك أن تشعر بأن هذه الأشياء كلها كافية للذهاب إلى أن فى مزاجه شيئاً من الحدة ، سببت تلك الشدة التى أفردوها بالوصف ، ولفتتنا إلى تتبع هذه الغضبات ، وهذه الإجابات، بل هذا الضرب أيضاً، فقد رووا أن السائل الذى سأله عن حديث وهو واقف ، قد ضربه عشرين سوطاً ، ثم أشفق فحدثه عشرين حديثاً ، وهو يحبس قاضياً يسأله عن حديث وهو قائم ، فيقال له : إنه قاض . فيقول : القاضى أحق من أدب[٢] .. إلى أشباه لهذا كله تجدها فى المظان التى أشرنا إليها .

* * *

وقد يتهيأ القول فى تفسير هذا المزاج على نحو ما كان البحث عليه فى الأمزجة قديماً، فيكون الشيخ دموى المزاج مثلا ، إذ تطابق صفاته الجسمية : من الشقرة وزرقة العينين ، وتمام البدن ، والميل إلى المسرة ، وسرعة التأثر، مايصفون به أصحاب هذا المزاج.. وقد يتهيأ القول فى تفسير هـذا المزاج بغير ذلك مما يقول به المحدثون فى أمر هذه الامزجة... لـكننا نـكتفى بهذه الإشارة ،

---

(١) الزواوى : (المناقب) ــ ٤٥

(٢) المصدر السابق ــ ٣٢ .

وندع الخوض فى هذا البحث ، لذى عناية مفردة به، يتيسر له فيه القول الأثبت، ويمده ما يجدّ من علم بهذه الأمزجة التى لمـا يستقر القول فيها بعد .

وبحسبنا مالحناه من تلك الظواهر التى تدعو إلى التفسير ، وتحدث عن جملة الأمر فى مزاج الإمام ــ رضى الله عنه ــ

* * *

وفى الذى وصفنا من تلك الظواهر مايلفت إلى الجذاب بين الوراثة والبيئة، واختلاف الأمر بهذا التشاذ بينهما، اختلافا يلفت النظر ، فهـذا الإمام قد لزم أساتذة منهم من عرف بقلة الـكلام، والميل للعزلة «كابن هرمز»، على نحو ماأشرنا إليه ــ انظر ص ٧٨ ــ ومنهم من عرف بالإكثار «كربيعة الرأى» ، الذى كان يكثر الـكلام ، ويقول : الساكت بين النائم والأخرس . وكان يوما يتـكلم فى مجلسه ، فوقف عليه أعرابى دخل من البـادية ، فأطال الوقوف والإنصات إلى كلامه ، فظن ربيعة أنه قد أعجبـه كلامه فقال له : يا أعرابى ، ما البلاغة عندكم ؟ فقال : الإيجاز مع إصابة المعنى ؛ فقال : وما العى ؟ فقال له : ما أنت فيه منذ اليوم[1] ومع أن ربيعة هـذا هو الذى قالت أم مالك له يوم ألبسته لباس العلم : اذهب فتعلم من أدب ربيعة قبل علمه ، فإن صاحبنا قد انتهى إلى الرغبة عن الـكلام والإقلال منه والحض على ذلك ؛ ومن هنا يمكن القول

---

(١) ابن خلـكان : (وفيات الأعيان) ١ / ٢٢٨ .

أن فى هذا شهادة مّا، بأن مزاجه الفطرى أميل إلى ذلك ، وقد تأثر فى البيئة بما لاءمه من أمر «ابن هرمز» ، دون حال «ربيعة» ، وما أدق النتائج التى ينتهى إليها هذا الشد والإرخاء بين البيئة والوراثة !!

* * *

وقد دعاه ميله هذا إلى الإغراء بتلك الظواهر و بيان الخير فيها ، فكان من مأثور قوله مثلاً : حق على من طلب العلم أن يكون فيه وقار وسكينة ؛ وقوله : من علم أن قوله من عمله قل كلامه ؛ وقوله : من أدب العالم ألا يضحك إلا تبسما؛ وقوله : ينبغى لأهل العلم أن يخلو أنفسهم من المزاح وخصوصاً إذا ذُكر العلم[1] .

وكان من أثر ذلك الفعل والقول ، أن عرف مجلس « مالك » بالهيبة الشديدة حتى أن «الثورى» لما حضره ورأى ذلك ،أنشد[2] :

يأبى الجواب ، فلا يراجع هيبة والسائلون نواكس الأذقان

أدب الوقار ، وعز سلطان التقى فهو المهيب، وليس ذا سلطان

و إذا كنا قبل الآن ــ فى التفسير الأعم الأبعد لوراثته ــ قد رددْنا مظاهر

---

(١) عياض : (المدارك) ١/٣١ و «خ» ــ والزواوى ص ٤٥ ــ وغير هذه المواضع من تلك المراجع وأمثالها .

(٢) (الديباج) ــ ٢٤ .

هذه الهيبة ، وما فى مجلس «مالك» من ظواهرها ، إلى الوراثة الدموية المرتقية فيه إلى أذواء اليمن — انظر ص ١٢١ — فإنا هنا نردها فى التفسير الأخص الأقرب، إلى مزاجه وأثر تصرفاته على طلابه وجلسائه ، مما يدعوهم إلى الصمت كأن على رءوسهم الطير ، كما وُصفوا بذلك ، ويؤكد هيبته فى قلوبهم بل خشيتهم له .

وإذا ما كانت الرواية قد تحدث عن حسن معاملة « مالك » لطلابه وخلطه إياهم بنفسه ، فإن ذلك لاينافى فى شىء ما أنه — مع ذلك — يسلك معهم حينا ، مسلكا آخر ، نقلت منه الرواية شاهداً كافياً ، لما لفتنا إليه من أمر مزاجه .

* * *

وسيكون مارأينا من هذا المزاج وسيلة لتفسير تصرفات له ، وتقدير أحوال ، حين نتحدث بعدُ عن مدى صلته بالحياة ، وتعرضه لشئونها .

وهذا القول فى مزاج الإمام، وما يدفع إليه من ميول وأعمال، يمهد للقول بعد ذلك عن :

(٥)

عاداته : والعــادات مظاهر سلوك مستقر ، تحدث عن شئون النفس ، وتدل على أحوال أثبت مما عداها ، إذ تصدر الأفعال عن صاحبها فى سهولة ويسر، ومع يسيرِ انتباه ؛ ومن هنا كانت دلالتها على اتجاهاته أقوى وأوضح .

وقدمضى من مرويات القوم طرف من عادات الإمام فى ظواهر الحياة اليومية: من مأكل ، ومشرب ، ومنزل ، ومجلس، ولهذه ــ ولا غرو ــ دلالتها النفسية. لــكنا نبتغى غير ذلك من عادِه الدالة على معنويته النفسية ، المفسرة لسلوكه الخلقى والعلمى ، وما إلى ذلك من عناصر شخصيته، التى نريد عرضها جليــة واضحة ماوسعنا أن نفعل .

وقد جرت الرواية بغير كثير من ذلك ؛ لــكنه ــ على قلته ــ خليق بعد الذى بدا من مزاجــه ، أن يلقى شــيئاً من الضوء على تلك النواحى التى تعنينا .

وقد حدثوا عن إظهاره التجمل ، ورووا فى ذلك ما يخص حياته الطبيعية مما سبقت الإشارة إليه ، وإنمــا نلتفت إلى مابعده من أثرٍ لهذه الرغبة فى إظهار التجمل بعامة .

وحدثوا عن عادته فى إيثار السكون ، وقلة الحركة حتى بالمشى ؛ ورووا أنه يعد من أهوال الدنيا ركوب الفرس العربى وركوب البحر[1]. وهى فى جملتها عادات تؤيد ما سبقت الإشارة إليه من أمر مزاجه وميله إلى العزلة والانطواء على نفسه ، وكراهته الإكثار من مخالطة الناس ، حتى كان من قوله : ينبغى للعالم ألا يتولى شراء حوائجه من السوق بنفسه ، وإن كان يقع عليه فى ذلك نقص فى ماله ، فإن العامة لا يعرفون قدره[2] ـ أو نحو هذا ـ فهو بهذا يكره الضرب فى الأسواق على نحو ما فعل ذلك خلفاء تجار ، ورجال من صالحى المؤمنين قبله .

ومن الحق أن نشير إلى أن هذه الكراهية للحركة، والنفور من ركوب الخيل والبحر ، مما لا تهيئ له وراثته العليا ، على نحو ما أشرنا إليه من أمر الأزد ، قبيلة أمه ـ فى رواية ـ وأنهم ملاحون ، وقد تبدلوا بقلوس السفن فى الإسلام أعنة الخيل ـ انظر ص ١٢٢ ـ كما لا تهيىء له وراثته اليمنية، إذ القوم أهل عمل نشط وتجارة؛ لكنا لا ننسى ـ مع ذلك كله ـ أن الوراثة الخاصة القريبة تعمل عملها، كما تتفاعل مع ذلك كله، البيئةُ الخاصة ، على نحو ما أشرنا إليه قريبا ، وهى عوامل ليست يسيرة التتبع والمراقبة ، لكنها مع خفائها لن تجحد ولا تنكر ، وإن لم يتهيأ للباحث بعد ، أن يحدث منها عن المقيس المنضبط تماماً

---

(١) عياض (المدارك) ١ / ٣١ « خ » .

(٢) الزواوى : (مناقب) ص .

فوراثة الإمام الخاصة، و بيئته الخاصة، هى التى انتهت به إلى هذا الكره للحركة فى مختلف ألوانها . . و إذا ما كان فى وراثته العليا إقدام وعمل، فقد كان له هذا العمل المقدِم فى غير هذا الجانب ، فطاب العلمَ وجدّ فيه ، وثابر وصبر ، وغالب ظروفه المادية وما إليها، على نحو ما أسلفنا بيانه .

وهذا الذى رأيناه جملة من عاداته العملية، يكمل ما عرفنا من مزاجه حينما نعرض لتفسير تصرفاته ، وتقدير أحواله، عند الحديث عن مدى صلته بالحياة ، وعمله فيها .

وكل أولئك الذى سبق، يعد للقول فى :

(٦)

أخلاقه : إذ هى فى جملة الأمر عادات ـ وما الخلق إلا عادة الإرادة ـ ومترجموه قد حدثونا الحديث المؤكد عن حسن أخلاقه وسموها ، فذكروا كمال مروءته ، وكمال أوصافه[1] ، وأن ما تعلم أصحابه من أدبه أكثر مما تعلموا من علمه ، ورووا طرفا من حسن معاملته لطلابه ، على ما أشرنا إلى جملته ، عند الحديث عن مزاجه ، وحدته بعض الأحيان فى معاملة أولئك الطلاب ، وكفاية ما روى من هذه الحدة للفت إلى المزاج ، رغم حسن المعاملة أحياناً كثيرة ...

وأفاضوا فى ذكر شمائله ـ والشمائل فى اللغة والاستعمال، أقرب معنى فى الدلالة على الفضائل والصفات الخلقية ـ فرووا أن أحد تلاميذه وهو « يحي بن يحي الأندلسى » ـ ت ٢٣٣ ـ أقام على « مالك » سنة لأخذ شمائله بعد أن فرغ من سماعه ، فقيل له فى ذلك ، فقال : إنما أقمت مستفيداً لشمايله ، فإنها شمايل الصحابة والتابعين . .

ويسلسلون الفضل فى هذه الشمايل ، فيذكرون أن « محمد بن نصر المروزى » أخذها عن « يحي بن يحي » وأن « أبا على الثقفى » أقام بسمرقند

(١) الزواوى : (المناقب) ص ٤ .

أربع سنين، فأخذ تلك الشمايل عن « ابن نصر » المذكور .. ولكنهم أولَ الخبر وآخرَه، يخلطون بين الشمايل ـ التى قدمنا أنها قريبة الدلالة على الأخلاق ـ وبين العقل ، فيقولون فى صدر الخبر : إن عقل « أبى على الثقفى » عقل مأخوذ من الصحابة والتابعين، لأخذه تلك الشمايل عن « ابن نصر » .. ويقولون فى نهاية الخبر : إن شمايل « مالك » هى شمايل الصحابة والتابعين ، ولذلك كان يسمى العقل . واتفقوا على أنه أعقل أهل زمانه[١] ! ! ! مع أنك قد قرأت فى صلب الخبر أن « يحيى بن يحيى » بعد ما فرغ من سماع « مالك» أى أخذ العلم ـ وهو عمل العقل ـ عنه ، أقام سنة يستفيد الشمايل ! ! !

وهم فى كل حال ، لم يخلفونا عادتهم فى إرسال الأحكام المطلقة العامة ، فقد سمعت قولهم : هو أعقل أهل زمانه ! ثم هم مع ذلك يقول قائلهم : كان والله « مالك » أعظم الخلق مروءة ، وأكبرهم همة[٢] !

ويذكرون أيضاً ألواناً من الفضائل العامة ، التى لا تستطيع أن تلحقها بالأخلاق الفردية أو الاجتماعية ، كقولهم : كان « مالك » يستعمل الإنصاف ، ويقول: ليس فى الناس أقل منه ، فأردت المداومة عليه[٣] .. وهذا الإنصاف عام يشمل علاقات الأفراد ، وعلاقات الجماعات ، ويتصل بحق النفس الفردى !!

(١، ٢) : (المدارك) ورقة ١٦ ظ « خ » .

(٣) عياض : (مدارك) ورقة ١٦ ظ « خ » وتقابلها ورقة ٢١ « د » .

وقد يذكرون طيب خلقه فى بعض المعاملات، فيروون حمايته لنفسه بعدم مجالسة السفهاء ، وقولَه: ما جالست سفيهاً قط ، ويزعمون أن هذا أمر لم يسلم منه غيره ، ويذكرون أنه كان من أحسن الناس خلقا مع أهله وولده ويقول : فى ذلك مرضاة لربك ، ومثراة فى مالك ، ومنسأة فى أجلك[1] ..

ويذكرون من أقواله وأفعاله، ما يعطى فكرة عن خلقه العلمى ، سنقف عندها فى الحديث عن « مالك » العالم قريباً .

* * *

ونستطيع أن نكون عن خلقه الفردى، فكرة يتكامل ما فى هذا الفصل منها، مع ما سبق فى مزاجه، وما لَه من أثر فى تصرفاته، كما أنا نستطيع أن نعتمد على هذا التكامل بين ما هنا وما سبق ، لتأتلف فكرة واضحة ، عن خلقه الاجتماعى ، فقد أشرنا آنفا إلى ماهو عنصر فى هذا الخلق من انطواء ، وصمت ، وكراهية اختلاط ، وبعدٍ عن الجماهير ، وما إلى ذلك . وبتقدير هذا عند تلقى روايتهم عن خلقه الاجتماعى، يكمّل بعض هذه الفكرة بعضا .

وهم يروون فى خلقه الاجتماعى عبارة واضحة هى قولهم : كان « مالك » أشد الناس مداراة للناس وترك مالا يعنيه[2] ، وهى قولة تلقى الضوء الكافى على هذه الشخصية الاجتماعية ، التى اتصلت بالحياة السياسية، والعملية لعصرها وبيئتها ، اتصالاً ماديًّا وعقليًّا ، علميًّا ، وتعليميًّا، وتشريعيًّا ، وتلك المداراة

(١، ٢) عياض : (مدارك) ورقة ١٦ ظ « خ »

أثر منتظر لصاحب هذا المزاج ، وهاتيك الميول السابقة التى رأيناها ، وسمعنا أقواله فيها .

* * *

هـذا الوصف لخلقية الإمام، هو ما تسوقه رواية ، لو اتهمت لاتُّهمت له لا عليـه ، فهى ـ فى كثيرٍ ما رأينا ـ تسودها الروح المنقبية ، التى تنظر من هؤلاء الأئمة ، إلى أشباه ملائكة يمشون على الأرض ، ولا تخضعهم للبشرية التى أكّد الرسول عليه السلام، وأكّد القرآن الكريم، أنها صفته الثابتة، التى تذكرله فيها المماثلة لسائر ولد آدم ، وإنما المماثلة هى أتم المشابهة .

نعدّ هـذا الوصف لخلقية الإمام ـ على ما ساقته روايتهم ـ مصباحاً وضيئاً، نستطيع به أن نمضى فى أغوار التاريخ ونعود فى سراديب الماضى، لنفهم تلك الشخصية ، فهماً بشريًّا لإنسان من بنى آدم ، ونفسر تصرفاته وأعماله ، ونفهم أقواله، فهماً جليًّا، نطمئن إليه ونرتاح له، تحت أضواء هذا المصباح، الذى يأتلف فيه شعاعان : شعاع من مزاجه الفطرى ، وشعاع من خلقه الاجتماعى .

وبهـذا الفهم فى مستوى البشرية ، وجو الآدمية ، سنكبر هـذه الإنسانية حين تسمو وتتعالى، كما نعطف عليها إن تعثرت أو اهتزّت خطاها ... وستكون فضائلها مثلاً صالحة، نشعر ويشعر بنونا، أننا نستطيعها بطبيعتنا ، لأنها

فى طاقتها حين ترقى وتترفع ، كما سيكون غير ذلك من عمل هـذه الشخصية، موقّيا لنا من التعثر، حين نبصّر بضعف الآدمية وتهافتها ؛ فيكون هذا الدرس لأولئك الأجلاء ، عملاً عقليا نحترم به تفكيرنا ، ونقدر ما يتكشف لنا من النواميس والسنن ؛ كما يكون أيضاً مثار العبرة ، ومصدر القدوة ، ومردّ الجدوى العقلية والعملية .

وكل أولئك أولى لنا ولهؤلاء الأعلام ، من تلك النظرة السادرة الزائغة لشخصياتهم الموهومة ، وراء أستار من الإجلال الرهيب والإكبار المصنوع ، تنازعنا فيه عقولنا ، وينكره علينا واقعنا ، وتأباه الفكرة الصحيحة عن الحياة والإنسان . . .

ونبدأ من هذا بفهم :

(٧)

حياته فى أسرته

إذ نضج الشاب واكتمل، فجلس للفتيا والتعليم . فهو لذلك بسبيل أن يكون الخلية الأسرية ، التى يجد فيها راحته ، ويحفظ بها نوعه ، ويستجيب للسنن الإلٰهية .

فكيف استقرت حياته المادية ، التى هى الأساس الأقوى فى بناء هذه الحياة ؟ . . أكان فى يده شئ من المال، جاءه بالميراث من متاع أهله المتوسطى الحال ؟ أم كان قد ادّخر من غير هذا الطريق شيئاً من المال،يقيم به ذلك البناء ؟ . . لا بعد فى شىء من هذا كله .

والرواية تحدّث : أن قوام عيشه من أربعمائة درهم يُتّجر له بها .[1] فلا بد أنه كان يدفعها مضاربة، إلى من يعمل له فيها ويقاسمه ربحها ، لأنه — على ماعرفنا — كره حتى أن يقضى العالِمُ حاجاته من السوق بنفسه .

على أنا نقف موقف الشاك المتسائل من قول الرواية : إن هذه الأربعمائة كانت قوام عيشه! . إذ نجد أكثر من موضع لهذا التساؤل الشاك . . فأول ذلك ما نعرفه من أن نظام بيت المال الإسلامى ، لذلك العهد ، يفرض فرضاً مالياً لمثل هذا الشاب ؛ بل إنا بعد ذلك نقرأ[2] أن « مالكا » قال : إن عمه

(١) ابن فرحون : (الديباج) ص ١٩ .
(٢) عياض : (المدارك) ورقة ١٥ و «خ» .

« أبا سهيل » أتى « عمر بن عبد العزيز » وهو أمير المدينة ليفرض له . فقال : أحتلم ؟ فقال عمه : سل أباه وهو أعلم به منى . . وإن يكن فى الموضع نفسه تعليق على هذا الخبر، بأنه خطأ ، إذ عزل « عمر » عن المدينة سنة ثلاث وتسعين . . ونحن نؤيد هذه التخطئة ، إذ حتى على فرض أنه أتى به إلى «عمر بن عبد العزيز» وهو أمير المؤمنين، لا أمير المدينة ، وأن ذلك كان فى السنة التى مات فيها أى سنة ١٠١ هـ، فإن الخطأ واقع ، لأن سن « مالك » إذ ذاك كانت ـ على أصح الأقوال فى مولده ـ نحو ثمانى سنوات على الأكثر ، ولا يُسأل فى مثل هذه السن عن احتلامه، ولا يجيز ذلك عمه كما يفهم من قوله ! !

ولكن مهما يكن الخطأ فى اسم أمير المدينة الذى أُتى إليه « بمالك » ليفرض له ، فإنه لتبقى دلالة الخبر ، على وجود نظام الفرض لمثله ، وعلى أن «مالكا» بحيث يكون له مورد مالى ، من هذا الفرض الديوانى ، ولا تكون الأربعمائة التى يُتَّجَر له فيها هى قوام عيشه ! !

ووجه آخر للتساؤل هو : جوائز الملوك ، وصلات الأمراء التى كانت فى ذلك العهد مورداً خصبا لأصحاب العلوم والفنون والصناعات . وقد كان «مالك»، فى جملة الأمر، يقبل هذه الجوائز ـ على ما سنعرفه بعد ـ ، وذكرت الروايات بضع مرات ، أخذ فيها كل مرة جائزة، تقدر ببضعة آلاف من الدنانير ؛ وهى مقادير تصلح قواما للعيش أعواماً غير قصيرة ، وقد كان يصل

للعالِم منها ما يكفى وظيفة ثابتة ، وراتباً جاريا طول الحياة ؛ « فالأوزاعى » مثلا وصل إليه من الجوائز (٧٠٠٠٠) سبعون ألف دينار ، تساوى (٣٥٠٠٠) ألفاً من الجنيهات ، لو وزعت على سنى حياته الاثنتين والسبعين ، لكان له منذ ولد إلى أن مات ، راتب شهرى : أكثر من أربعين جنيها ، فى حياة رخيّه، يكفى محبّ اللحم فيها، درهمان كل يوم ـ لوظيفته من اللحم، كما سمعنا عن «مالك» ـ فمع مثل هذه الجوائز، لا تكون الأربعمائة التى يتجر فيها «لمالك» هى قوام عيشه !!

وجانب ثالث للتساؤل: هو الهدايا والصلات الفردية من غير الملوك ، كالذى يروى من أن « الليث » كان يصل « مالكا » كل سنة ، بمائة دينار[1] . ولعمرك إنها لتوشك وحدها أن تكفى حاجاته الضرورية فى حياة سهلة كحياة المدينة ، وإن لم يكن فيها وفاء حاجات المستوى المرفّه الذى كان يعيش فيه ، . ونحن بغير هذا النص على صلة « الليث » له، نعرف أن وجوه الناس وعامتهم، يصلون أمثال هؤلاء العلماء ، بصلات مالية فى مناسبات مختلفة : من استفتاء، أو تعلم ، أو احتفال بموسم ، أو . . أو . .

وصلة «الليث» وحدها تكفى للقول بأن هذه الأربعمائة ليست قوام حياته !! ...

---

(١) ابن حجر : (الرحمة الغيثية فى الترجمة الليثية) ص ٥ .

ومن كل أولئك الجوانب وغيرها، ندرك أن الشاب كان قد كفى الحاجة المالية من أكثر من مصدر منذ عهد باكر ، ولم يعد يرى مشقة فى أن يكوّن هاتيك الأسرة التى نتحدث عن حياته فيها ...

ممن تكونت هذه الأسرة ؟ ومَن هذه الأنثى التى اختارها ؟ لم أظفر من الرواية بما يسميها ... وقد تدفع أخبار منتثرة هنا وهناك، إلى أنه لم يتزوج حرة، بل تسرّى وكانت له أم ولد، أو أمهات ولد ..

يدفعنا إلى ذلك أول مايدفعنا ، قولتُه المشهورة : من أهوال الدنيا كذا وكذا ، وتزوُّجُ حرة . فإذا دُوِّن هذا، ثم لم تحمل إلينا الأخبار ـ غير القليلة ـ لأسرته، شيئاً عن تلك الحرة التى عساه يكون قد قاسمها الحياة . . . ثم زاد الأمر على ذلك كله، فنقلت إلينا الرواية خبر استحقاق أم و ه «محمد»، وتغيير الشيخ رأيه ـ بسبب هذا الحادث ـ فى أمهات الأولاد إذا استُحققن ، فبعد ما كان يقول: إنهن عند الاستحقاق يؤخذن وقيمة أولادهن، نظر عند ما استُحقت «أم ولده محمد» هذه، واستُفتى فى الأمر رغم ذلك، إذ لم يوجد غيره؛ نظر فوجد ـ كما قال ـ أمراً شديداً: يُعمَد إلى أم ولده فتستخرج من تحته ، وقد اشتريت من سوق المسلمين ؛ فتُحمَل إلى من تحمل إليه ! ! وعرض أن يفديها بجميع ماله ، وما ظُلم من دفعت إليه القيمة . . . فما سُرَّ أهل المدينة سرورهم بهذه الفتيا[1] .

---

(١) عياض : (المدارك) ١/٢٢ و «خ» .

وكذلك نعرف من هذه الفتوى ، وهاتيك القصة، أن والدة ابنه «محمد» جارية أم ولد ، وأنه وجد أمراً شديداً عند استحقاقها ، وعرض أن يفديها بجميع ماله ، وغيّر رأيه فى المسألة الفقهية .

فهلا نطمئن إلى أنه لم يُعرف له زواج حرة ؟ وأن هذا البيت كان يحوى جوارى للخدمة، رأيناهن يظهرهن فى سؤال طلابه عما يريدون من الحديث أو الفقه ، ونراهن هنا ، أو نرى منهن ، أم ولده «محمد» ؟ .

والخطب فى تسرى هؤلاء، أيسر من هول الدنيا فى تزوج الحرة، كما يقول صاحبنا ، وكما يبدو أنه اختار ، ألا يتعرض لهذا الهول ، فآثر السلامة واطمأن إلى المداراة ، والبعد عن سبب هذا الهول، من الأهوال الثلاثة التى سمعنا قوله فيها الآن ، وقبل الآن .

والحياة إذ ذاك ـ كما عرفناها ـ حافلة بالرقيق من مختلف ألوان الناس وأجناسهم ، والأمر فى الجوارى سهل قريب المنال ، وإن كنا لا نتبين ـ على التحديد ـ صنفَ الهول الذى يوقع فيه تزوجُ الحرة ، فهو ذو احتمالات كثيرة ، لا نتعرض لها هنا ؛ كما نؤثر ألا نتعرض للاستدلال بهذا الخوف من الهول، على معنى خاص فى شخصية الرجل ، رغم قولنا مع القائلين : إن لهذه الناحية الجنسية أثرها على الحيوية ، وخطر دلالتها عليها . . .

ولنمسك عن هـذا لأنا لا نستيقن أن الشيخ لم يفـعل .. وإنمـا هو جنوح أصارت إليـه شواهد . . .

* * *

متى تكونت هذه الأسرة ؟ أكان ذلك مبكراً أم متأخراً ؟ .. ومتى بدأت الأسرة تنجب أولادها ؟ أكان ذلك فى صـدر حياة الشيخ ، أم كان فى شيخوخته ؟ . . ذلك ومثله من خبر هاتيك الأسرة ، تجيب عن بعضه رواية تقول : إن الشيخ قد أوصى عنـد الوفاة بولدين من أولاده ، إلى رجل من أهل المدينة اسمه « إبراهيم بن حبيب[1] » وتسمى الرواية هذين الولدين : محمداً وحماداً ـ أو حمادة على ما سنشير إليـه بعد ـ ، ومعنى ذلك أن هذين الولدين كانا دون سن البلوغ ، أما غيرهما فـكان مالـكا لنفسه كما تنص على ذلك الرواية المذكورة نفسها[2] .

وإنما نعتبر هذه الرواية ، مصدر الإجابة عن بعض الأسئلة السابقة من أخبار الأسرة، لأنها لا تفهم إلا على فروض : منها أن الأسرة قد تـكونت فى عصر متأخر من حياة الشيخ ؛ ومنهـا أن يكون إنجاب الأولاد هو الذى تأخر ، وإن أمكن تقدم تـكوّن الأسرة ؛ ومنها أن يكون إنجاب هذين القاصرين

(١) عياض : (ترتيب المدارك) ١ / ١٥ و « خ »
(٢) الزواوى ـ (مناقب) ٤٩

هو الذى كان متأخراً فى حياة الشيخ ، سواء أتقدم تكوين الأسرة أم تأخر ، وتقدم إنجاب من عداهما أم تأخر . . فعلى كل حال، لا أقل من هذا الفرض الثالث ، وهو تأخر إنجاب « محمد وحماد » من أولاد الإمام .

والشيخ قد عمر إلى ما بعد الثمانين ـ مهما تختلف رواية مولده ـ ، فمات ابن اثنتين وثمانين سنة ، على آخر رواية فى مولده ـ سنة ٩٧ هـ ـ ؛ أو ابن ست وثمانين سنة ، على المشهور من أن مولده سنة ثلاث وتسعين، ووفاته سنة تسع وسبعين ومائة . .

فلو أسرفنا فى فرض تأخير البلوغ ، وجعلنا البلوغ بالسن لثمانى عشرة سنة ؛ ثم لو أسرفنا فى فرض سن أكبر هذين القاصرين عند وفاة أبيه، وجعلناها سبع عشرة سنة ، يكون الشيخ قد أنجب هذين الولدين بعد الخامسة والستين على الرواية غير المشهورة فى مولده ، أو بعد التاسعة والستين على الرواية المشهورة فى ذلك ؛ أى أنه أنجبهما فى شيخوخة محققة .

ذلك مالا مفر منه ، وأما ما عداه من تأخر تأليف الأسرة، أو تأخر إنجاب الأولاد كلهم، فلا نجد سبيلا إلى القول فى شىء منه ، حسبما وصلت إليه اليد من أخبار الإمام .

* * *

تكونت الأسرة كما تكونت، وأنجب الشيخ أولاداً وقلما أنجبهم .

فما عددهم ؟ وما نوعهم ؟

لا تخلص الرواية من الاختلاف ، بل الاختلاف القوى ، بشأن هـذه الذرية : تختلف فى العدد ، إذ يقال : كان « لمالك » ابنان و بنت[1] ... فيكونون ثلاثة ... و بعد ذلك بسطرين من المصدر نفسه ، أنهم أربعة !

وتختلف الرواية الواحـدة فى النوع أيضاً ، ففى صـدرها : كان «لمالك» أربعة من البنين . ثم تتقدم فتسمى «يحيى، ومحمداً ، وحمـادا» ، وتجعل الرابعة بنتاً فهم أربعة من الأولاد لا من البنين ! !

ثم تختلف فى تسمية النوع الواحـد ، ففى أكثر من مرة ، تذكر له ابنة اسمها « فاطمة » : ذكرتها فى عدّ الأبناء ، ونصت على زواجها من ابن أختـه وابن عمه ، « اسماعيل بن أبى أويس[2] » ثم ذكرتها باسم « فاطمة » فى الحديث عن فعل أبيها فى صلاته[3] ، على حين أن الرواية التى جعلت الأولاد أربعة ـ على ماسبق ـ لاتسمى «فاطمة» بل تسمى بنتاً غيرها .

وهذه البنت التى تُذكر مكان « فاطمة » فى الرواية السابقة، يُختلف فى اسمها اختلافا غير قليل ، فهى حينا « أم أبيها » ، وحينا « أم البهاء » ، وآ نا

(١، ٢) عياض : (ترتيب المدارك) ١/١٥ و « خ » وهى ١٦ ظ « د »
(٣) المصدر السابق : ١ / ٢٩ و « خ »

«أم البنين»[١]، فلو جعلنا هذا من آثار النسخ، وقبول الرسم أن يكون هذا القرب سبباً للخطأ، مع أن الشخصية واحدة، فأى الأسماء هو الأصل وما عداه تحريف؟ — ربما كان «أم أبيها» هو الأصل، لعدم ذكر نسختى [ترتيب المدارك] لاسم «أم البنين»؛ و[الترتيب] من أقدم الأصول فى ترجمة الإمام .. ثم لذكرهم «أم أبيها» فى الرواة عن الإمام، عند سردهم مرتبين على أحرف الهجاء[٢] ... وورود «أم البنين» فى [الديباج] وليس أصلا، بل هو اختصار عن [الترتيب] !! .

ويبقى بعد ذلك سؤال هو : هل «فاطمة» و«أم أبيها»، أو «أم البهاء» شخصية واحدة ؟. هذا مالا يتيسر الترجيح فيه بسهولة، لورود الاسمين فى [الترتيب] وهو أصل كما قلنا؛ مع عدم ذكر «فاطمة» فى الرواة عن أبيها، بعد تقرير الخبر أنه كان «لمالك» ابنة تحفظ علمه، يعنى [الموطأ] ، وكانت تقف خلف الباب، فإذا غلط القارىء نقرت الباب .. الخ

فهل يُفترض أنها شخصية واحدة : «فاطمة» لها اسم ، وأم كذا كنيتها ؟ هو فرض لا أكثر، ولا تكفى لترجيحه الرغبة فى التوفيق بين الروايات المختلفة

---

(١) المدارك ٢٩/١ و «خ». و(الديباج) ص١٩ ط مصر. و نسخته الخطية بدار الكتب ورقها ١١٢١

(٢) السيوطى (تزيين) ص ٣٥

على ما أشرنا إليه سابقاً ، من أن الافتراض أو قربه، لايكفى لترجيح الوقوع ، ولا يتفق مع دقة المنهج ، التى عرف الأقدمون أنفسهم، جانباً طيباً منها .

***

ووراء كل هذا، اختلاف الرواية فى صفة هؤلاء الأولاد من تعلم منهم ومن لم يتعلم ، حين يشار إلى أن من أولاد الإمام من ورث علمه، ومنهم من لم يرثه ، فيقال حيناً : إن من لم يتعلم هو « محمد » ؛ و بعد أسطر من المصدر نفسه يقال : إن من لم يتعلم هو « يحيى » ، وان كانت حال المخطوطات ومغربية الخط ، لا تجعل من الصعب اشتباه لفظ « يحيى » بلفظ (يجىء)[1] و إن لم يكن هـذا الاحتمال كافياً للقطع أو الترجيح القوى ، لولا نصهم أن « يحيى بن مالك » روى عن أبيه نسخة من [الموطأ] ، وأنها تروى عنه باليمن، وأن فلانا روى عن « يحيى » هذا[2] .

وعلى ذكر التعلم، لانجد إشارة إلى «حماد» فى رواية من عدوا له ثلاثة بنين ؛ بل إن الرسم يفتح علينا باب إشكال آخر، حين يضع أمامه تاء مربوطة فيكون « حمادة » وليس هذا من معروف تسميتهم للذكور فى هذه المادة ، فهل هى « حمّادة » أنثى «حمّاد» ؟.. ذلك فرض لانجد مايبرر المضى فى تحقيقه،

(١،٢) المدارك ـ ١/١٥ و « خ ». ومعه (الديباج) ص ١٩ ط مصر .

ولا مايسعد عليه من المرويات ، فقد ذكر هذا الاسم بين الأولاد ، ثم لم يقع لنا بعدُ عنه شيء .

* * *

هؤلاء هم أفراد أسرة الرجل، ويظهر أن أخته كانت تعيش معه في بيته دهرا وتخدمه، كما سمعنا الرواية تحدث عن ذلك فى إعدادها لطعامه من كذا وكذا ـ انظر ص٢٥٣ـ

وقد مضى الحديث عن حسن معاملته لأهـله ، وما يؤثر له من قولٍ فى هذه المعاملة وأثرها الطيب ـ انظر ص٢٨٨ ـ

لـكن تلفتنا إشارة استطرادية إلى لون هذه المعاملة وجوها ، وتلك الإشارة هى التى تقول[1] : كان « مالك » إذا أصـبح لبس ثيابه وتعمم ، ولا يراه أحـد من أهله ولا أصدقائه إلا متعمما لابساً ثيابه ، وما رآه أحـد أكل أو شرب حيث يراه الناس . فذلك سلوك يؤيد ويجلّى ما قـدمنا من حـديث مزاجـه وحـدته ، وتزمتـه وانطوائه على نفسه ... الخ ؛ وإلا ففيم هذا الحرص على التعمم، ولبس ملابسه الخارجية

(١) عياض : (المدارك) ١/٣١ و « خ »

فى منزله، حيث التخفف والاكتفاء بالمباذل عادة !!

على أن هذا الانطواء والانفراد بالنفس، قد ظهر أثره فى خفة، أو قلة إشرافه على شئون بنيه ، كما سترى عند حديثنا عن « مالك » المعلم فى تدبير أمر أولاده وتلاميذه ...

وكذلك صدّق بعض الحديث بعضاً ، وأيّد بعضُ الاستنتاج بعضاً ، وحسبنا هـذا من حياته فى بيته ، لنتحدث عن :

(٨)

حياته فى أمته : والرجل بثقافته ومكانته ، خليق بأن يؤثر فى حياة قومه سياسياً واجتماعياً ، وهو ماتريد لنتبين أمره فيه ، من خلال ماظفرنا به من رواية عن ذلك ، معتمدين فى فهم هذه المرويات ونقدها، على مافهمنا من حاله الخاصة ، مزاجاً، وخلقاً ، وأسلوبَ معيشة .

والذى قدمنا من أمر البيئة الاجتماعية، وحال الناس فيها زهداً واختلاطاً، ينبهنا إلى السؤال عن نزعة الشيخ من هذه الناحية ؟ ولعل فيما مضى القول فيه ـ لأكثر من مناسبة ـ مايهيئ للإجابة عن هذا السؤال، فقد سمعناه يذكر أثر الزهد فى الحديث ، واتقاءه الأخذ فى روايته عن الزاهدين ـ انظر ص٢٤٥ـ كما نسمعك هنا كلمتين له فى الزهد، تجليان رأيه فيه ، وأولى هاتين الكلمتين؛ قولُه حاضًا على الزهد : مازهد أحد فى الدنيا إلا أنطقه الله بالحكمة[1] . وهى قولة لا تتفق مع الذى أسلفنا من سوء أثر الزهد فى التحديث ، وتقضى بتتبع أقواله فى الزهد، لنعرف ما كره منه ، وما حض عليه . فاسمع ثانية كلمتيه وهى قوله مبيناً للزهد : الزهد فى الدنيا طيبُ التكسب ـ أو المكسب ـ وقصرُ

(١) عياض : (المدارك) ١/٣١ و « خ »

الأمل[١] . فهو عنده أخذ للدنيا باعتدال دون تخل ولا اعتزال .. ويزيد هذا البيان للزهد عنده، ما يُنقل من سخريته الضاحكة بمن كانوا يسمون بالصوفية ، إذ ذكر له أمر قوم منهم «بنصيبين» تشبه حالهم صوفيتنا اليوم، فضحك من حالهم[٢] ... وهؤلاء عادة هم الذين يسمع منهم ذكر اعتزال الدنيا ، والانقطاع عنها ، وما إلى ذلك .

على هذا الوجه ينبغى فهم زهد « مالك » ـ رضه ـ حين نرى فى المتقدمين من عده فى الزهاد ، « كابن النديم »[٣] إذ يذكره فى أسماء العباد والزهاد والمتصوفة ؛ « والشعرانى » إذ يذكره فى كتابه [الطبقات] .

على هذا المعنى فى الزهد، نفهم أنه كان متصلاً بالحياة ، لكن يبقى بعد ذلك أيضاً، أن نسأل عن مدى صلته الاجتماعية بحياة قومه ، وإلى أى حدٍّ كان تقديره للروح الاجتماعية ؟ فإن الحكم الفردى المستبد الذى كان يسيطر على هذه الحياة ، خليق بأن يغرى بالنزعة الفردية تخلصاً من شر الحكام وبطشهم . . والحق أنا نجد من أمر الشيخ ما يدل على النزعة الفردية، قولاً وعملاً ، كما نجد من قوله وعمله كذلك، ما يلفت إلى النزعة الاجتماعية ؛ وها نحن أولاء نضع بين يديك هذا وذاك ، قبل أن نلقاك بوجه الرأى فى الأمر . .

---

(١) عياض : المدارك ١/ ٣٠ و « خ »
(٢) المصدر السابق ١/ ٢٩ ظ « خ »
(٣) الفهرست ص ١٨٣ ط أوربا

فلقد جاءك من وصفهم لسلوكه: أنه أشد الناس تركاً لما لا يعنيه، كما أن «ابن المبارك» سمعه يقول : لا يصلح الرجل حتى يترك مالا يعنيه ويشتغل بما يعنيه، فإذا كان كذلك أوشك أن يفتح الله تعالى قلبه له[1]. كما سُمع يقول : إذا لم يكن للإنسان فى نفسه خير لم يكن للناس فيه خير[2] . .

ثم هو يُسأل عن الأمر بالمعروف يوجهه الآمر لمن لا يأمَن ، منهم الشعراء يهجونه، أو الشطّار يضربونه، فيرى أن للآمر فى هذه الحال سعة، فى أن ينكر بقلبه ، وإذا أمر من لا يَقبل منه، تعرض لما يكره، وخرج من جملة أهل القرآن والعلم[3] . .

كما يُروى أنه خطّأ شيخه «ابن هرمز» صراحة فى حادث من الأمر بالمعروف ناله مكروه بسببه: إذ مَرّ « ابن هرمز» بدار بعض أهل الأقدار، وهو واقف مع مولاة له ، فقال له «ابن هرمز» : ياهذا، إنك على الطريق وليس يحل لك هذا ! فقال له الرجل : هذه دارى ، ومولاتى ، وحشمى، فما ينكر على مثلى ! ! وأمر عبيده فداسوا بطن « ابن هرمز » حتى حُمل إلى منزله؛ وزاره « مالك » وهو يشكو ، فكان مما قاله له : إن هذا لم يكن لك . . تأتى إلى رجل من أهل

(١) عياض : (المدارك) ١ / ٣١ و « خ »
(٢) المصدر السابق— ١ / ٣٠ ظ « خ »
(٣) المصد نفسه، فى الورقة ذاتها

القدْر على باب داره معه حشمه ومواليه ! ! فقال له « ابن هرمز » : ترى أنى أخطأت ؟ فقال « مالك » : إى والله[١] . .

وهو وراء ذلك كله معروف بالنفرة من المخالطة ، والميل إلى الانفراد والانطواء على نفسه ، كما سمعنا ؛ وكل أولئك ينم عن ضرب من الفردية النافرة من الانغمار فى المجتمع، والإقبال على شئونه والعناية بها . .

* * *

لكنا مع هذا نسمع منه أيضاً مثلَ قوله : حق على كل مسلم أو رجل جعل الله فى صدره شيئاً من العلم والفقه أن يدخل إلى ذى سلطان ، فيأمره بالخير وينهاه عن الشر ، ويعظه حتى يتبين دخول العالم على غيره ، لأن العالم إنما يدخل على السلطان لذلك ، فإذا كان ، فهو الفضل الذى لا بعدَه فضل[٢] .

وهو الذى قيل له : إنك تدخل على السلاطين وهم يجورون ويظلمون . فقال للقائل : رحمك الله! وأين التكلم بالحق ؟

وهو لا يكتفى بالدخول عند مواتاة القوة ، واحتمال الصحة لذلك ، بل يحمل على نفسه ، عند ضعفه ومرضه ، فيأتى هؤلاء الأمراء ، فى الوقت الذى

(١) عياض : (المدارك) ١/٢٢ و « خ »
(٢) المصدر ذاته ورقة ٣٥ و « خ »

كان يدع فيه الخروج إلى المسجد ، حتى قيل له فى ذلك فأجاب : أما ترك الخروج إلى المسجد، فإنى ضعفت عن ذلك، وأما إتيانى الأمراء، فبالحمل منى على نفسى . فإنه ربما استشير بعض من لا ينبغى أن يستشار[1] . .

وتلك كلها دلائل روح اجتماعية ، تقدر أهمية الاتصال بالحياة، من أجل المصالح العامة وحمايتها ، وتمضى فى هـذا التقدير إلى حد الحمل على النفس، عندما تجيز الحال الصحية ترك الخروج إلى المسجد !

فأى النزعتين تحكمت فى حياة صاحبنا، وسادت فيها ؟.. أم هل كان الأمر خليطاً من هذه وتلك ؟ .

لعل الخير أن نتذكر ونذكّر بأن الإمام آدمى ، وأن بشريته توجب علينا فهمه ، على أنه صنعةُ وراثته و بيئته ، وصنيعة سنن الله فى خلقه ، ولن تجد لسنة الله تَبديلا ، ولَن تجِد لسنة الله تحويلا . . و إن محاولته التسامى والترفع، وما إلى ذلك من ترق وتقدم، ليست إلا محاولة تضبطها تلك السننُ نفسها ، وتحدد مداها تلك النواميسُ ذاتها ، فتقيمها على أساس من هذه البشرية وطاقتها وقوتها ، وواقع من الحياة وحكمها وسلطانها . .

وكذلك نريد لنفهم نزعته الفردية أو الاجتماعية ــ كما فهمنا غيرها من أمره ــ تحت أضواء هذه السنن ، وبهداية تلك النواميس ، وفى حدود هاتيك الآدمية ، وبعالم تلكم الحيوية .

(١) الرواوى : (مناقب) ص ٣١

وإنا لنذكر مع ذلك، أنا هنا إنما نتحدث عن « مالك » الإنسان وسنتحدث عن العالم على اختلاف فروع علمه؛ فنحب أن نقصر حديثنا هذا على حياة الإنسان فى أمته، بما هو إنسان فحسب، وإن كنا نقدر أن الشخصية ليست إلا مزاجا من العلم والعقل والوجدان وما إلى ذلك، لكنا نستطيع أن نتتبع ألوان نشاطه، وصنوف واجباته، مفرقين فيها بين ما هو صدى لإنسانيته المشتركة بين سائر أفراد الأمة، وما هو أثر لمركزه وصفته، بما هو فقيه متشرع، أو عالم محدّث، ونحو هذا.

وعلى أساسٍ من هذا التفريق، نتحدث هنا عن حياة «مالك» الإنسان فى أمته، وما توجبه عليه إنسانيته فى ذلك، وما أعانته عليه هذه الإنسانية؛ ثم نتحدث بعدُ، عن حياة الفقيه أو المحدث، أو من هو من هؤلاء بسبيل فى أمته، وما توجبه عليه هذه الصفة أو الصفات لهذه الأمة، وما استطاعت أن تؤديه تلك الشخصية العلمية الفقهية .. الخ، من واجب.

***

وأول ما يَبْدُ هُنا من عمل الرجل لأمته — بما هو إنسان لا غير — ضريبة الدم التى تحق لها عنده، ويعدها الإسلام حينا فرض كفاية، وآنا فرض عين... والحياة حول الشيخ لم تقتضه — فيما بلغنا — أداء تلك الضريبة، وإن

فُرض له فى بيت مالها ـ على ما مضى ـ فقد جاء بعد انقضاء عصر النشاط فى الفتوح ، وكأن الأحداث لم تحوجه إلى حمل سلاح ، فى داخل البلاد ولا خارجها .

وهو ـ على الأرجح ـ قد أمضى حياته غير متصل بهذا الجو الحربى ، وإلا لما سمعناه ـ كما سبق ـ يعد ركوب الفرس العربى ، وركوب البحر ، من أهوال الدنيا الثلاثة ، فهذا وما إليه من قوله وفعله ، يحدث عن شىء من عدم الإقبال على المقاومة فى هذه الشئون العامة ؛ ويُروى عنه مما يؤيد هذا من أمره : أنه كان فى مجلس «الخليفة المنصور» ، مع «ابن طاوس» ، فسأل الخليفة «ابن طاوس» أن يحدثه عن أبيه فحدثه : أن أشد الناس عذاباً يومَ القيامة رجلٌ أشركه الله تعالى فى سلطانه ، فأدخل عليه الجور فى حكم . . وإذا « المنصور » يمسك ساعة ، ويقول « مالك » : فضممت ثيابى خوفاً أن يصيبنى دمه[1] ، أى دم جاره الذى لقى الخليفة بهذا الحديث القوى ! !

ولهذا القول دلالته القريبة ، على أنى أشعر أن هذه القولة المنسوبة إلى «مالك» فى الخوف من تناثر دم من يجهر بالموعظة ، قولة قد تكون مما ألِف القوم أن يعبروا به تصويراً لرهبة الموقف بين يدى الحاكم ، الذى سمع مثل هذا القول الجهير ، وتقرؤها فى

(١) ابن خلكان : (وفيات الأعيان) ١ / ٢٩٢

غير موقف من المواقف المشبهة لموقف « ابن طاوس » و « مالك[1] » . . .
لكنك تجد غيرها من شواهد حال الشيخ، إذ نسمعه يعلن : أنه أفزع الناس من السياط[2] . وما تكون هذه فى الغالب ، حال رجل قد تمرس بالمقاومة القوية فى صورة من صورها ، أو استعمل السلاح ، أو ما إلى ذلك من مظاهر الإقبال على نواحى القوة فى مواجهة الحياة .

وهذا الذى تُحدث عنه فعاله وكلامه، يرسم خطة عمله فى سبيل الحياة العامة، ويدل من طريق غير بعيد ، على ما يكون لمثله من نزعة فى التفكير العملى ، وتناول حياة أمته، على نحو ما أشرنا إليه صدرَ هذا الكلام ، وسمعنا له فيه أقوالا لا ترجح نزعة بعينها، ولا تدل على سلوك واضح فى هذا السبيل !!

ولقد يستبين الأمر فى ذلك، عندما نرى تناوله لشئون الحياة العامة بشخصيته المتعلمة ، وما تقتضيه إياه من حق وواجب فى حياة أمته . .

* * *

وتماماً للصورة ، نمضى فى القول عن حياة « مالك العالم » فى أمته ، قبل الحديث عن علم «مالك العالم» حديثاً مفصلا ؛ ولا بأس بذلك إن شاء الله، لأنا لا نعرض هنا إلا لواجبه الاجتماعى ، ومثل هـذا مما لا يتوقف على المعرفة

---

(١) الخطيب البغدادى : (تاريخ بغداد) ٢ / ٣٠٠ ط الخانجى
(٢) عياض : (ترتيب المدارك) ورقة ٢٣ ظ « خ »

التفصيليـة لشئونه العلمية ؛ وأول ما نقـدم بين يدى هذا الغرض لفتٌ واضح إلى :

مكانة العالم فى أمته لهذا العهد : وأخص من نعنى هنا ، ذلك العالِمُ الدينى : فقيها ، ومحدثا، ومتكلما، وما إلى ذلك ـ ولعل الإشارة إلى العهد، بعد الذى مضى من وصف البيئة الاجتماعيـة ، تحضرك صورة الحياة العامة ، التى نريد لنعرف المـكانة العملية لهؤلاء العلماء الدينيين فيها ، بعد الإجمال النظرى السابق عنها ـ ص٢١٣ ـ

فهى ـ كما أحسبك قد تصورت فى وضوح ـ حياة اجتماعية واقتصادية، قائمة بأخلاط من أجناس الناس، قد اختلفت ألسنتهم وألوانهم وأديانهم، بعد ماتفرقت دماؤهم ؛ وقد تقسمتهم طبقات، واضحة الفروق، بينة الاختلاف، ودبرهم حكم فردى، لا يعرف من الشورى إلا صورة فردية أيضاً ، فى شخصية وزير مخلص ، لا يخلُص من الفتك المفاجىء، واستصفاء المال ، وتبديد العشيرة .

ومع هـذه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ماتثمره دائمـاً من ثمار ، لن تكون إلا من هذه الطعوم وذلك المذاق ؛ وفى غير هذا المقام، يطول الحديث عن تلك الأشـجار وهاتيك الثمـار ، التى لابد من معرفتها معرفة متذوقة، ليستطاع فهمُ الحياة التى يمثلها هذا البستان أو تلك الغابة ؛ فهماً يستقيم به القول فى تفسير التاريخ الإسلامى، تفسيراً ناموسياً صادقا ، لايقوم على النظرة

القاصرة والخطفة الطائرة ، من مصادر مدونة، لم يعتمد هـذا التاريخ بعدُ ، على غيرها ، ولم تُدرس هي نفسُها درساً حقاً ، على منهج الأقدمين أو المحدثين !!!

ومعذرة إذا اندفع القلم إلى تلك الإشارة العابرة فى هذا السياق ، فإنما هى همسة الحق المنهجى ، فى ترجمة يرجى أن تكون ترجمة محررة ، ويجرى فيها الحديث عن رجل ، ليس هو فى واقع الأمر إلا خيطاً من نسيج ، وجزءاً من كلٍ : هو الحياة حوله .

* * *

و بعد، فطبيعة هذا المجتمع الذى تدبره تلك الحكومة ، أن يكون للشعور الدينى عمله وأثره، فى حياة الحاكمين والمحكومين على السواء .. فأما فى حياة الحاكمين، فبأن يصلوا إلى رضا الشعب ، أو إلى تهدئته وهدهدته عن طريق هذا الشعور وبقوته ؛ وأما فى حياة المحكومين، فبأن يُكسبوهم طمأنينة نفسية، بالرضا الدينى عن هـذا الحكم والقائمين به، وما لهم فى ذلك من صفة صحيحة أو مفتعلة ، فإن سلم للعامة فى ذلك رأى سكنوا إليه ورضوا به ، وإن اضطرب أمره فى نفوسهم ، فزعوا إلى أصحاب الرأى فى ذلك، وهم أولئك الدينيون المتحدثون فى مسائل الإمامة وفى نظام الحكم ...

هـذا من حيث الصفة النظرية .. ثم هؤلاء العامة هم بعد ذلك فى تقبل أعمال الحاكم ، والرضا بهـا ، واحتمالها ، على مثـل مامضى من الأمر أيضاً : إن رفق بهـم وتلطف، فهم راضون شاكرون ؛ و إن عسف واشتد فزعوا

إلى هذا الشعور الدينى أيضاً ، يتقوون به على احتمال مايلقون حينا ؛ أو يخفف عليهم وقعه، و يسليهم على شدته، المتحدثون فى الدين بمعانى لاهوتية ؛ و إن عز ذلك فزعوا إلى الدعاء، يرجون كشف الغمة ورفع الضر ؛ و إن جاوز الأمر الحدَّ وفاض عن احتمالهم وتصبرهم وتسليهم، فهم متململون متحفزون، أو ثائرون غاضبون... كل أولئك فى الجو الدينى ، ولمعنى دينى، و بقيادة دينية الصبغة أيضا... قيادة لاتلبث أن تبرز مطالبها الاقتصادية والعملية فى ثوب دينى، ولون اعتقادى، بعدما تكون قد فسرت غضبها و برّرت سخطها، باعتبارات لاهوتية، ومعانى اعتقادية.

وكذلك تجد المحور الظاهر، هو الشعور الدينى ، والمفزعَ الأخيرَ، هو الشعور الدينى، وقوةَ الاحتمال، من الشعور الدينى، وفيضَ الغضب، للشعور الدينى .

* * *

و إذا ما كان هذا عملَ الشعور الدينى فى حياة الحاكمين والمحكومين، فلا غرو أن نجد أصحاب الصفة الدينية ـ سواء أكانت علمية كالقراء والفقهاء، والمحدثين والمتكلمين والمفسرين وو ...الخ ؛ أم عمليــة كالزهاد والعباد والمتصوفة ــ ذوى مكانة بارزة، وأثر فعال فى الحياة، حتى لنستطيع أن نقول إنهم فى سير هذا النظام، يمثلون سلطة الشعب، إن صح هذا التعبير فى ظل الحكم الفردى السائد. وهم على كل

حال يدخلون فى حياة الحـكام والمحكومين بصفة من هـذا النوع ، تمثل وجود الشعب ومصلحته وما إلى ذلك .

فأما دخولهم فى حياة الحـكام بهـذه الصفة الشعبية ، فبما هم وصُلة إلى الترضـية ، ومظهر لحسن تصرف الحاكم مع هذه الفئة ، حسنا تبتهج له نفوس السواد من الجمهور المحكوم ، لدلالته على حب الخير والصلاح ، وحب العالِم واحترام الدين و و .. من تلك الصـفات التى تمـكِّن للحـاكم من أعناق المحكومين، بما تقربه من قلوبهم ، أو تخدعهم عن أنفسهم فى هذه الناحية .

ومن هنا نرى أصحاب الصفة الدينية العلمية أو العملية ، يُحترَمون ، ويُكرَمون ويُعطَون، ويستشارون، ويستقضَون، وما إلى ذلك من المظاهر العملية التى تنقل إلى الشعب تلك السيرة الحسنة ، ولا أقل من أن يُستَنصحوا، ويُسألوا الموعظة ، فيكون لها أثرها على قلب الحاكم ، فيبكى أحيانا حتى تخضل لحيته، أو يجم، أو يغير ما هو فيه من تمتع ولعب، ونحو ذلك مما يشاع، فيكون أحدوثة حسنة.

ومن هنا تراهـم يحملون العلماء على تولى القضاء ونحوه ، ويشتطون فى إكراههم على ذلك ، فيظهرون بذلك الحرصَ الشـديدَ على الانتفاع بهم والنزول على رأيهم ؛ أو يُظهرون ـ كما قال أحـدهم ـ أن فى الدولة أشـخاصاً أقوياء النفوس ، صلحاء ، منصرفين عن الدنيا إلى هذا الحد ، فيكون ذلك شهادة بحسن حال الأمة ، وأن الدنيا بخير ، مادام فى الأمة مثل هؤلاء .

وبهذه الصفة البارزة لذوى الشأن الدينى فى المجتمع الإسلامى، تدرك جيداً ماسمعت قبل الآن ـ انظر ص ٤٧ ، ٤٨ ـ من سؤال «أبى حنيفة» عن العلم الذى يتعلمه ، وما أجيب به من أنه إذا تعلم الفقه يُسأل ، ويفتِى الناسَ ، ويُطلب للقضاء ، وإن كان شابا ؛ وقوله عند ذلك : ليس فى العلوم شىء أنفع من هذا. ولزم تعلم الفقه . لأن هذا الفقه يدفع حاجة اجتماعية ماسّة، هى إيصال الحقوق لأربابها بالقضاء، أو إفتاؤهم فيما يعرض لهم من مشكلات فى أحوالهم الشخصية ، وحياة الأسرة المالية والمنزلية وغيرها .

* * *

وأصحاب هذه الصفة الدينية علميًّا وعمليًّا، يدخلون فى حياة المحكومين دخولاً واضحاً قويًّا كذلك: فهم المشيعون للآراء والمقالات فى حق الحاكم ونظام الحكم ، وهم المدبرون المشرعون فى هذا كله ، أعنى أنهم يتولون حياة هذه الجماهير الحكوميةَ ، من الناحيتين الاعتقادية والعملية : فإن كان استفتاء وسؤال تصحيحاً للعقيدة فى صاحب الحق ومدى حقه ، فهم المستفتَوْن المعلِّمون؛ وإن كان فى النفس من ذلك شىء ، فهم الواعظون الناصحون ؛ وإن كان حَيفٌ، فهم الملجأ والملاذ يَستشفِع بهم الشعب ، فيلقون الأمراء والحاكمين لقاء السياسيين أو لقاء الموجهين ، فيكشفون الضر عن أولئك المجهَدين ، بشفاعة مقبولة أو عظة زاجرة . . ومن لم يستشفِع أو لم يشفَّع فهو ساخط غير مؤيِّد .

وهذا السخط قد يخرج فى صورة عظة مواسية للعامة، تريح النفوس بانتظار العدل الإلٰهى ، والجزاء السماوى ، وتطمئنهم إلى النهـاية المحققة للظلم ، وهى النكال والزوال وإن زادت حدةً عن هذه الدرجة، كانت إفتاء بالخروج وإعانة عليه، وقد تكون مشاركةً فعلية فيـه ، كما كان من غير واحـــد من أولئك القراء والفقهاء ، والعلماء ، وذوى الصفة الدينية بعامة .

وفى هذا التعليم والإفتاء والوعظ، توجيه فعّال للمشاعر والقوى ، كما تقدر ذلك؛ ومن هنا تكون شخصية ذى الصفة الدينية عاملاً هامًّا فى سير الحوادث، فإن كان ضعيف المنة ، قليـل المقاومة ، بثّ روحه فى الجمهور ومهّد للحكم الظالم؛ وإن كان ذا همة وحمية، بثّ ذلك فى الأنفس، وأرهب الحكم الظالم، وهكذا تدرك فى وضوح، أن ذوى الصفة الدينية مثّلوا الشعب بحق ـ فى هذه العصور ـ وصح أن يُعدوا فى نظام الحكم الإسلامى جملةً، هم هذه السلطة، سلطة الامة : إما متحيَّفة منتهكة ، وإما معتَرفاً بها اعترافاً ناقصاً ، أو غير ناقص ؛ وبذلك كانت شخصياتهم قوية الأثر على الحياة .

ومن كل أولئك يتحدد واجبهم الاجتماعى فى الأمة إذ ذاك ، كما تُعرف حقوقهم التى كان يمنحهم إياها هـذا النظام ، بسلوك الأمراء نحوهم ، وتأثير الشعور الدينى فى سير الحياة لعهدهم . .

على ضوء هـذه المكانة للعالم فى أمتـه . وما له فيهـا من أثر يمثل حقَّه ، وما عليه لهـا من واجب يلاق هـذا الحق ، نستطيع الحديث الدقيق عن :

«مالك» العالم فى حياة أمته : سائلين هل أدى له قومُه حقَّه ، الذى يبتغيه عالمٌ فى قومه ، والذى كانت تعطيه للعلماء نظمُ الحياة إذ ذاك وتقاليدها ، على نحو ما قدّمنا بيانه ؟ . . ونجد الجواب عن هذا السؤال فى أخبار كثيرة :

فقد بعث أمير المدينـة إلى « مالك » فى الحداثة ، أن يحضر المجلسَ ، فحضر مع أستاذه « ربيعة » ـ انظر ص ١١٢ ـ

والأمراء يستفتون العلماء ، لأنهم رجال القانون والتشريع ، فهم أقلام القضايا وأقسام الرأى حينئذ، بقدر ما كانت تسمح أوضاع الحـكم ؛ وقد يأمر الخلفاء وُلاتهـم حيناً بألا يقطعوا أمراً دون رأى فلان من الفقهاء ، وكذلك فعـل «الرشيد» إذ أمَر واليه على المدينة سنة ١٧٣هـ ألا يقطع أمراً دون «مالك»[1].

والعـامة إلى جانب ذلك يستفتونهم ، ولا يصدرون إلا عن رأيهم فى شئونهم الهامة: من زواج وطلاق ، ووصية وميراث ، وتصرفات عملية :من بيع ورهن وعتق ، وأيمـان و و .. ومع أن الفتيـا حق لمن عُرف له علم ، فإن

(١) الزواوى : (مناقب) ٣٠

الحكومة قد تقصرها على شخص بعينه أو أكثر، وتذيع ذلك بالطريقة المتبعة للإعلان إذ ذاك، وهي المناداة ... وقد نودى غيرَ مرة ألا يفتى الناسَ إلا « مالك » وفلان؛ وكان فلان هذا مرة هو « ابن أبى ذئب[1] ». ومرة هو « ابن الماجشون[2] ».

ولا يقف الأمر عند حد استشارة الأمراء لهم، وعدم القطع دونهم، بل يصل إلى الإشراف عليهم، فهذا « الخليفة المنصور » يقول « لمالك »: إن رأيت ريبة من عامل المدينة أو عامل مكة، أو أحد عمال الحجاز، فى ذاتك، أو ذات غيرك، أو سوء سيرة فى الرعية، فاكتب إلىّ بذلك، أنزل بهم مايستحقون؛ وقد أكتب إلى عمالى بها أن يسمعوا منك ويطيعوك، فى كل ماتعهد إليهم، فانههم عن المنكر ومُرْهم بالمعروف تؤجرْ على ذلك؛ وأنت خليق أن تطاع ويسمع منك[3].

وهكذا كان « لمالك » من النفوذ الواضح ما رأينا طرفا منه فى معاملة الأنداد والطلاب ونظام المجلس ـ انظر ص٢٧٥ وما بعدها ـ ! وما نسمع عنه من نفوذ عام خارج مجلس درسه ودائرته الخاصة: فهو يجلد «ابن الخياط» الشاعر

(١) ابن نباتة: (سرح العيون) ص ١٧٩
(٢) الذهبي: (تذكرة الحفاظ) ٢٠٦
(٣) عياض: (الترتيب) ١/ ٣٥ ظ « خ »

حدَّ الشرب[١] . وهو يصدر الأوامر إلى الحرس ليأخذوا شخصاً إلى السجن ويأمر بإطلاقه حين يرى ذلك ؛ فهذا « عبد الرحمن بن مهدى » البصرى ، أحد أركان الحديث بالعراق ، والفقيه المفتى ـ ت ١٩٨ هـ ـ يقدم المدينة فيصلى بمسجدها ، وقد وضع رداءه بين الصف . فلما سلم الإمام رمقه الناس بأبصارهم ، ورمقوا « مالكا » ، وكان قد صلى خلف الإمام ، فلما سلم قال : من هاهنا من الحرس ؟ فجاء نفسان ، فقال : خذا صاحب هذا الثوب واحبساه ، فحبس؛ فقيل له : إنه «ابن مهدى» ، فوجه إليه فقال له : أما خفت الله واتقيته ، أن وضعت ثوبك بين يديك فى الصف ، وأشغلت المصلين بالنظر إليه وأحدثت فى مسجدنا شيئاً ما كنا نعرفه ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : من أحدث فى مسجدنا شيئاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ؟ فبكى « ابن مهدى » ، وآلى على نفسه ألا يفعل ذلك أبداً، فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فى غيره[٢] ! ! !

ويجلس « مالك » عند الوالى، فيعرض عليه السجن فيقول له : اقطع هذا ، واضرب هذا مائة ، وهذا مائتين ، واصلب هذا . الخ[٣] .

---

(١) أبو الفرج الاصبهانى : (الأغانى) ١٨ / ٩٩ ط الساسى

(٢) عياض : (الترتيب) ١ / ٢٧ ط « خ »

(٣) المصدر السابق ـ ١/ ٣٠ و « خ »

ومن كل أولئك تتصور النفوذ العظيم الذى كان للشيخ لدى الأمراء[1] .

* * *

ثم لاينتهى الأمر عند هذا الحد ، بل يجاوزه إلى الخلفاء أنفسهم ؛ وتعرف أن الشيخ من مخضرمى الدولتين ، الأموية والعباسـية ، عرفتْ حياتُه ثلاثة عشر خليفة ومتسميا بالخلافة : ثمانيـة منهم أمويون ، وخمسة عباسيون ؛ وهو فى أثناء ذلك كله مقيم بالحجاز لا يريم ـ كما رجحنا ـ فـكان الحج هو الفرصة لوفود الخلفـاء على الحجاز . لـكن الأمر يختلف فى ذلك عند الأمويين عنه عند العباسيين ، من نواحى متعـددة ، فلم تـكن نظرة الأمويين لعهده إلى الحجاز وعلمائه ، كنظرة العباسيين إليهم ؛ بل لم تـكن الشخصية الدينية لخلفاء الأمويين كالشخصية الدينية لخلفـاء العباسيين ، لأسباب لانعرض لهـا هنا لئلا نبعد عن مجال عنايتنا ، فحسبنا هذه الإشارات .

وكذلك لم يحج من الثمانية الخلفاء الأمويين ـ وهو خليفة ـ إلا «هشام ابن عبد الملك» الذى حج سنة ١٠٦هـ ... وكان يحج بالناس ولاة المدينـة

(١) لم تسلم الرواية من الاختلاف فى أمر هذا النفوذ عند الولاة ، وأنه قد يكون حيناً ضعيفاً جداً ، كالذى يروى من أن العسس أخذوا غلام « مالك » فحبسه الأمير ، فأتى « مالك » بعض الحسنيين ليمضى إلى الأمـير فيطلقه ؛ وكذلك توسط الرجل وجاء « مالـكا » بغلامه وهو جالس فى البيت ينتظره (ترتيب المدارك ١/٢٧ و«خ») ، ومثل هذا مما يهون فيه التوفيق باختلاف الأحوال ، بل هو عند الحـكام وفى هذا النظام أكثر شىء اختلافاً ، وسنرى الإمام نفسه يجلد ؛ لـكن الظاهر أنه كان أكثر حياته يتمتع بهذا النفوذ .

أو الحجاز أو أحد أمراء البيت الأموى ، كما حج « ابراهيم بن هشام » خال « هشام بن عبد الملك » فى سنوات ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩هـ ، وغير هذه السنوات على رواية[1] .

وفى حجة «هشام» كانت سن الفتى «مالك» نحو ثلاثة عشر عاما ، فهو طالب بَعدُ ، لم نر فيما وقع إلينا من خبره إذ ذاك شىء عن الاتصال بالخلفاء ونحوهم ؛ وعلى فرض أن شيئاً من ذلك قد كان ، فهو يسير الأهمّية هين الأثر فى الحياة .

* * *

ومن هنا نستطيع القول بأن صاحبنا شارف الأربعين من عمره فى حكم الأمويين ، دون أن نعرف له صلة بخلفائهم تذكر ، وهى سن التكون والنشاط والتقدم نحو النضوج ، ودور من الحياة له الأثر الفعال فى شخصيته ، وفى تأثير هذه الشخصية على حياة أمته ، فقد تأثرت بذلك حيويته العلمية ، وميوله السياسية ، على ما سنعرض لبيانه فى موضعه ، أما من ناحية الاتصال المباشر بالحياة السياسية على ما نتبينه هنا ، فلا يبدو ذلك جليا مع أولى الأمر الأولين من آل أمية فى دمشق .

---

(١) ابن الأثير: (الكامل) جـ ٥ فى السنوات المذكورة

وإنما يبدو ذلك فى البضع والأربعين سنة التى عاشها «الإمام» فى حكم العباسيين ، فقد وفد الكثير من خلفائهم على الحجاز حاجّين أكثر من مرة: « فالمنصور » مثلاً قد حج سنة ١٣٦ هـ وهى السنة التى ولى الخلافة فى آخرها كما حج سنة ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٤٨[١] ، بل قد مات « المنصور » فى طريقه إلى مكة .

و« الرشيد » قد حج سنة ١٧٠ هـ ، وقسم بالحرمين عطاء كثيراً ، كما حج سنة ١٧٥ و سنة ١٧٧ و سنة ١٧٩[٢] . وليس بالكثير أن يلقى « مالك » الخليفة أكثر من مرة فى حجة واحدة مدة إقامته بالمدينة . وقد حدّثت الرواية عن لقاء « مالك » « للمنصور » ، و « المهدى » و « الرشيد » ، وأخذهم العلم عنه ، ووعظه إياهم ، وكررت أحداث هذه المقابلات ، وما دار فيها من حديث ، على ما تمس الهامّ منه فى مكانه .

لقيهم فأحسنوا القاءه ورفعوا مجلسه ، فقد دخل إلى «المنصور» بعد ما أخذ الناس مجالسهم، فقال له : إلىّ ، هاهنا ياأبا عبد الله[٣] . وفى مرة أخرى أدناه إليه، وألصق ركبته بركبتيه ، حتى دخل ابنٌ صغيرٌ «للمنصور» وهما على هذه الحال

---

(١) ابن الأثير : (الكامل) جـ ٥

(٢) ابن الأثير : (الكامل) جـ ٦

(٣) عياض : ترتيب المدارك ورقة ٣٦ ظ ، ٣٢ و ، ٣٠ ظ ، ٣٨ ظ ، ٢٥ و ـ من نسخة « خ »

فرجع ، وفسر « المنصور » رجوعه ـ فى رواية ـ بأنه استكثر قرب مجلسه من أبيه ، ولم ير أحداً قط غير « مالك » فى مثل هـذا القرب ، وعقّب « المنصور » على ذلك بقوله له : وحقيق أنت بكل خير ، وحقيق بكل إكرام[1] .

وتتكرر الرواية عن « المهدى » و « الرشيد » بأن الشيخ دخل عليهما وقد ازدحم المجلس . فكره أن يجلس حيث انتهى فيكون مؤخرا، أو يتخطى فيسئ الأدب ، فسأل الخليفة : أين أجلس؟ أو أين يجلس الشيخ «مالك»، أو شيخك ، أو عمك «مالك»؟ ـ فى روايات ـ فقال له: إلىّ إلىّ ، ياأبا عبد الله. فتخطى الناس حتى وصل إليه فرفع مجلسه[2] .

* * *

وسعى الخلفاء إليه فى منزله ، فرُوى أن « المهدى » استأذن على « مالك » فحبسه ساعة ثم أذن له ، فلما دخل قال : يا أمير المؤمنين إن العيال سمعوا بمجيئك فأحبوا أن يصلحوا منزلهم[3] .

وقال لغير واحد منهم: إن العلم يُزار ولا يزور ، و إن العلم يؤتى ولا يأتى. فسيّروا أولادهم إليه ليسمعوا منه : بعث « المهدى » ولديه « موسى وهرون »

(١ ، ٢) عياض : (ترتيب المدارك) ورقة ٣٦ ظ ، ٣٢ و، ٣٥ ظ ، ٣٨ ظ ، ٢٥ و ـ من نسخة « خ »

(٣) المصدر السابق : ورقة ٣٦ ظ وورقة ٢٥ و ـ من نسخة (خ)

ليأخذا عنه ؛ و بعث « الرشيد » بولديه إليه، فدقا الباب فلم يفتح لهما، فجلسا على البـاب ، والريح تضرب وجوههما بتراب العقيق ،فلما يئسا انصرفا[1] .

بل إن « الرشيد » نفسه طلب إليه وهو عنده أن يحدثه ؛ فما زال به حتى اقتنع بضرورة السعى إليه ، فأتى « هرون » منزل «مالك» فدخل « مالك » فاغتسل ولبس ثياباً جدداً وتطيب ، ووضع مجامير عودٍ وجلس، فقال : هات ؛ فقال « هرون » ، تقرأ علىّ ؟ قال : ما قرأت على أحـد منذ زمان ؛ قال : فأخرج النـاس عنى ، حتى أقرأه عليك ؛ فقال « مالك » : إن العلم إذا مُنع من العامة لأجل الخاصة لم ينتفع به الخاصة ؛ قال : فَأْمر بعض أصحابك يقرأه ؛ فأمر « المغيرة » ـ أو غيره ـ فقرأه له على « مالك » .

وكان « هرون » قد استند إلى جنب « مالك » ، فلما بدأ قال : يا أمير المؤمنين من تواضع لله رفعــه الله ؛ أو قال : من إجلال الله إجلالُ ذى الشيبة المسلم ؛ فقام ، فقعد بين يديه ، فحدثه ، فلما فرغ عاد إلى مكانه ؛ قال«مالك» : لما كان بعد مدة قال لنا «الرشيد» : تواضعنا لعلمك فانتفعنا بك، وتواضع لنا «سفيان بن عيينة» فلم ننتفع به ، وكان سفيان يأتيهم فيحدثهم[2] .

---

(١) عياض : (الترتيب)ورقة ٣٦ ظ وورقة ٢٥ وـ نسخة (خ)

(٢) المصدر السابق: ورقة ٢٥ ظ ـ خ

ومهما يكن شأن هـذه الروايات، فإنها تمثل لك جانباً واضحاً من وفاء القوم بحق العالم عليهم ومكانته عندهم .

* * *

وأجزل الخلفاء له العطاء مع هـذا الاحترام والإجلال ، ووقع فى ثنايا الأخبار ما يُحدث بأنه أصاب من هؤلاء العباسيين نحو عشرين ألف دينار ؛ «فالمنصور» الدوانيقى المعروف بالشح، يصله بستة آلاف ـأو خمسة، فى نسخةـ وكسوة سنية ، ومعها ألف لابنه « محمد » ؛ ولما لحقه الخصى بالكسوة ، جعلها على منكب الشيخ ، وكذلك كانوا يفعلون ، فيخرج الآخذ بها على الناس ، فانحنى « مالك » عنها كراهة لذلك ، فنادى « أبو جعفر » الخصىّ : أبلغها رحلَ « أبى عبد الله[1] » ..

و«المهدى» يبعث إليه بألفين،أو بثلاثة آلاف دينار، و يطلب إليه أن يركب معه إلى «دار السلام» فيردها مع الرسول ؛ فإذا «المهدى» يوجه له بعدها بستة آلاف دينار ، و يقول « مالك » لمن كان حاضراً : من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً مما ترك[2] ..

و «الرشيد» يجيزه بأربعة آلاف دينار ، وابنه «يحيى» بخمسمائة دينار ؛

(١ ، ٢) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٥ ظ ـ (خ)

ومرة أخرى يجيزه بثلاثة آلاف دينار[١] . . وهـذا كله ليس على سبيل الاستقصاء ولا الإحصاء ؛ بل هو ما ورد ذكره عرضاً فى مصدر واحـد من مصادر تاريخه .

ورأيه فى أخـذ جوائزهم معروف ، وله فى ذلك غـير عبارة نقلت عنه ، منها قوله : أما الخلفاء ، فلا شك ـ يعنى أنه لا بأس به ـ أما من دونهم فإن فيـه شيئاً[٢] . ويقول له رجل من الزهاد : يا«أبا عبد الله» ، ثلاثة آلاف تأخـذها من أمير المؤمنين ! ! كأنه يستكثرها ، فيقول له الإمام : إذا كان مقدار ما لو كان إمام عادل فأنصف أهل المروءة أصابه شبيه لذلك لم أر به بأساً ، وإنما أكره الشىء الذى لا يشبه أن يستحقه صاحبه[٣] . فهذا صريحُ رأىٍ فى القبول . ومعه تقديرُ ما يقبل ؛ ومن الرواية ما يؤذن بأنه كان يأخذ مع تقدير ما فى الأخـذ من حرج ، إذ نقل أنه سأله غير واحـد عن الجائزة فقال : لا تأخـذها ؛ قال : أنت تقبلها ! فقال : أتريد أن تبوء بإثمى و إثمك ؛ وقال لآخر : أحببتَ أن تبكتنى بذنوبى[٤] ! !

ومهما يكن القول فإن الروايات قد تضافرت على أنه أخذ جوائزهم غير مرة ، على ما أشرنا إليه آنفاً . . و إذاما عرفنا هذا الذى أصاب من حقه على قومه ، فقدمهدنا بما يكفى للقول فى :

---

(١) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٧ و ـ (خ)

(٢ ، ٣ ، ٤) المصدر ذاته : ١ / ورقة ٣٧ و ـ (خ)

كيف أدى واجب العالم : بعد ما عرفنا أنه دخل على الخلفاء ، بل سعى للقائهم على أميال من «المدينة» مع أشرافها ، حين قدمها «المهدى»[١]. وكذلك دخل على ولاتهم وغشى مجالسهم ، وكان يرى فى الدخول مصلحة اجتماعية ـ على ما مر ـ ويقول : لولا أنى آتيهم ما رأيت للنبى صلى الله عليه وسلم فى هذه المدينة سنة معمولاً بها[٢] .

على أنى أوثر أن أقدم بين يدى الحديث عن عمله معهم فى هذا اللقاء ما يهيئك للحكم الصحيح له أو عليه ، فأصف لك الجو الذى كان يشيعه أولئك الحكام المتفردون المطلقو الأيدى حول أنفسهم ، ويعمل على إشاعته حولهم رجال دولتهم؛ ولا أصدر لك هذا بقول أشير فيه إلى طبيعة هذا اللون من الحكم ، وأساليب أصحابه ؛ بل أدع الحوادث التى رويت فى حياة «الإمام» نفسه معهم، تعطيك هذه الصورة، وتشعرك بالجو الذى كان يطلب إلى الإمام وأمثاله من العلماء ، أن يمثلوا فيه سلطة الشعب ـ كما قلنا ـ ويصدعوا بالحق فى مواجهة أصحابه ؛

وإليك بعض هذه الحوادث :

دخل «مالك» على «أبى جعفر» فرأى غير واحد من بنى هاشم يقبل يديه المرتين والثلاث[٣] ، ودخل «مالك» فى أشراف المدينة على «المنصور» نفسه،

---

(١) عياض (الترتيب) ورقة ٣٦ و ـ (خ)

(٢ ، ٣) المصدر نفسه ورقة ٣٥ و ـ (خ)

فكان كل من أراد الانصراف ألقى إليه «أبو جعفر» كمه فقبله[1]. وكان «مالك» جالساً مع «أبي جعفر» أيضاً فعطس، فشمّته «مالك»، فلما خرج أنكر الحاجب عليه ذلك إن عاد لتشميته ؛ فلما كان بعد ذلك جلس عنده فعطس «المنصور» ، فنظر «مالك» إلى الحاجب ، وقال «للمنصور» : أى حكم تريد ياأمير المؤمنين؟ أحكم الله أم حكم الشيطان ؟ قال : لا ، بل حكم الله ، فقال : يرحمك الله[2].

فهذا هو جو مجالس الخلفاء، الذى يشهده أولئك العلماء، وفيه تقدر مايصدر عنهم من قول أو فعل، اعتراضاً أو احتجاجاً أو ما إلى ذلك، تقديراً صحيحاً .

وقدّر مع ذلك أنهم يُتبعونهم نفوذهم حيث كانوا ، ولا يردع بعضَهم أن عمل هؤلاء العلماء دينى، وعلمهم مروى ، ليس من اليسير التصرف فيه بإخفاء أو إنكار ، فيرسل «الرشيد» إلى «مالك» ينهاه أن يحدث بحديث «معاوية» فى السفرجل ، وهو : أنه أُهدِى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرجل فأعطى أصحابه واحدة واحدة ، وأعطى «معاوية» ثلاث سفرجلات ، وقال : القنى بهن فى الجنة[3] .

وقد رزقه الله العافية من التقبيل، فلم يقبل يد «المنصور» ولا كمه فى الروايتين

(١) عياض : (المدارك) ورقة ٣٧ ظ ـ (خ)
(٢) المصدر ذاته : ورقة ٣٥ و ـ (خ)
(٣) » » : ورقة ٣٥ ظ ـ (خ)

السابقتين ، كما أنه فى حديث السفرجل تلا قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ » . . الآية ، ثم قال : والله لأخبرن بها فى هـذه العرصة . واندفع فقال : حدثنا « نافع » عن « ابن عمر » قال : كنت عند رسول الله صلى الله عليـه وسلم فأهدى إليه سفرجل . . الحديث

***

فى هذا الجو الذى شِمتَهَ من تلك الحوادث ، كانت « لمالك » أعمال فى سبيل أداء واجب العالم لأمته ، أعمال أسوق إليك ما روى منها لتقدره وتحكم فيه حكما شخصياً غير ملقّن .

فمن أعماله ـ فيما يروون ـ أنه كان إذا دخل عليه الوالى وعظه وحثّه على مصالح المسلمين ؛ وقد دخل يوماً على « الرشيد » ، فحثه على ذلك[1] . وسُمع « مالك » يحلف بالله : ما دخلت على أحـد منهم ـ يعنى السلاطين ـ إلا أذهب الله هيبته من قلبى حتى أقول له الحق[2] . ووعظ « المنصور » فى انتقاد حال المسلمين ، فأثبت له « المنصور » أنه يعرف الخفى من شئون بيته هو، فهو بحال الناس أعرف[3] . .

(١ ، ٢) عياض : (ترتيب المدارك) ورقة ٣٥ و ـ (خ)

(٣) المصدر السابق : ورقة ٣٦ ظ ـ نسخة (خ)

وقد حُفظت لنا صورٌ مما كتبه إلى بعض الخلفاء يعظهم ، و يلفتك فى غير واحدة من هـذه الصور المنقولة : أنها ليست باسم خليفة معين ، بل هى إلى « بعض الخلفاء » ؛ كما تقدر أنها وعظ عام بعبارات جامعة ، لا تمس جانباً خاصاً ، ولا فعـلا بعينه ؛ كما لا تتناول السياسة وتدبير أمور الناس بشىء صريح (١) .

(١) أسوق إليك فى الهامش نصاً هو أطول النصين المسوقين فى ذلك ،لترى فيه مصداق ما أشرت إليه من صفاته العامة ؛ ونصه: أما بعد فإنى كتبت لك كتاباً لم آلك فيه رشداً ولم أدخر فيه نصحاً ، فيه تحميد الله تعالى ، وأدب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتدبر ذلك بعقلك ، وردد فيه بصرك ، وأرعه سمعك ، واعقله بعقلك ، وأحضره فهمك ، ولا يغيبن عن ذهنك ، فإن فيه فضل الدنيا ، وحسن ثواب الله تعالى فى الآخرة . ذكر نفسك غمرات الموت وكربه ، وماهو نازل بك منه ، وما أنت موقوف عليه بعد الموت ، من العرض على الله ، ثم الحساب ، ثم الخلود بعد الحساب : إما الى الجنة وإما إلى النار ؛ وأعد له ما يسهل عنك به عنت أهوال تلك المشاهد وكربها . فإنك لورأيت أهل سخط الله وما صاروا إليه من أنواع العذاب ، وشدة نقمة الله تعالى ، وسمعت زفيرهم فى النار وشهيقهم ، مع كلوح وجوههم ، وطول غمتهم ، وتقلبهم فى أدراكها على وجوههم ، لا يسمعون ولا يبصرون ، يدعون بالثبور ، وأعظم من ذلك حسرة عليهم إعراض الله تعالى عنهم بوجهه ، وانقطاع رجائهم من روحه ، من إجابته إياهم بعد طول الغم: « أن اخسئوا فيها ولا تكلمون » ، لم يتعاظمك شىء فى الدنيا أردت به النجاة من ذلك ولا أمنك من هوله ، ولو قدمت فى طلب النجاة جميع ما لأهل الدنيا ، كان ذلك صغيراً ؛ ولو رأيت أهل طاعة الله وما صاروا إليه من كرامة الله تعالى ، ومنزلتهم مع قربهم من الله تعالى ، و نضرة وجوههم ، و نور ألوانهم وسرورهم بالنظر إليه ، والمكان منه ، والجاه عنده ، مع قربهم منه ، لتقلل فى عينيك عظيم ما طلبت به الدنيا ، فاحذر على نفسك حذر غير تعديك [كذا] . وبادر إلى نفسك قبل أن يسبق إليها ما تخاف الحسرة فيه عند نزول الموت ، وخاصم نفسك لله تعالى على مهل ، وأنت تقدر بإذن الله تعالى على جر منفعته إليها وصرف السيئة عنها قبل أن يوليك حسابها ، ثم لا تقدر على صرف المكروه عنها ولا جر المنفعة إليها ؛ اجعل لله تعالى من نفسك نصيباً بالليل والنهار فإن عمرك ينقضى مع ساعات الليل =

ويذكرون له رسالة إلى « هارون الرشيد » يقول عنها « عياض » فى [ترتيب المدارك]: « هى المشهورة فى الآداب والمواعظ » . وقد يسميها بعض الرواة : كتاباً وضعه « مالك » أدباً للناس . على أنهم لا يلبثون أن يقولوا : إنها لا تصح ، وإن طريقها « لمالك » ضعيف، وفيها أحاديث لا نعرفها ، أو فيها أحاديث لو سمع « مالك » من يُحدث بها أدّبه ، وأحاديث منكرة تخالف أصوله ، وأشياء لا تعرف من مذهب « مالك » وروايته .

وعلى كل حال فإنها ليست مما وصلت اليد إليه، لننقدها متنا على نحو مافعلوا !!

***

وفى دخوله على الخلفاء والولاة، استنكر بين أيديهم أشياء من أعمالهم ، وما يجرى فى مجالسهم ، فقيل إنه دخل على « الرشيد » وبين يديه شطرنج منصوب وهو ينظر فيه ، فوقف ولم يجلس ، وقال : أحق هذا يا أمير المؤمنين !

= والنهار وأنت قائم على الأرض وهو سار بك ، وكلما مضت ساعة من أجلك والحفظة لا يغفلون عن الدق والجل منها حتى تمتلىء صحيفتك التى كتب الله عليك ، فعليك بخلاص نفسك إن كنت لها محباً ، ثم احذر ما قد حذرك الله تعالى فإنه يقول : « ويحذركم الله نفسه » ولا تحقر الذنب الصغير مع ما قد علمت من قول الله تعالى : « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره. ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » . وقال : « وما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد » وحافظ على فرائض الله ، واجتنب سخط الله واحذر دعوة المظلوم ؛ « واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله » والسلام —

من (ترتيب المدارك) ورقة ٣٦ ظ نسخة خ. وفى هذه الصفحة وصفحة ٣٧ و، نص آخر مما كتبه لبعض الخلفاء ، تجد من الرجوع إليه مع هذا، مصداق ماقلت فى وصفهما.

وسنعود إلى هذه الكتب ومثلها عند الحديث عن « مالك » الأديب، نصف منها أسلوبه وكتابته فيما بعد .

قال : لا ، قال : فماذا بعد الحق إلا الضلال ، فرماها « هرون » برجله وقال : لا ينصبن بين يدى بعد[١] . ونهى « أبا جعفر المنصور » عن رفع صوته فى مسجد الرسول عليه السلام . وطلب ماء فى مجلس « المهدى » فأتى بقدح من زجاج له حلقة فضة ، فأبى أن يشرب ، فأُتى بكوز فخار ، فشرب منه ، فأمر « المهدى » بالحلقة فقلعت[٢] .

وله مثل ذلك مع الولاة : فقد استفتاه والى « المدينة » فى مسألة فأبى أن يجيب ، وقال : كيف أجيبك وقد وليت على المسلمين « خيثم بن عراك » ؟ فعزله ، و إذ ذاك أفتاه « مالك »[٣] .

وخرج إلى المصلى يوم العيد ، وقد خرج « عبد الملك بن صالح » والى المدينة فى سلاح ، وتعبية ورايات . فأنكر ذلك عليه ، وحدثه عن دخول الرسول عليه السلام « مكة » يوم الفتح ، وخروجه إلى صلاة العيد والاستسقاء[٤] .

و إذا ما تحرينا أن نجمع ما ورد من الروايات فى إنكاره عليهم ووعظه لهم، حتى نقدم الصورة الكاملة من صنيعه فى ذلك ، وأثره فى حياة قومه ،

---

(١) الترتيب : ورقة ٣٥ و— (خ)
(٢) المصدر ذاته / ورقة ٣٦ و (خ)
(٣) المصدر عينه / ورقة ٣٧ و (خ)
(٤) المصدر المذكور / ورقة ٣٦ و

فإنا لنشير فى هذا المقام إلى فتوى جريئة الأصل بعيدة المدى الاجتماعى ؛ إذ حنث « الرشيد » فى يمين ، فاجتمع العلماء أن عليه عتق رقبة ، فسئل « مالك » فقال : عليه صيام ثلاثة أيام، فقال له «الرشيد»: أنا معدم ؟ ! قال الله سبحانه : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » ، فأقمتنى مقام المعدم ! فقال : يا أمير المؤمنين ، كلّ ما فى يدك ليس لك ، فعليك صيام ثلاثة أيام [١] . .

فالقول بأن كل ما فى يد أمير المؤمنين ليس له، هو مبدأ بعيد المدى؛ لو طبّقه « مالك » حتى النهاية ، وتمسك به فى عامة تفكيره الفقهى، لتغير وجه التاريخ فى صلة هؤلاء الحكام بالمحكومين ؛ ولكن لا يظهر لنا أنه قد مضى فى تطبيقه إلى النهاية ، ولا أخذه عنه الآخذون من تلاميذه بوضوح وأصالة ، فإن لصاحبه « يحيى بن يحيى الليثى » ـ ت ٢٣٣ هـ ـ فتوى، كان يحلو فى مثلها تطبيق هذا المبدأ صراحة ، لكن صاحبه لم يجئها عن طريقه جهرة ؛ وذلك إذ أفطر أمير الأندلس « عبد الرحمن بن الحكم الأموى » فى رمضان بشىء جنسى، فأفتاه « يحيى » بأن كفارته صيام شهرين متتابعين ، ولما قال له الفقهاء بعد المجلس : مالك لم تفته بمذهب « مالك » ، فعنده أنه مخير بين العتق والإطعام والصيام ؟! لم يجبهم إجابة شيخه السابقة بأن ما فى يد الأمير ليس له ، بل قال لهم : لو فتحنا هذا الباب سهل عليه أن يفعل كل يوم ، و يعتق رقبة ، لكن حملته على أصعب الأمور لئلا يعود [٢] . .

(١) (الترتيب) ورقة ٣٧ و ، ظ ـ (خ)
(٢) ابن خلكان : (وفيات) الأعيان ٢/٢٨٦ ط بولاق

نعم إن بعض المالكية قال : إن يحيي ورّى بهذا ، ورأى أنه لم يملك شيئاً إذ هو مستغرق الذمة ، فلا عتق له ولا إطعام ، فلم يبق له إلا الصيام[1] وهو الأصل الذى نقل عن « مالك » فى يمين «الرشيد» من أن كل ما فى يد أمير المؤمنين ليس له لكن لم يصرّح به يحيي، ولا عرفه الفقهاء ، الذين سألوه ، ولو تم ذلك لتأصل فى المشرق والمغرب، ذلك الأصل الجليل ، الذى يكفكف من غلواء أولئك المتفردين المسرفين ! ؟

ولكنه لم يشع ، فلم يجهر به يحيي ، ولا انتبه له زملاؤه الفقهاء ! !

***

وهذا الذى أكثرنا فيه من مظاهر أداء « الإمام » لواجبه ، مهما يكن القول فيه ، ليس هو كل شىء ولا أكبر شىء، بل هناك المشكلات العظمى فى حياة هذه الجماهير ، حين يبطش بهم الظلم ، ويعتسف الحكام ، فيلتمسون فى خضم هذا الطغيان مناراً يهديهم الطريق ، وملاذاً يلوذون به من العواصف وقوة تؤيدهم إذا ما اضطروا إلى الإنكار على هؤلاء الطغاة إنكاراً جاداً ، يسعفهم فيه قول الحق والجهر به ، ومواجهة القوة الباطشة ، بقوة اليقين الصادعة، يقدُمهم فى ذلك ذوو الصفة الدينية ، على ما عرفنا من تمثيلهم السلطة الشعبية فى هذا اللون من الحكومة ؛ فماذا كان عمل صاحبنا فى هذا الميدان ؟

إن عصره ، بلا شك ، لم يخل من هذا ، ولم تنقطع حاجة الشعب فيه إلى هذه المظاهرة ، بل إن نصيب عصره من ذلك غير قليل ، لأنه كان عصر

(١) المقرى : (نفح الطيب) جـ ١ ص ٣٢٨ ط مصر

الانتقال الكبير من حكم الأموية إلى حكم العباسية ، وهو انتقال عنيف .

وصاحبنا قد أمضى دور تكونه وتأثره فى حكم الأمويين ، ولقى فيه توجيهاً قويا فى هذه الناحية ، من أشياخه المعنيين بهذه الشئون الاجتماعية أو السياسية على الأخص . . وقد جاءك قبلُ ما كان من أمر « مالك » مع شيخه « ابن هرمز » فى هذا ـ انظر ص ٧٨ ـ ، إذ كان يأتى «ابن هرمز» فيأمر الجارية ، فتغلق الباب وترخى الستر ، ثم يذكر أول هذه الأمة ، ثم يبكى حتى تخضلّ لحيته . وم يبكى «ابن هرمز» ؟ من سوء الحال ، و بعد ما بين أول هذه الأمة وعصرهم فى النصف الأول من القرن الثانى الهجرى .

وملازمة « مالك » « لابن هرمز » على ما مضى من حديثنا ـ انظر ص ٦٨ ـ يبدأ القول فيها بسبع سنين ، و يمتد إلى ثلاثين سنة ، فلو حسبنا أن « مالكا » كان يأتيه وسنه حوالى العشر السنوات ، كان ما يُبكى « ابن هرمز » هو حال الأمويين ، الذين عاش « مالك » فى حكمهم نحو تسع وثلاثين سنة من عمره ، فكان شيخه « ابن هرمز » يلقنه السخط على الحال السياسية طوال وعيه فى هذا العهد ، و يطلعه على سره السياسى فى ذلك ، و يخصه به إذ تغلق الجارية الباب وتسدل الستر ، و يمضى « مالك » النهار كله عنده إذ يأتيه من بكرة فلا يخرج حتى الليل . . وقد رأينا تأثر « مالك » بشيخه هذا فى خلقه العلمى قويا ـ انظر ص ٧٦ ، ٧٧ ـ ، فهل كان تأثره بميله السياسى قويا ؟ وهل دفعه إلى ما دفع إليه « ابن هرمز » نفسَه ؟ فقد خرج رحمه الله ، وهو شيخ هِمّ ، مع « محمد بن عبد الله الشبه » ، حين خرج على « المنصور »

بالمدينة ، ولما قيل « لابن هرمز » ، والله ما فيك شيء ، قال : قد علمت ، ولكن يرانى جاهل فيقتدى بى . . و بعد هزيمة «محمد» أُتى «بابن هرمز» إلى «عيسى بن موسى» قائد جيش «المنصور» بعد ماقتل «محمدا» ، فقال له: ياشيخ أما وزعك فقهك عن الخروج ! ؟ فقال: كانت فتنة شملت الناس فشملتنا، (١).

فإلى أى مدى كان تأثر « مالك » بشيخه فى هـذه الناحيـة ؟ إنا لنؤخر الإجابة عن هـذا السؤال أو ندعها للحوادث تتكلم بها ، بعد ما شممنا ريح الجو السياسى فى المدينة حول « مالك » عصر الأمويين ، ومطلع عهد العباسيين.. يقول شيخه « ابن هرمز » عن العصر الأول مايقول، و يفعل فى العصر الثانى مايفعل . .

نستنبئ الأحداث عن صنيع « مالك » السياسى فى هذا الجو فتسمع أنه كان له نشاط سياسى فى الوساطة لحساب أولئك الحكام على ما يشكوه من أمرهم أولئك الشاكون ، كشيخه «ابن هرمز » وغيره من العلماء وعامة الشعب.

من هذه الوساطة ما كان لحساب « المنصور » غير مرة ، وذلك إذ حبس والى المدينة بعض القرشيين حبساً ضيقاً ، فشكا بعض قرابته إلى « المنصور » ؛ فأرسل رسولا ينظر قوماً من العلماء ، يرون حاله ، ويكتبون إليه بهـا ؛ فأدخلوا عليه فى حبسه ؛ «مالكا ، » و «ابن أبى ذئب ، » «وابن أبى سَبرة» وغيرهم من العلماء . فقيل : اكتبوا بما ترون إلى أمير المؤمنين. وكان الوالى لما بلغه الخبر حلّ عن المسجون الوثاق، وألبسه ثيابا، وكنس البيت الذى كان فيه ورشه ،

---

(١) ابن جرير الطبرى : (تاريخ الأمم والملوك) ط أوربا ٣ / ٢٥٢ ــ ط مصر ٩/ ٢٢٩

ثم أدخلهم عليه فقال لهم رسول الخليفة : اكتبوا بما رأيتم، فأخذوا يكتبون : يشهد فلان وفلان، فقال « ابن أبى ذئب » : لا يكتب شهادتى. أنا أكتب شهادتى بيدى ، فاذا فرغتَ فارم إلى بالقرطاس ؛ فكتبوا : محبساً ليناً ، ورأينا هيئة حسنة. وذكروا مايشبه هذا الكلام ؛ ثم دفع القرطاس إلى « ابن أبى ذئب » فلما نظر فى الكتاب فرأى هذا الموضع قال : يا « مالك » داهنت، وفعلت، وفعلت وملت إلى الهوى ! لكن أكتب : رأيت محبساً ضيقاً ، وأمراً شديداً [(١)]

تلك وساطة سمعنا فيها حكم « ابن أبى ذئب » على صاحبنا ، وهو حكم لا ننسى أن نذكُر ونحن نقرؤه أنه حكم من معاصر ، والمعاصرة صعبة ـ على ما نعرف ـ كما لا ننسى أن نذكِّر بما يروى من أن « ابن أبى ذئب » صاحب هذا الحكم ، كان أحد أربعة بالمدينة ، يتكلمون فى « مالك بن أنس » هم : « ابن أبى ذئب » و « عبد العزيز الماجشون » و « ابن أبى حازم » و « محمد ابن إسحق » وكان « ابن إسحق » أشدهم كلاما فيه [(٢)] . . . لكنا مهما نتذكّر ونُذكّر ، لا نرى هذه الوساطة عملاً قريب القبول .

وثانية من هذه الوساطات كانت لحساب « المنصور » نفسه أيضاً ، إذ حج « المنصور » سنة ١٤٤ هـ فلم يأته « محمد بن عبد الله بن حسن » ، ولا أخوه « إبراهيم » ، فأهمه ذلك ، وعرف مرامهما ، فوضع عليهما العيون ،

(١) الخطيب البغدادى : (تاريخ بغداد) جـ٢ ص ٢٩٩ ، ٣٠٠

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٢٤

و بذل الأموال و بالغ فى تطلبهما ، وحبس أولاد الحسن ... وفى هـــذا الحبس أرسل «مالــكا » ، و «محمد بن عمران» إلى « بنى الحسن » وهم فى الحبس ، يسألهم أن يدفعوا إليه « محمداً و إبراهيم ابنىعبد الله » ، فدخلا عليهم ، وعبد الله أبوهما ، قائم يصلى ، فأبلغاهم الرسالة ، فقال أخو « عبد الله بن الحسن » ما قال ..؟ حتى فرغ هو من صلاته ، فأبلغاه الرسالة فقال : لا والله لا أرد عليــكما حرفاً ، إن أحب أن يأذن لى فألقاه فليفعل . فانطلق الرسولان . فأبلغا « المنصور[1] » ..

تلك وساطة لا نسمع فيها تعليقاً من معاصر ، لــكننا نذكر أنها وساطة لتسليم والد ابنيه ليفعل بهما « المنصور » ما يشاء ، وهذا الذى يشاؤه قد عرف من صنيعه فى الرواية التى تقول : إن « بنى الحسن » هؤلاء قد ماتوا فى سجن « المنصور » إذ طرحهم فى بيت، وطيّن عليهم حتى ماتوا ؛ ثم لا ننسى أنها وساطة فى طلب تسليم « محمد بن عبد الله بن حسن » الذى أحبه الناس حباً عظيماً ، وكان فيه من الــكمال ، وخصال الفضل ، و يشبه النبى صلى الله عليه وسلم ، فى الخلق والخلق ، واسمه واسم أبيــه، حتى قيل إن خاتمه بين كتفيه ، وكان أهل المدينة يعدون فيه من الــكمال، ما لو جاز أن يبعث الله نبياً بعد محمد صلى الله عليه وسلم لــكان هو[2] ، ومهما يكن فى هذا القول من مبالغةِ مُحِبة

(١) ابن الأثير : (الــكامل) ٥/ ١٩٤ ط مصر سنة ١٣٠٢

(٢) ابن العماد الحنبلى ـ (شذرات الذهب) ١ / ٢١٣

فإنا لا ننسى أن « محمداً الشبه » هذا هو الذى سمعت قريباً أن « ابن هرمز » شيخ « مالك » قد خرج معه ، وهو شيخ محطم ، ما فيه شيء ، وقال لما سئل عن ذلك : يرانى جاهل فيقتدى بى ! ! وهكذا تجيب الأحداث عن سؤالنا السابق : إلى أى مدى تأثر « مالك » بشيخه « ابن هرمز » فى هذه الناحية ! ! !

تجيب الأحداث بما أشرنا إليه فيما سبق – ص ١٣٤ – ورأيت فيه إفتاء « مالك » الناس بالخروج مع « محمد الشبه » ، ولزومه هو بيته ، رغم قوله للمستفتين عما فى أعناقهم من بيعة « أبى جعفر » : إنما بايعتم مكرهين ، وليس على مكره يمين !!

و إذا كنت قد رأيت فيما مضى ، الإشارة إلى وساطته لحساب « المنصور » فقد رأيت هنا غير حادث من هذه الوساطة السياسية ، حتى لتستطيع بعد ذلك أن تقول : إن « مالكا » لم يتأثر بخلق « ابن هرمز » السياسى ، كتأثره بخلقه العلمى . . ووجدت بعد ذلك كله ما يمكنك من النظر العميق إلى :

مالك فى الحياة السياسية : لتعرف من أمره فى هذا الميدان ، أشياء ، تكمل صورة حياته فى أمته ، فترى ميله السياسى ، وتشرف على سلوكه السياسى ، وتدرك صلة محنته المعروفة بالسياسة .

وفى الذى قدمنا من حياة « مالك الإنسان » ، ومزاجه ، وعاداته ، وأخلاقه .. و .. و .. ما يجعل القول عن مكانته فى الحياة السياسية قولا غير متظنن ، ولا متحكم ، بل قولا يرتد إلى تحليل دقيق ، وتفسير صحيح ، ويقوم على أصل ثابت ، وأساس له من السلامة جهد الطاقة ، وفيما قدمنا من حديث عن البيئة السياسية العامة والخاصة ـ ص ١٣٠ ، ١٣٧ ـ ما هو إجمال للأصول ، وضبط للفكرة ، وأساس يقام عليه ما تتولاه بالتفصيل فى حياة مالك بخاصة .. ونتحدث أولا عن :

ميله السياسى : وهنا ينبغى الالتفات إلى أن الرأى الموحد عن هذا الميل ، والوصف الثابت المتسق له ، ليس مما يسهل الظفر به ، فى حياة رجل أفنى من الأعوام تسعة عقود تقريباً ، منها نحو سبعين عاماً ، كان فيها قوةً مؤثرة ، وعاملا موجِّها ، وعالِماً مشاركاً فى الحياة العاملة ، وشهد انقلاباً سياسى المظهر ، دينى الأساس ، لعله أعظم ما عرف تاريخ الإسلام من انقلاب ، فى عمقه وعنفه ، وسعته و بعد أثره .. نعم ، فمثل هذا الذى اختلف به الزمن ، واختلفت عليه الأحداث ، وتغيرت الدول بأساليب حكمها الفردى التيوقراطى ، ليس من اليسير أن تصل من أمره إلى ميل سياسى ثابت ، أو فكرة فى ذلك واحدة ؛ وليس من اليسير على الدارس ، أن يظفر من ذلك بالمفهم الواضح ، والبين الجلى ، من خبر أو رواية ، بل لابد له من أن يمضى إلى ما وراء الظاهر المتبادر

ويستشف ما خلف الأقوال ، وما وراء الأفعال ، من مرام ومغاز ، مستعينا في ذلك بالأناة الرزينة ، قدر اعتماده على الدقة الخبيرة بأهواء النفوس ، ومسارب المشاعر ، وخفايا المقاصد ، وغامض البواعث ، وهو ما نحاول أن نقوم به ، ونرجو أن نستطيع شيئا فيه ، غير متهيبين مشقة العمل ، ولا ثقل التبعة ، ولا رهبة المخالفة — إن كانت — والله الحق هو المستعان على ما نرجو ونأمل ..

وقد رأينا في البيئة السياسية العامة — ص ١٣١ — ثلاثة تيارات متجاذبة ، ننظر إلى ميول « مالك » نحوها ، واحداً واحداً : فنرى أولا ؛ صلته بحزب الأسرة الحاكمة ، وقد شهد الأسرتين : الأموية ، والعباسية ، فماذا كان من أمره مع كل واحدة منهما ؟ .

مالك والأموية : في الذي قدمنا من نظرة الأمويين إلى الحجاز — ص ٣٢٠ — ما يهيء للقول بأن « مالكا » كان ذا ميل سياسي هادئ للأمويين في الشام ، وإنما نصف ذلك الميل بالهدوء لأسباب مختلفة منها ما هو من جانب الأمويين أنفسهم ، كعدم نشاطهم في الاتصال بالحجاز ، وعدم جدهم في إظهار السمت الديني ، والطابع اللاهوتي ، الذي أظهره العباسيون ، كما سبق ومنها ما هو من بيئة المدينة ، لما عرفنا من عدم نشاطها السياسي الكبير ،

وقلة عناية أهلها بنصرة فريق حزبى ، وإقبالهم على خاص شئونهم ، كما لفتنا إلى جملة ذلك فى ـ ص ١٣٧ ـ ...

ومن الأسباب ماهو من جهة الشيخ ذاته ، وذلك غير سبب واحد ، فهو أولاً : فى صدر حياته كان طالباً معنياً بالدرس والتلقى ، وليكن ذلك من سنة ٩٣ ﻫ إلى سنة ١١٣ مثلاً ؛ ثم فيما بعد ذلك حتى سنة ١٣٢ ﻫ كان كما عرفنا عن مزاجه وخلقه ، ميالاً للعزلة منطوياً على نفسه . . وكانت الأحداث السياسية فى الحجاز لاتحفز كثيراً إلى النشاط السياسى الجادّ ، من رجل له هـذه الشخصية التى وصفناها . . وهى الشخصية التى سنقدر صفاتها دائماً ، كلما تحدثنا عن مالك العالم ، فى حياة أمته السياسية والاجتماعية لأنها من أقوى الأسباب فى تصرفاته .

من أجل ذلك وما يشبهه، نستطيع القول ، بأن « لمالك » ميلا سياسياً للأمويين بالشام ، ليس قوياً ولا حادًّا . ثم لا ننسى أن فيما قدمنا ، وفيما سنذكر بعد أشياء قد تؤثر على تقديرنا هذا الميل ، ووصفنا إياه بالهدوء .

ففيما قدمنا ما قد يؤذن بالنفور من الأمويين ، كإتيان « مالك » شيخه « ابن هرمز » ، فيغلق الباب ويرخى الستر ويذكر أول هذه الأمة ، ثم يبكى حتى تخضل لحيته ـ ص ٧٨ ـ وترجيحنا أن ذلك كان فى عهد الأمويين ـ ص ٣٣٥ ـ فاطلاع شيخه إياه ، على سره السياسى، فى البكاء من الحياة عهد الأموية ، قد يؤذن بنفرة مالك منهم ـ لكنك قرأت قريباً أن « مالكا »

لم يتأثر بخلق شيخه « ابن هرمز » السياسى والاجتماعى، كتأثره بخلقه الفردى والعلمى مثلا ـ ثم فى أشياخه الآخرين ، من كان يأنس إلى خلفاء الأمويين ويلى الشئون الخاصة والعامة لهم ، ويأخذ الكثير من جوائزهم ، كابن شهاب ـ ص ٨٦ ـ وقد يكون «مالك »أشد تأثراً به فى هذا .

وفيما سنذكر بعد ، من رأى الشيخ فى « على » ـ رضه ـ وعدم تفضيله إياه و . . و ـ الخ ، ما قد تنكر معه وصف أموية «مالك» بالهدوء ؛ لأن الازورار عن « علىّ » آيةُ عثمانيةٍ أموية ، واضحة . . لكنا أمسكنا هنا عن المضى إلى بعيدٍ فى الاستنباط ، من رأى « مالك » عن « على » لأنا وجدنا أن هذا الرأى ـ فيما نرجح ـ مما لايقطع بصدوره منه ، فى عهد الأمويين بالشام ؛ إذ أن رواته الذين صدِّر باسمهم ، ليس فيهم من كان ذا شأن أو وجود على فى عهد الأمويين ـ حتى سنة ١٣١ هـ ـ ، وهم يحدثون بأنهم كانوا جلوساً إلى « مالك » فسئل عن كذا وكذا من تفضيل الصحابة ، وقال ما قال عن « على » . . . وهم الذين يبدأ الخبر من عنـدهم . وهم أصحاب « الشيخ » فالأقرب أنهم هم أول من سمع ذلك منه ، ثم تنظر فى أسمائهم فترى منهم « أشهب » . وإنما ولد سنة ١٤٠ هـ أى بعد سقوط الأموية ببضعة أعوام كما ترى منهم ـ « أبا مصعب مطرف بن عبد الله» ابن أخت«مالك» نفسه، وأقصى ما يمكن فى مولده ، أن يكون سنة ١٣١[١] هـ أى أنه كان رضيعاً يوم سقطت

---

(١) ابن فرحون : (الديباج) ص ٣٤٦ ط مصر

دولة الأمويين ، ثم منهم « ابن القاسم » وقد ولد سنة ١٢٨ هـ ، أى كان ابن ثلاث سنين وأشهر، عند ذهاب ريح القوم ؛ وأخيراً من رواة رأى « مالك » فى«على» ، «ابنُ وهب»وقد ولد سنة ١٢٥ هـ ، أى كان ابن ست سنين وشىءٍ، يوم دالت تلك الدولة ؛ وهى سن ربما كان معها تلق ، لـكنه تلقٍّ فى عهـد قد آذن بزوال تلك الدولة، فما ينشط « مالك » للاهتمام بعثمانيته .

ومن هنا لم نر فى رأى « مالك » عن «على» ـ كما سنورده ونبحثه بعد ـ كبيرَ دلالةٍ على ميله المتطرف للأموية بالمشرق، فأرسلنا الحـكم بهذا الميل هادئا مكتفين بهذا الوصف ، أثراً للطاعة ، والاتصال بالأمير فى المدينة، وما إلى ذلك مما وصفنا من أسباب ،حتى يصل إلينا مايثبت شيئاً أكثر منه .

* * *

على أنا حين نقول ذلك عن أموية المشرق ، لا ننسى أن الأحـداث العاصفة التى طاحت بعرشهم هناك ، ودفعت بقيتهم إلى الغرب . كانت أحداثاً تذكّرنا بمعنى نفسى ، يتصل بميول الأفراد والجماهير ، نحو الحكام الذين تتغير بهم الأيام ، مثل هـذا التغير العنيف ؛ فإنك لا تلبث أن تراهم ، وقد بدلوا بالسخط عليهم رثاء لهم ، ما يطول الوقت به حتى يصير عطفاً وميلا ! . . وقد شهدتُ هذا جليًّا ، فى عاطفة الناس نحو أحد حكام هـذا العصر ، إذ كان موضع القول والرأى حين كان قائماً بالأمر فيهم ، فلما بُدلت حاله غير الحال ، بفعل الحرب الـكبرى ، ما لبث الناس أن حنوا عليـه . . ثم إذا هم يتمثلون

فيـه المنقذ المخلِّص ، وتنطلق نبوءات مُنجميهم بذلك ، وتتجاوب أغانيهم به إشارةً وعبارةً .. أقول هـذا من شأن تلك الظاهرة النفسية ، تمهيداً للنظر فيما عسى أن يكون قد وقع من ذلك ، حين عرّض هـذا الانقلاب العباسى ، أولئك الأمويين ، لمـا يثير الرثاء والإشفاق ، فالعطف والميل . . ولقد عسف العباسيون بهم أحياء وأمواتاً عسفاً مسرفاً ، لو أنك قد احتسبت ما نال أحياءهم منه ، مما قد يغتفر للحرب وطبيعتها الحمقاء ، فإنك لن تغتفر نبش الموتى منهم ، بعد الظفر بدولتهم ، وتتبع بقايا رممهم فى المقابر ، فحين يوجـد « هشام بن عبـد الملك » صحيحاً ، لم يبل منه إلا أرنبة أنفه ، تستخرج رمته وتضرب بالسياط ، ثم تصلب ، و بعدها تحرق ، ثم تذرّى فى الريح[1] . . . !! ومثل هـذا الفعل كاف لإثارة العطف على أولئك المحارَبين أمواتاً . . وهو ما لا نستبعد أن شيئاً منه قد خالج نفس الإمام « مالك » إذ ذاك .

و إنما نقول هذا لنمهّد به لما حدّثت عنه الرواية تحديثاً صريحاً ، من ميله للأموية بالأندلس ميـلاً واضحاً ، تكرر القول عنه ، وتأكد ؛ وقد سمعت قبلُ ــ ص ٢٠٠ ــ أنه سأل عن سيرة « عبد الرحمن الداخل » ، فقيل له : إنه يأكل خبز الشعير ، ويلبس الصوف ، و يجاهـد فى سبيل الله ، وعُددت مناقبه ، فقال الشيخ : ليت أن الله يزين حرمنا بمثله . .

ولا تقدّرُ دلالة هذا القول منه على ميله للأمويين ، ومقدار قوته ، إلا

---

(١) ابن الأثير : (الـكامل) ٥ / ١٦١ ط مصر .

إذا عرفت نظر العباسيين أصحاب السلطان إلى هذا «الداخل الأموى»، وتقديرهم له، بل قل رهبتهم إياه، وما يحسبون من حسابه؛ فهو الذى كان «المنصور» يعدله بنفسه، ويكثر ذكره؛ ويرى المؤرخون بينهما موافقة فى الرجولية، والاستيلاء، والصراحة والاجتراء على الكبائر، والقساوة. وهو الذى كان «المنصور» نفسه يلقبه صقر قريش؛ وهو الذى عجزت وسائل مقاومة «المنصور» له، فقال: ماهذا إلا شيطان، الحمدلله الذى جعل بيننا و بينه بحراً[1].

فالذى يجهر بتمنّى حكم «الداخل» فى الحجاز، أيام أولئك العباسيين، لا يصدر منه ذلك إلا عن شعور لا تنكر قوته.. على أن الرواية لا تقف بالأمر عند «الداخل» من الأمويين، بل تعيد الخبر مع ابنه «هشام»، الذى ولى الأمر بعده - ١٧٢ : ١٨٠ هـ - إذ وُصف «لمالك» فقال: نسأل الله أن يزين موسمنا بمثل هذا[2] وكان «هشام» يتشبه «بعمر بن عبد العزيز»..

وسواء أكانت هناك حادثتان، أم هى حادثة واحدة تنسب تارة «لعبد الرحمن الداخل» وطوراً «لهشام» ابنه، فإن ذلك مظهر واضح لتأكد هذا الخبر المروى، عن ميل «مالك» - غير الضعيف - لأمويى الأندلس. وهو ميل تجاوب مع عمل أمرائهم أنفسهم، إذ تعصبوا لعلم «مالك» تعصباً قوياً حين جاء الراحلون من الأندلسيين بعلمه إلى قومهم - ولا يبعد تشجيع هذا الارتحال من الأمراء أنفسهم - وأبانوا للناس من فضله، واقتداء الأمة به، كما تقول الرواية، فعرف حقه

---

(١) المقرى: (نفح الطيب) ١ / ١٥٥، ١٥٦ ط الأزهرية سنة ١٣٠٢ هـ

(٢) - المصدر السابق: ١ / ١٠٨

ودُرِس مذهبه ، إلى أن أخذ أمير المؤمنين إذ ذاك « هشام بن عبد الرحمن ابن معاوية » الناسَ جميعاً ، بالتزام مذهب « مالك » ، وصير القضاء والفتيا عليه ، وذلك فى عشرة السبعين ومائة[1] ! من الهجرة ؛ فى حياة « مالك » — رضه — فألزم الناس بالأندلس يومئذ ، هذا المذهب ، وحموه بالسيف ، من غيره جملة ؛ وأدخل بها قوم من الرحالين والغرباء ، شيئاً من مذهب « الشافعى » وأبى « حنيفة » و « داود » ، فلم يمكنوا من نشره ، فمات بموتهم ، على اختلاف أزمانهم ، إلا من تديَّن به فى نفسه ، ممن لا يؤبه لقوله[1] . .

وهكذا تجد الدلالة القوية ، فى صنيع الأمويين أنفسهم ، على تقدير قوة ميل « الإمام » لهم ، إذ يجعلون فقهه ، هو القانون الرسمى لدولتهم، ولا محل لأن تظن أنهم فى ذلك الصنيع ، يجارون ميلا للجمهور نحو هذا الفقه ، أو تقديراً شعبياً له ، يدل على انتشار كان أسبق من صنيعهم ، فجاء عملهم بعده تقريراً لأمر واقع ! ! كلا . . فقد قرأت فى نص الرواية نفسها ، أنهم حموا هـذا الإلزام بالسيف، وأماتوا ما عداه ، من شافعى ، وحنفى ، وظاهرى ، ولم يمكِنوا مَنْ حمله من نشره ؛ بعـد ما أماتوا علم « الأوزاعى » ، الذى كان إلى الأندلس أسبق من فقه « مالك » ؛ ويؤيد ذلك أنهم كما حموه إرهابا بالسيف ، على

(١) عياض: المدارك ١/٤ و (خ) . وفى قوله عشرة السبعين ومائة نظر ، لأن « هشاما » — كما رأيت — حكم من ١٧٢ — ١٨٠ هـ — أى فى عشرة الثمانين !!

ما سمعت ـ حمته الظروف ، التي استجابوا لها وأعانوها ، ترغيباً بالمال ؛ إذ كان « يحيى بن يحيى » مكينا عندهم ، مقبول القول في القضاة وكان لا يلي قاض ، في أقطار الأندلس ، إلا بمشورته واختياره ، ولا يشير إلا بأصحابه ، ومن كان على مذهبه ؛ وتقول الرواية القديمة بلسانها وهي مالكية : والناس سراع إلى الدنيا ، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به[1] ...

ومن كل ما مضى ، تقدر أن « الشيخ » قوى الميل إلى الأموية بالأندلس، قوة يحدث بها صنيع هذه الأموية نحو فقهه ، وتقديرها إياه، تقدير من يعرف أساليب الدعاوة ، وطرائقها ، منذ كانت للناس سياسة ، وفيهم سياسيون . . كما وجدت قوة هذا الميل في جهر « مالك » نفسه ، بالرضا عن « الداخل » قريع « المنصور » ، وخصمه العنيد ، بل مصارعه ، الذي ترك « المنصور » له الميدان ، وقال : ما هو إلا شيطان . .

وفي الذي قدمنا من الظاهرة النفسية نحو المضطهدين ، ما يجعل قدم ميل « مالك » للأموية ، أمراً غير بعيد ؛ وأنه ميل لم يتأخر إلى أواخر عهد « الداخل » أو عهد ابنه « هشام » ، الذي يقارن عهد «الرشيد» بالمشرق ، بل هو ـ فيما نرى من غير بعد ـ قديم أصيل ، بقَدْر ما رأيتَه قوياً ، مجاوباً منهم ، ومؤيَّداً تأييداً فعالاً . . بالترهيب والترغيب .. وكذلك تستطيع أن تقول : إن « مالكا » عاش بميل هادئ للأموية ، الذين نضج في حكمهم

---

(١) المقري : (نفح الطيب) ١ / ٣٢٨ ط الأزهرية .

وعهدهم ، ثم نما هـذا الميل واشتد ، واستجاب له الأمويون بالغرب ، وقابلوه بمثله . . وعلى هذا الأساس يفهم تصرف « مالك » فى الحياة العملية ، وتقلبه فى الجو السياسى ، على ما سنبينه فى حينه ، عندما نتحدث بعـد عن سلوكه السياسى .. والآن ننظر فيما بين :

« مالك والعباسية » : كان الانقلاب العظيم ، بجهـد هاشمى ، علوى عباسى ، وآل الأمر بأخرة ، إلى بنى العبـاس ، وبويعوا بالخلافة فعسفوا بالأقدمين أحياء وأمواتاً ـ كما رأيت بعض ذلك ـ فلم يكن ينتظر من « مالك » إلا بيعة وطاعة ، وما يتوقع غيرُ هـذا ، من رجل يقول الأقدمون أنفسهم فى وصفه : كان من أشد الناس مداراة للناس ، على ما سمعنا ـ ص ٢٨٨ـ ومضى « الشيخ » فى هـذا المضمار ، فأخذ جوائز خلفائهم ، وتعاون مع أمرائهم بالمدينة ، ولقى من جاءها من خلفائهم ؛ وغشى مجالسهم ، على نحو ما سمعنا قريباً ـ ص٣٢٢ـ . فرأيناه يلقى « المهدى » خارج المدينة مرحبا ؛ ويكره ، ويكره له عامة أصحابه أن يتأخر عن إجابة طلبهم منه الحضور إليهم ، إذ يرفض ذلك أول الأمر ، ثم ما يلبث أن يسرع إلى الإجابة فيحضر ، وذلك إذ قدم « الرشيد » المدينة ، فوجه إليه البرمكىّ ، فقال له : احمل إلىّ الـكتاب الذى صنعته حتى أسمعه منك . فوجد من ذلك « مالك » واغتم ، وقال للبرمكى : أقرِه السلام ، وقل له : العلم يزار ولا يزور ، إن العلم يؤتى ولا يأتى . فرجع البرمكى إلى « هرون » فأخبره بذلك فغضب ؛ وأشار عامة أصحاب « مالك »

أن يأتى « هرون » ؛ وقال البرمكى « للرشيد » يبلغ أهل العراق أنك وجهت إلى « مالك » فخالفك ! اعزم عليه حتى يأتيك ؛ فإذا « بمالك » قد دخل عليه وسلم ، وليس معه كتاب ؛ فقال له « هرون » فى ذلك ؛ فوعظه بوجوب إكرام علم ابن عمه ، وأطال فى ذلك ، وبكى « الرشيد » .. الخ[1] .

هذه وما إليها من مرويات ، تحدّث عن حرص الشيخ على طاعة أولى الأمر ، ولكنها ليست تحدث عن ميل ودى خاص ، نحو هؤلاء العباسيين ؛ بل هى طاعة ، قد تحِس أنهـا غير مُطمئنة ، بما سمعت من وجد واغتمام ، وذهاب بمد ذلك ؛ وأنت على ذكر من ميله الأموى ، وتمنيه ودعائه ، فهى فى أقصى أمرها ، طاعة مسالمة ، عُرفت وعرف مثلها ، فى تصرف « الشيخ » ، على ما أسلفنا فى خلقه ؛ وعلى ضوئها تستطيع أن تفهم ، ما يجئيك فى سلوكه السياسى ، حين نعرض له . .

وإذ فرغنا من الحديث عن ميل « مالك » ؛ نحو حزبى الأسرتين الحاكمتين ؛ اللتين عاش فى حكمهما ، فقد بقى أن ننظر فى ميله إلى الحزب الثانى من الأحزاب ، التى أشرنا إليها فى البيئة السياسية ، فنتحدث عن :

مالك والعلوية : وهم ـ كما تعرف ـ خصوم الأسرة الحاكمة فى الدولتين ؛ لقوا من الأموية ما لقوا طوال عهدها، وكانت مقاتلهم مآسى التاريخ الإسلامى الدامية ، فكانوا هم وأبناء عمومتهم من العباسيين ، إلباً على خصومهم العثمانيين

(١) المدارك ١ / ٢٥ و (خ)

المروانيين ، حتى أدال الله من الأموية ، فلم تصر الدولة إلى الطالبيين ، بل بويع بنو العباس ، وتصدى أولئك لعداوتهم منذ أول الأمر ، فكانت مقاتلهم فى ذلك العهد أيضاً أروع أسى وأعظم إثارة .

والمدينة وطن « مالك » ، هى دار القوم ، فمركزه بذلك دقيق حرج ، يشق عليه معه ، أن يظفر بمـا عرف عنه من مداراة الناس ، والسلامة من آفاتهم . . فقلوبهم مع أولئك المضطهـدين المطارَدين ، الذين يدفعون بين الفينة والفينة شهيداً جديداً ، يخرج إلى الحرب والصلب من مخابئ الهرب ، وسراديب التستر ، فتهفو القلوب له فى المشرق والمغرب ، ويهب لنصرته من يهب ، وهو يرى يومه ، من أيام الإسـلام الأولى وغزواته الـكبرى ـ انظر ص ١٣٤ ـ فهم فى نظر هذه الجموع ، التى عرفنا لون الحـكومة التى تقودها ، يُعَدُّون أنصار العـدل ، والدعاةَ إلى الحق ، وفى الدعوة إليهم والنصرة لهم ، يتنفس كل مظلوم ، ويأمل كل طامع . . . فالجو حول « مالك » ، ولا سيما فى الحجاز ـ وليست من قاعدة السلطان بمنال ـ إنمـا هو جو يتنفس العطف المشجع ، لهؤلاء العلويين ، كما أن السلطان حوله ، يرقب بعين ساهرة ، ويتسمع بأذن واعية ، كلَّ ما يمكن أن يفعل أولئك الناس أو يقولوا ، بل كل ما يهمّون به ، وما يهمسون ، فيعرف السر والنجوى . . فأين كان يتجه « مالك » ؟ ثم ماذا كان يفعل ؟ . .

فأما اتجاه «مالك» ، فقد يهدينا إليه ، ما يشاع عن عصره وما قبله ، من غلبة هذا الميل إلى العلويين ، ووجود الشيعة الأولى ، التي تقول بتفضيل أهل بيت النبوة ، من غير تنقص لذى فضل من غيرهم[1] . . وهو الميل والتفضيل الذى أعتقد أنه جعل بعض مؤرخى الفقه ، يطلقون القول بالنزوع الشيعى فى الفقهاء وأنه : على العموم ، يلحظ المؤرخ ، أن الفقهاء فى هذه الأوقات كانوا ينزعون نزعة شيعية ، « فمالك » كان يفتى من سأله بالقيام مع « محمد بن عبد الله » النفس الزكية ، على المنصور أبى الدوانيق ، وقد روى أن « أبا جعفر المنصور » ، منعه من رواية الحديث ، فى طلاق المكره ، ثم دس عليه من يسأله ، فروى على ملأ من الناس « ليس على مستكره طلاق» فضرب به بالسياط ولم يترك رواية الحديث .. و « الشافعى » كان يدعو «ليحيى ابن عبد الله بن الحسن » الإمام ، فى زمن « هرون الرشيد » .. و«أبو حنيفة» كانت له صلة وهوى ، مع « زيد بن على » .. و«محمد بن الحسن » ألف كتابه فى [السير] على نمط كتاب [السير] « لمحمد بن عبد الله بن الحسن » النفس الزكية ؛ إلى غير ذلك ، مما يدل على تأثرهم بأهل البيت ، من الناحية السياسية والعلمية »[2] .

فهل كان « مالك » يتجه نحو هذه الشيعة الأولى ؟ . وهل يدخل

---

(١) ابن خلكان : (وفيات الأعيان) ٢ / ٢٩٩ ط بولاق

(٢) نقل ذلك الشيخ على عبد القادر فى كتاب [نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى] ط سنة ١٩٤٢ ص ١٧٨ ، ١٧٩

« مالك » فى هذا العموم من أمر الفقهاء ، وينزع نزعة شيعية ، كما قدم اسمه فى ذلك ، وحسبت له فيه أفعال ؟ . . ذلك ما نؤثر ألا نجيب عنه ، إلا بعد النظر فيما أشرنا إليه قريباً ، من رأى « مالك » فى « على » ، لنجد موقع هذا الرأى ، من تلك الدعوى العامة ، فى نزوع الفقهاء نزعة شيعية ، ولو كان هذا النزوع من الشيعية الأولى ، التى أشار القدماء إليها ، وسمعت قولهم قريباً ، فكان تشيعاً غير متطرف ، ولا منكر فضل الصحابة الآخرين ...

والرواية تحدثنا من غير طريق ، أن الشيخ يُسأل عن أفضل الناس ، أو مَن خير الناس ، بعد رسول الله ـ ص ـ ؟ . فما يتردد فى كل مرة ، عن ذكر « أبى بكر » ، ثم « عمر » ؛ لكنه فى بعض المرات يمسك بعد « عمر » حتى يقول له السائل : إنى امرؤ أقتدى بك فى دينى ، فيقول بعد هذه : « عثمان[1] » . . وأحياناً يمضى فيقول بعد « عمر » : الخليفة المقتول ظلماً « عثمان » . أو يقول : « عثمان » ، دون ذكر الخلافة والقتل ؛ وكان السائل مرة علويا ، فلما ذكر له فضل عثمان على هذا الترتيب ، قال العلوى : والله لا أجالسك أبداً ، فقال له « مالك » : فالخيار لك[2] ؛ فهو فى « أبى بكر »

---

(١) عياض : (المدارك) ١ / ٢٨ ظ (خ)
(٢) المصدر السابق ١ / ٢٨ و ، ظ (خ)

و « عمر » لا شك عنده أنهما أفضل من غيرهما ، كما قال هذا بلفظه فى بعض الإجابات و بيّن وجهه[١] ؛ وهو فى « عثمان » يمسك حينا ، حتى يسأل بتأكيد فيقول ؛ و يعدّه حينا بعد « عمر » . . وأما فى « على » فهو ممسك دائما ، عن ذكره فى الراشدين ، تارة يقول : ما أدركت أحداً إلا وهو يرى الكف بين « عثمان » و « على » ، وطوراً يقول بعد « عثمان » ، هنا وقف الناس ؛ أو ثم استوى الناس ؛ وقد يعلل عدم ذكر « على » فيهم فيقول : وليس من طلب الأمر كمن لم يطلبه[٢] . . وكل هذا مع تقرير الرواية : أن العلويين كانوا لا يغفلون عن مجلسه ؛ ومع أن السائل يكون علويا و يغضب لعدم تفضيله « عليا » ، فلا يهتم لذلك ، ويقول له إذا هدده بعدم مجالسته أبداً : فالخيار لك ، على ما سمعت آنفاً . . كل هذا يدل على أنه مصمم على عدم تفضيل «على» فيما تورد الرواية . . ولسنا بحيث نفرض له فى ذلك وجهاً من الرأى لا نعرفه ، كما يفعل أصحاب التقليد الجامد ، فى أقوال الأئمة ؛ ولا نحن بحيث نحدد مسئوليته القليلة أو الكثيرة ، عن هذا الرأى فى « على » ، لأن عملنا ليس إلا رصد هذه الظاهرة ، ودلالتها على ميل صاحبنا الحزبى ، كشفاً لبواعث سلوكه السياسى ، وتفسيراً لأحداث حياته الخاصة .

وفى هذا الجانب نقول : إن صنيع « مالك » لا يجعلنا نعده من هذه

(١ ، ٢) المصدر السابق ١ / ٢٨ و ، ظ (خ) .

الشيعة الأولى ، التى تفضل أهل بيت النبوة من غير تنقص لغيرهم على ماقيل ؛ كما لا نعده فى الفقهاء الذين كانوا لهذا العصر ، ينزعون نزعة شيعية ، كما يقول بعض مؤرخى الفقه اليوم ، ويعتمدون على اتجاه للأقدمين إلى مثل هـذا :. نعم لا نرى — مع هـذا الموقف له من « على » — مظهراً للنزعـة الشيعية ، ولا يكفى عنـدنا للقول بذلك ، ما عُدّ له ، من إفتاء بالخروج ، مع النفس الزكية ، أو رواية حديث : « ليس على مستكره طلاق » ، لأن لهذه وأمثالها لدينـا تفسيراً عملياً ، نتقدم به فى الحديث عن سلوكه السياسى ، وصلة محنته بالسياسة ، عندما نعرض لذلك قريباً ، وبحسبنا هنا أن نقرر أن هذه تصرفات فعلية أو قولية ، دفعت إليها شخصيته العملية ، وقد عرفنا من أمر مزاجه وخلقه مالا يبقى معه لمثل هذه التصرفات دليل على نزعة شيعية معتدلة أو غير معتدلة ؛ وسيأتيك بيان هذا الإجمال بعد ..

وإلى هنا عرفنا أن اتجاه « مالك » ، ليس علويا فى شىء ما ، وليس له ميل سياسى ، نحو هـذا الحزب المعارض المتطرف فى عهد الدولتين جميعا :. وسترى بعد كيف يحقق سلوكه السياسى ذلك ، ويتم به تفسيره . .

هذا هو اتجاه مالك من حيث العلوية ، شيعية متطرفة أو معتدلة .:. وأما ماذا كان يفعل فسنعرض له فى الحديث عن سلوكه السياسى .

وبقى بعد هـذا أن نعرف ميل « مالك » ، إلى الحزب الثالث ، من

الأحزاب السياسية ، التى تصور مجمل النشاط السياسى فى ذلك العهد ، فنتحدث عن :

مالك والخوارج : وهو الذى عرفنا ميله إلى العزلة والانفراد ، وسمعنا أنه أشد الناس مداراة للناس وأنه يعد ركوب البحر والخيل ثلثى أهوال الدنيا ؛ وعرفنا مايشبه ذلك من عناصر شخصيته ؛ كما رأيناه صاحب طاعة لأولى الأمر فى الدولتين، مؤثرا للزوم الجماعة، داخلا على الخلفاء، يرى لزوم ذلك على العالم، آخذاً جوائزهم ، بل ساعياً إلى لقائهم على أميال من المدينة . . وما إلى ذلك من خلقه العملى ؛ ثم هو الذى يفضل « عثمان » الخليفة المقتول ظلما ، ويميل بخاصة إلى أموية المغرب ذلك الميل . . وكل أولئك بل بعضه ، كاف لإبداء الرأى — لو وقفت المسألة عند الرأى — بأن « مالكا » بعيد عن أن يكون له ميل إلى هؤلاء الخوارج ، الذين يجمعهم على افتراق مذاهبهم ، إكفار « على » و « عثمان » ، والحكمين ، وأصحاب الجمل، وكل من رضى تحكيم الحكمين؛ والإكفار بارتكاب الذنوب ؛ ووجوب الخروج على الإمام الجائر[1] . .

وهذه الأخيرة وحدها تلفت نظر القارئ إلى صاحبنا ، الذى هو أفزع الناس من السياط؛ والذى ستسمع له فى السلوك السياسى رأياً واضحًا، فى ترك الخروج على الإمام الجائر ! . . فلا موضع لشىء من ترديد الفروض ، وتشقيق القول ، فى

(١) البغدادى : (الفرق بين الفرق) ص ٥٥

أن يكون لصاحبنا ميل خفى ، أو سرى لشىء من أمر هؤلاء الخوارج ؛ إذ لم نجد ـ فيما وصلت إليه اليد ـ شيئاً من الشاهد على هذا الميل ، إن لم نقل ؛ إنا وجدنا الشاهد على ضد هذا الميل ..

وإلى هنا من الحديث عن ميل صاحبنا السياسى أو فينا بمارجونا ـ ص ١٣٢ ـ من أن يوافق الباحث إلى تحديد موقف الشيخ، من أمهات الاتجاهات السياسية فى عصره ، و بينا موقفه المعين ، من كل اتجاه منها ؛ فكانت جملة الأمر فى ذلك : أنه مال للأمويين بالمشرق ميلاً هادئاً ، ثم لم يلبث أن قوى ميله إلى أبنائهم فى الغرب . وأنه آثر طاعة العباسيين ، طاعة نازعها هذا الميل الأموى ، المعجب المتمنى ، الداعى لهم . وأنه نفر من العلوية نفوراً ، لعلنا نستطيع القول بأنه نفور دائم ، رغم ظواهر سطحية نعرض لتفسيرها فى سلوكه ؛ كما أنه بعد عن الخوارج بعداً مطلقاً ، كانت شخصيته تؤذن به إيذاناً واضحاً . . وبهذا قوى أمامنا الأساس الذى نقيم عليه القول الدقيق فى :

سلوك مالك السياسى : وهو القول الذى نفسر به ـ فى اطمئنان ـ أقوال الشيخ وأفعاله : من آراء خاصة بهذه الشئون ، وفتاوى عامة فيها ، وأعمال فى خاصة نفسه ، مما يتصل بهذه السياسة ، وأنواع نشاطه الفردى فيما يرى الناس ثم نشاطه الإجتماعى ، فيما يتعلق بحياة قومه ، أفراد وجماعات وهيئات وسلطات . مطمئنين إلى أن تفسيرنا هذا راجع دائماً ، إلى أصل من مزاجه ،

وعاداته ، وخلقه ، وميله النفسى ، وعطفه القلبى ، وتكوينه الثقافى ، كما تبيّنّاه بالدرس الممكن قبل الآن . مقدرين أثر ذلك فى شخصيته العامة ، من حيث هو موجه معلم ، ومدبر مشرع . . الخ .

وقد اختلفت به الأحوال ، وتطاولت الأعصار ، حتى وقع منه ، أو فى الأدق ، وقع لنا عنه ، ما يتداخل و يتخالف فلا يتبادر تفسيره ؛ وهذا هو الذى نؤثره بالحديث ، ونتولاه بالبيان . . أما ما يتسق من سلوكه مع وقته ، و يساير العهد الذى يروى فيه ، فأنت فى غنى عن بيانه .

وسنبدأ من هذه المشتجرات المشتبهة ، بما يتصل بالأعصر والدولات ، والأحزاب والهيئات ، على نسق زمنها وترتيب تناولنا لها آنفاً : الأموى منها ثم العباسى ، والعلوى . .

فأموية الهادئة فى عصرهم بالشام ، يؤازرها انحراف منه عن « على » ، كما سمعت رأيه فى تفضيله ، و يؤيدها تفضيل منه « لعثمان » ووضعه بعد « عمر » فى رواية كما سمعنا ، لكن يلفتك فى هذا التفضيل ، أنه ــ كما فى الرواية ــ لا يسرع إليه إسراعه إلى تفضيل « أبى بكر » و « عمر » بل يمسك حيناً حتى يُسأل ، ولا يجهر بها مباشرة ، جهره بعدم تفضيل « على » ؛ وهذا ما يجعلنا نميل إلى أن حادثة هذا السؤال قد كانت بعد سقوط الأموية الشرقية

ولا سيما بعد الذى محصناه من شأن رواة هذه الرواية الذين تصدّر بأسمائهم ، وأنهم لم يكن فيهم ذو شأن فى العصر الأموى — ص ٣٤٣ —

وفى كل حال فإن هــذا التفضيل لا يمر سهلاً على العباسيين وبخاصة حين تقدر عاطفته ، نحو أمويى الأندلس — على ما قدمنا — ؛ وليس هناك ما يهوّن وقعــه بعض الشىء ، إلا موقفه من « على » على النحو الذى جلوناه لك . . على أنها فى أكبر الظن لم تهن على المنصور بخاصة ، على ما سنرى .

والحــديث عن أموية « مالك » يتصل بحديث سفرجل « معاوية » ، الذى تقدم القول عنه — ص٣٢٨— . ولا نعرض لما قيل فى توهين هذا الحديث وإضعافه ، فهذه ليست مسألتنا هنا ، وإنما يعنينا تحديث « مالك » به حينئذ نهى عنه من الرشيد ، واندفاعه إلى إلقائه على ما مر — ص٣٢٩— ومعنى هذا السلوك سياسيا . .

وقدر أن هذا التصرف ، مادام فى عهد الرشيد ، فقد كان بعد أن استوسق أمر الأموية بالأندلس ، وربما كان بعد الذى عرف من رأى « مالك » فيهم وتمنيه تزيين الحرم المدنى بعدل رجلهم ، أو لعله كان بعد ما حمت الأموية مذهبه فى الأندلس بالسيف ، وأغرت عليه بالمال ، على ما تقدم —ص ٣٤٧ وما بعدها— ؛ وصاحبنا فى مزاجه الحاد ، خليق إزاء هــذا بأن يندفع ، فلا يحترم النهى عن التحديث ؛ ويأبى كتمان العلم ، ولا يبرح مكانه فى العرصة — كما قال — حتى

يحدث به ـ على ما يروى

وإذا ما ذكرت أن هـذا الحادث ، إنما كان بعد محنته السياسية لعهد المنصور ، شعرت بما يبرر هـذا الغضب ، ويجيز هذا الاندفاع ، فإنه العلم وأمانته، ثم هى الحياة وواقعها مع ذلك، فالأموية تكرمه وتجله ، وتحتضن علمه ، وهؤلاء لا يفعلون من ذلك الشىء الكثير، فلهم ـ رغم مجاملتهم له أحيانًا ـ مذهبهم الفقهى الحنفى ، ينشرونه ويقربون رجاله ،ويلقونه بهم، كما سمعت فى حديث أبى يوسف وصحبته « الرشيد » ، فى حجه ، ومناظرته « مالكا » بحضرته . . ! ! ، فذلك وما إليه ، مما نجيز به ، تفسير هذا الصنيع سياسيا ، من «مالك» بأنه اندفاع، تحض عليه عاطفته نحو الأمويين..ولك فى الأمر ماترى ..

* * *

وأمويته هـذه ، التى جنحنا إلى تبكيرها وقوتها ، منذ سقوط دولتهم ، واعتساف الدولة الجـديدة بأحيائهم وأمواتهم ـ ص٣٤٥ـ نزعة ليست سهلة التنفس فى الحجاز ، مع الازورار عن « على » هـذا الازورار ؛ ومع تقدير أن العلويين لم يكونوا يغفلون عن مجلس « مالك » ـ ص ٣٥٤ ـ ، وهم كما تعلم ، إنما يجدون فى الحجاز متنفسهم ، ببعده عن مركز الدولة ، وكونه دار قومهم ، ومهد آبائهم ؛ فالشيخ محرَج بين هـذا الميل ، وهاتيك الظروف ، فى معاملة العلويين بالحجاز ، والرواية تحدثنا عن سلوكه المحرَج ، حين تصف مجلس

درسه ، وكيف كان يأذن للنـاس ، وعلى أى نظام كان يقع ذلك ، فيـكون مما تقول فى هذا الشأن : « إن إذنه لطلبته .. رفع ستر ، فى اسطوانة ، فيُدخل عليه ، وهو قاعد ، قد ميّل رأسه ، حتى إذا أخذ الناس مجالسهم رفع رأسه ، فقال : السلام عليـكم ؛ فحسبت ـ أى الراوى ـ أنه كان يفعل ذلك ، لئلا يقرب بعض الناس على بعض ، من العلوية أو العثمانية أو غيرهم ، فيعتقد عليه ذلك[1] » ... فهو بهذا التصرف يخرج من اللائمة ! ! وهذا ـ فى غير بعد ـ صدى لما قالوا عنه من أنه : أشد الناس مداراة للناس .

ذلك هو سلوكه السياسى ، الذى أثرت فيـه أمويته وعارضت العلوية حيناً ، والعباسية حيناً ، فـكان التفسير فى كل ذلك، مبنيا على المعروف من مزاجه وخلقه .

* * *

وأما العباسية وإيثاره طاعتها ، إذ الأمر أمرها ، فذلك سـلوك عملى ، لا مندوحة عنـه لمن له مثل طبيعته ، وقد كانت ـ على ما نشعر ـ طاعة على دخلة أموية ..

وهى ـ على كل حال ـ قادرة ، على أن تفسرلنا شيئاً من سلوكه ، كرأيه فى تفضيل الصحابة ، وما هو من ذلك بسبيل ، فنحن نرى فى هذا التفضيل ، اتجاه الميل السياسى كما رأيت قريباً .

(١) عياض : (المدارك) ١ / ٢٤ و (خ)

و إباء « مالك » المصرّ ، على عدم تفضيل « على » ورأيه غير المستقر في تفضيل « عثمان » ، يتكاملان بآراء أخرى له في التفضيل، ينثرها مؤرخوه، في ثنايا أخباره ؛ فقد رووا أنه قال : إمام الناس عندي ، بعد عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه « زيد بن ثابت » ، وإمام الناس بعد « زيد بن ثابت » ، «عبد الله بن عمر(١)» . . وتتذكر مع هذا أن «زيد بن ثابت» يوم مات ، قال عنه « أبو هريرة » ؛ اليوم مات حبر هذه الأمة ، وعسى الله أن يجعل في « ابن عباس » منه خلفا . . « وابن عباس » قد كان من خواص تلاميذ « زيد بن ثابت » ، حتى ذهب « زيد » ليركب يوما ، فأمسك « ابن عباس » بالركاب ، فقال : تنح يابن عم رسول الله ، قال : لا ، هكذا يُفعل بالعلماء والكبراء(٢) . فهل تجد بعداً في أن تشعر من هذا التفضيل ، بما ينتهي فيه التقدير إلى « ابن عباس » أبي الخلفاء العباسيين ، ولا سيما حين تذكر أنه وضعْ « لزيد » بعد « عمر » ، وترك « لعثمان » جملة ؟ ... أما أنه غير بعيد . .

ثم « ابن عمر » إمام الناس الثاني عند « مالك » بعد «زيد» ، وتعرف أنه كان يقرب « ابن عباس » . ويقول : إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاك فمسح رأسك ، وتفل في فيك ، وقال : اللهم فقهه في الدين وعلمه

---

(١) المصدر السابق ٢٠ و (خ)
(٢) ابن حجر : (الإصابة) ٣ / ٢٣ ط الخانجي

التأويل . . كما كان « ابن عمر » يقول : لقد أوتى «ابن عباس» علما صدقا . .[1]
فهل تجد بعداً ، فى أن تشعر من هذا التفضيل ، بتقدير « لابن عباس » جد الخلفاء ؟ ... أما إنه غير بعيد . .

وتمضى قدما ، لتسمع من رأى « مالك » فى هـذا التفضيل . ما ورد فى إجابته «لأبى عاصم» النبيل ، إذ سئل . عن التقدمة فى السلف؟ فقال : « حمزة » و«جعفر» . فقيل له : إنما نحن فى العشرة ـ أى المبشرين بالجنة ـ ، فسكت، ثم قال : كان «مالك» يقدم «حمزة»[2] .. و«حمزة» ـ على ما نذكر ـ هو ابن «عبدالمطلب» ، أخو «العباس» بى الخلفاء ، فهل تجد بعداً ، فى أن تشعر من هذا التفضيل ، لغير العشرة ، بما ينتهى فيه التقدير ، إلى «ابن عباس» أصل أولئك الخلفاء ؟... ليس ذلك ـ فيما أرى ... بعيداً ؛ ولو جاوزت هذا ، إلى قريب ، فرأيت هـذا الاتجاه كله فى التفضيل سلوكا سياسياً خاصا نحو العباسيين أولى الأمر . لم تسرف فى الرأى ، على ما أقدّر . .

وعلى ذكر «ابن عباس»، وسلوك «مالك» مع العباسيين نقف عند ما نُلحظ ، من عدم رواية « مالك » فى [موطئه] عن « ابن عباس » « وعلى » ، وهو ما نرى فيه المصادر المتأخرة ، غير متسقة المسلك ، ويتبين اختلافها عن المصادر

---

(١) ابن حجر : (الإصابة) ٤ / ٩١ ، ٩٢ ط الخانجى
(٢) عياض . (المدارك) ١ / ٢٨ ظ (خ)

المتقدمة؛ فإنك مثلا تقرأ «للسيوطى» أنه[١]: قال الرشيد «لمالك» لم نر فى كتابك ذكراً «لعلى» و «ابن عباس» فقال: لم يكونا ببلدى، ولم ألق رجالهما؛ مع أن «السيوطى» نفسه، يؤلف كتابه [إسعاف المبطأ برجال الموطأ] فى تراجم الرواة المذكورين فى موطأ «مالك» فيذكر بينهم، «عبد الله بن عباس» ـص ١٩٩ـ ويذكر «عليًّا» بل عليَّيْن: ابن «أبى طالب»، «وزين العابدين على بن الحسين ـ ص ٢٠٦ ـ»[٢]، وهو صنيع يغنينا عن تذكير «السيوطى» بما فى الموطأ، من مرويات أحصيناها «لعلى» و «ابن عباس».. ثم ترى «الزرقانى» فى شرحه [للموطأ][٣] يورد النص السابق، فى كلام «السيوطى» بلفظه، الذى قرأته ثم يعقب بقوله: فإن صح هذا فكأنه أراد ذكراً كثيرا، وإلا ففى الموطأ أحاديث عنهم !!

ولا نستطيع أن نترك هذا دون الوقوف عنده، لنسأل كيف يوفق الشيخ «الزرقانى». هذا التوفيق تصحيحاً لكلام السائل، غير مقدر أن المجيب وهو «مالك» نفسه قد سلم بما قاله السائل، وعلل ما لحظه، تعليلاً لا يدع معه مجالا لتوفيق «الزرقانى» هذا، إذ لم يكتف بقوله: لم يكونا ببلدى فيكون خروجهما إلى غير بلده مفسراً لقلة الرواية عنهما، لا لعدمها تماماً !!، بل عطف على ذلك أنه لم يلق رجالهما: وهذا لا يكون أثره إلا عدم الرواية عنهما

(١) تنوير الحوالك ١ / ٧ـ وهو يعزو هذا النقل إلى الخطيب عن أبى بكر بن أبى زيد الزبيرى، ولم أهتد إلى أصله ١١

(٢) الإسعاف ملحقاً بطبعة تنوير الحوالك ومرقاً مع الجزء الثالث منه

(٣) مقدمة شرح الموطأ ص ٩

تماما ، لا قلتها!!! ؛ و إذا اعترف المسئول بما يقتضى عدم الرواية عنهما تماما، فكيف يوفق الشيخ بقلة الذكر لهما وعدم كثرته !! . . ثم هذا التوفيق نفسه موضع مخالفة ، إذ يقيمه الشيخ على فرض وصف محذوف للذكر هو الكثرة فيكون معنى السؤال : لم نر فى كتابك ذكرا ـ أى ذكرا كثيرا ـ والقليل موجود !! مع أن الشيخ «الزرقانى» فقيه يعرف قول أصحاب أصول الفقه : ان النكرة فى موضع ورد عليه النفى يلزمها العموم ، ضرورة أن انتفاء فرد مبهم لا يكون إلا بانتقاء جميع الأفراد[1] .. فالمسئول عنه عدم ورود ذكر مطلقاً «لابن عباس» و«على» ، وهذا مافهم «مالك» وأجاب عنه بمايفيد أنه لم يذكرهما مطلقاً فى كتابه ، لأنه لم يلق رجالهما ، فلم يرو عنهما : وذلك بعد ما قدم أنهما لم يكونا ببلده .

وهكذا الا تطمئن إلى صنيع السيوطى والزرقانى ، فى نقلهما هذا السؤال، ومخالفتهما الإجابة عنه ، على مارويت منسوبة « لمالك » دون انتباه لما يترتب على ذلك ! . . فأحدهما بإيراده اسمى الرجلين فى رجال الموطأ ، دون تقدير لتأثير هذا على الثقة برواية هذا السؤال وجوابه ! ! وثانيهما بتصديه للتوفيق ، مخالفاً أصولهم فى فهم الكلام ، وغافلا عن أن تسليم « مالك » بالإيراد ، والإجابة عنه بما هو تعليل لحصوله ، يدفع فى وقوع هذا السؤال ، و إجابة « مالك » عنه بهذه الإجابة !! وكل أولئك يهيئ لنا اتهام هذا الخبر ، على مايورده به أولئك الشيخان المتأخران

---

(١) ابن الحاجب ــ مع شرح العضد وحاشيتى السعد والسيد ٢ / ١٠٢ ط بولاق

ونمضى فننظر فى رواية « عياض » فى [الترتيب] وهو من هو أصالة فى الحديث عن « مالك » ، فنراه يعرض لذكر « على » مرتين إحداهما مع «ابن عباس»، وثانيتهما مع « العباس » ، « وعبد الله » ابنه ؛ وليس فى المرتين ماهو سؤال من « الرشيد » عن عدم ذكره «عليا» « وابن عباس » فى كتابه!! بل إحداهما[1] كانت سؤالا من « المنصور » عن رأى « على » « وابن عباس » .. إذ قدِم «أبو جعفر» ودخل عليه الناس مسلّمين ، ودخل عليهم « مالك » . فقال له « أبو جعفر » : هاهنا ياأبا عبد الله ! لم تركتم قول « على » « وابن عباس » ، وأخذتم بقول «ابن عمر » ؟... فقال « مالك » لأنه آخر من مات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فليس السؤال من « الرشيد » ! وليس سؤالا عما فى كتابه ، بل هو ــ فيما يبدو ــ سؤال عن منهجه الفقهى ..وثانية روايتى « عياض » ، كانت فى حضرة « الرشيد » حقاً ، ولكن لم يكن الكلام منه ، بل هى مداعبة سياسية لمالك ، تنسب إلى « أبى يوسف » ، فى مجلس مناظرة ، بينه و بين « مالك » ، قال فيه «مالك» « لأبى يوسف » ، ما سمعنا بعضه فى الحديث عن مزاج « مالك » وحدته ــ ص ٢٧٦، ٧٧ ــ . . والتفت «أبو يوسف» إلى « هرون » ، فقال : يا أمير المؤمنين « أبو عبد الله » ، لا يحدث عن آباء أمير المؤمنين ، « العباس »

---

(١) ورقة ٣٦ و (خ)

« وعبـد الله » و « على » ، وإنما يحدث عن « معاوية » و « مروان » ، و « ابنـه » قد جعل أحاديثهم سننا ؛ قال : و « مالك » ساكت ؛ فقال : « المغيرة بن عبـد الرحمن » صاحب « مالك » ـ ت ١٨٦ هـ ـ : يأذن لى أمير المؤمنين فى الـكلام ؟؛ قال : تـكلم . قال : إن « أبا عبد الله » ، يحدث عن آباء أمير المؤمنين ، « العباس » ، وعن ابنه ، وعن بنى أعمامه ، « على » وأولاده ؛ وعن أعطاف أمير المؤمنين « مروان » ، « ومعاوية » وابنـه ؛ ولا يحدث عن فلان الفلاس ، ولا عن فلان القتات ، ولا عن فلان صاحب الشعبى . وهؤلاء معروفون ، لاشك فيهم، يعنى الذين يروى « مالك » عنهم، فنـكس « أبو يوسف » رأسه وسكت ، فقام إليـه « مالك » فقال يا أمير المؤمنين ، قد حضرتنى العلة ، التى ذكرتها له ، « وأبو يوسف » رجل بطال ؛ ومن علم أن الزمان يفنى ، والموت يأتى ، يكون عمله بخلاف عمل « أبى يوسف[1] » .....

فليس « للرشـيد » سؤال : ولا الحديث عن كتاب « مالك » بل هو إغراء من « أبى يوسف » « للرشيد » ، بنزعة « مالك » السياسية ، مصورة فى إقباله على من يروى عنهم ... وهو ما يتفق مع ما صدرنا به هذا القول ، فى سلوك « مالك » مع العباسية ، إذ تعتبر الرواية شاهداً على الميل وعلامة على

(١) عياض : المدارك ورقة ٢٨ و (خ)

الاتهام ؛ وذلك يدل من قرب ، على أن أموية « مالك » كانت موضع تنبه من أهل عصره ، يحدث عنه مثل هذه القولة « لأبي يوسف » ؛ ولقد يكون في سكوت « مالك » عن الرد عليها ، ما يُشَم منه، قليلاً أو كثيراً، أنه ظنين في هذا الميل .

وجملة الأمر أننا نستطيع القول بأن رواية « مالك » مظهر لميله إلى الأمويين ، وانصرافه عن العباسيين ، فيما فهم أهل عصره عنه ، وإن لم يصح في قرب ، أنه لحظ عليه ، ترك « ابن عباس » ، و « على » وعدم الأخذ عنهم في موطئه ، لما ينفى ذلك من ورود مرويات له عنهم فعلا، وذكرهم بين رجاله ، عند من ألفوا فى ذلك ، ولما يفهم من رد « المغيرة » صاحبه بأنه روى عنهم ..

وإذا تذكرنا أن كتاب الموطأ ، قد دوّن بطلب العباسيين ، ودوّن فى عصر العباسيين — على ماسنرى — ثم ذكرنا شخصية الشيخ المسالمة ، استطعنا أن نقطع بأن السلوك السياسى ، لصاحب هذه الشخصية ، لا ينتهى إلى إهمال الرواية ، عن « عبد الله بن عباس » بخاصة ، بل لا يتيسر — فى سهولة — قبول القول ، برده على « الرشيد » — أو من سأله — عن عدم ورود ذكر « لابن عباس » ، فى كتابه ، هذا الرد ، بأنهما ليسا فى بلده ! ولم يلق رجالهما ! !.

* * *

والحديث عن العباسية وطاعتها المدخولة ، ينتهى بنا ، إلى أمر « محمد الشبه » المعروف بالنفس الزكية ، وقد تحدثنا قبل الآن عن عمل « مالك » معه غير مرة — انظر ص ١٣٥ ، ٣٣٩ — ؛ ومهما يكن الرأى فى هذا العمل من الشيخ ، فإنه فى كل حال قمة المخالفة ، وذروة المشاقّة ، التى وصل إليها سلوك « مالك » السياسى ، مع العباسيين ؛ وما نعرض له هنا ، إلا من حيث دلالته ، على مافى طاعته لهم ، من دخلة وكدرة . . أما تفسير هذا الصنيع منه ، فندعه إلى مابعد حديثنا عن :

أمره مع العلويين : وقد عرفنا انحرافه المطرد عنهم — ص ٣٥٣ ومابعدها — ، ورأيناه فى مجلسه للدرس يخرج من التبعة ، التى تعرضه لها ، كثرتهم بالمدينة ، وأنهم لايغفلون عن مجلسه ، بالطريقة المدارية التى وصفناها ، بل وصفتها الرواية القديمة نفسها وعلّتها — ص ٣٦١ — .

والمدينـة مقام « علىّ » أكثر حياته ، وعلمه بها ، « فمالك » من هنا يروى عنه ، فى [الموطأ] كما سمعنا ، وكما نقرأ ذلك فى الكتاب ، بمواضع متعددة تتبعناها ، ولكنا لا نتكثر هنا بالإشارة إلى صفحاتها .

ونقدر وراء ذلك ، عند الحديث عن أمره مع العلويين ، أنه كما عرفنا سابقاً ، قد اتصل « بجعفر الصادق » ، اتصال تلميذ بأستاذ — ص ٩١ —

وما بعـدها ـ فاتصل برأس من رءوس الشيعة ، صلة تؤذن بعلوية قوية إلى حـد ما ؛ وبخاصة إذا ذكرت ما أشرنا إليه من التأثر بسلوكه العملى الخلقى ـ ص ٩٤ ـ ، لـكنك تذكر مع هذا كله ، ما أشرنا إليـه هناك ، من ميل « جعفر » إلى المسالمة ، بل إسرافه فى المسالمـة ، إسرافاً قد وصل إلى شىء وراءها ، وأكثر منها ؛ وأنه فى شيعيته قد ولده « أبو بكر الصديق » مرتين ، و بذلك كان يفخر ؛ . فهو بهذا وما إليه شخصية لا نرى فى اتصال « مالك » بها أثراً سياسياً عملياً ،ولا سيما مع ما اطمأننا إليـه ، قبل من أموية « مالك » القوية ، وازوراره الواضح عن « على » والعلوية . . ولقد تذكر ما أشرنا إليه فيما مَضى ـ ص ٩٤ ـ من عدم روايتـه ، عن « جعفر » ، حتى ظهر أمر « بنى العباس » ، كأنه لم يرد فى عهد بنى أمية أن يعالنهم بما يكرهون ، من الرواية ، عن رأس من رءوس شيعة « على » !! . . وكل هـذا مع قلة المروى على ما قدمنا ـ ص ٩٣ ـ . . وكأنما شخصية « جعفر » المسالمة قدوة ـ إلى حد ما ـ لشخصية مالك المدارية ؟!

* * *

على أنا ـ والحديث عن « مالك » والعلوية ـ لا نغادر هذا المقام ، قبل أن نشير إلى قالتين ، من أقوال الشيعة ، تتصلان بهـذا المعنى ، من سلوك « مالك » وشخصيته ، فإنهما مهما يكن الرأى فيهما ، وفى درجـة الثقة بهما

تفتحان منافذ للترديد المتأمل ، فى سلوك الشيخ ؛ ثم فى عمل الحياة السياسية ، وأثرها على العلم والعلماء ، ولا سيا هذا الفقه ..

وأولى هاتين القالتين : أن « أبا حنيفة » ، و « مالكا » كانا من تلامذة « جعفر الصادق » ، ولأجل ذلك كانت بنو العباس لا تحترمهما[1] .

ولا بعد فى شىء من هذا ، بعد الذى عرفناه ، من عدم صفاء علاقة « مالك » بالعباسيين .

وأما القالة الثانية ، من أقوال الشيعة[2] فهى : « أن « الصادق » « اجتمع عليه أربعة آلاف راوٍ ، يأخذون عنه العلم فخاف « المنصور » ميل » « الناس إليه ، وأخذ الملك منه ، فأمر « أبا حنيفة » و « مالكا » باعتزال » « الصادق » و إحداث مذاهب غير مذهبه ، وعملا فيها بالرأى ، والاستحسان » « والقياس ، والاجتهاد ، ثم تابعهما « الشافعى » و « أحمد بن حنبل » « واستقرت مذاهب السنة فى الفروع ، على هذه الأربعة مذاهب [كذا] » « و بقيت الشيعة الإمامية ، غير المذهب الذى كان عليه النبي والصحابة » « والتابعون » .

وهو قول متهمٍ ، لا نقف عند أصل اتهامه هذا وقيمته التاريخية ، فليس

---

(١) محمد باقر : (روضات الجنات) ٤ / ١٤٤ ط إيران

(٢) محمد باقر : (روضات الجنات) ٤ / ٢٢٤

ذلك عملنا الأول ، ولكنا نكتفى بأن نسأل ، ألهذا القول أصل ما ؟ وهل يمكن أن يتصل بطلب العباسيين ـ « المنصور » منهم أو غيره ـ من «مالك» توحيد العلم ؟ وهل . . وهل . . وما نجيب عن شىء من هذه الأسئلة هنا أيضاً وبحسبنا أن نضع ، تحت عين القارئ ، ظواهر خفيفة ، لتيارات خفيــة ، تصطخب بها الحياة ، تحت هــدوء الروايات المنقبية ، فى حياة الفقهاء ، ووراء العرض الوادع الساذج ، لتاريخ السياسة والفقه جميعاً . . ومن هذه الإشارات الخفيفة وغــيرها ، نرى أن السلوك السياسى لصاحبنا ، كانت تتجاذبه قوى عنيفة ، لا تنهد لعنفها ، إلا أعصاب قوية ، ومزاج هادئ رزين . . وفى هذه التيارات المشتجرة ، يلقى « مالك » « الصادق » ويأخذ عنه ، ويعزف عن العلوية ، ولا يفضل « عليا » ، ويتمنى عدل المروانية أن يزين الحرم ، وتتسق صلته بالفارين إلى الأندلس منهم ، ويجبرون على مذهبه ، ويغرون به ، وهو فى المشرق يطيع العباسية ، ويدور فى فلكها ، ويحتفى بخلفائها ، و . . ؟؟ !!

* * *

وهذه التيارات المتدافعة المتجاذبة ، هى التى تفسر لك سلوكه فى خرجة « محمد » النفس الزكية ، بالمدينة ... فالشكوى من ظلم العباسيين تضج بهــا الأرجاء ، وترددها الأجواء ، وعسفهم بالأموية أمواتاً وأحياء يمتد ، تأصيلاً لملكهم، وهم يأخذون النــاس منذ الدعوة وفى الدولة بشدة ، شعارها : اقتل ،

ثم اقتل، ثم اقتل ؛ وإن استطعت ألا تدع بخراسان من يتكلم العربية فافعل. ـص ٢٠٢ ـ و .. و .. و .. ثم الحجازيون فى بيئة عربية ، قرشية ، هاشمية، والعلويون دعاة إلى الحق ، مقاومون الظلم الاجتماعى ؛ و « محمـد الشبه » شخصية دينية محببـة ، قوية الإشعاع ، و « المنصور » نفسه ، قد كان هو والسفاح ، من دعاة « محمد » هـذا فى خلافة الأمويين[1] ؛ . . وأضف إلى هـذا كله ، أن خرجته بالحجاز ، متصلة بخرجة أخيه فى العراق ، فهى حال مطمعة مرجوّة ، فيهـا كل ما سمعت من الظروف والملابسات ، فإذا استفتى « مالك » فى الخروج على العباسية ، فى هذه الأحوال ، ومع هذه الاعتبارت كلها ، وقيل هذا كله ، أن العلم أمانة ، رأيت « مالـكاً » يشهد هذا كله ، فيفتى ؛ بل قيل يحث على الخروج[2] . . لـكنه يقف عند هذا الحد لا يجاوزه فيخرج الناس يقتتلون، ويلزم «مالك» بيته ! ! وهل رأيت ـ بعد الذى مضى من تفصيل ـ أن هاتيك الشخصية تسعف على أكثر من هذا ؟ . . إنك لتراه فى غير ذلك الموقف ، يعد الأمر بالمعروف والنهى عن المنـكر ، ممن لا يطاع عمـلاً غير صائب ـص ٣٠٥ ـ كما ستراه ينصح بعدم الخروج ، لأن فى الخروج فساداً أكثر من الظلم ؛ وقد رأيت من مزاجه وسلوكه العملى فى الحيـاة ما رأيته يوائم بعضه بعضاً ، ولا يبعد بك كثيراً عن مثل هـذاك الرأى . . فالفـكرة

---

(١) ابن العماد : (شذرات الذهب) ١ / ٢١٣

(٢) المصدر السابق ٢١٤

متصلة الأول بالآخر ، والشخصية واحدة ، والأمر متسق . . وليس فى عمل الشيخ دلالة على علوية متعصبة ، ولا على شيعية معتدلة ! ! وإذا ما كنا فى الحديث عن بيئة المدينة السياسية ، قد أشرنا ـ فى إجمال ـ إلى ما يفسر عمله ، من أمر هذه البيئة ، وأنها محدودة النشاط السياسى ، قليلة العناية بنصرة ناحية حزبيـة ، أو الصمود لذلك ، فإننا هنا فى موضع التفصيل لهـذا التفسير ، نـكمل الأول بالآخر ، ونربط هـذا بذاك ، فـنرى من سـلوك الشيخ السياسى ، بعد الذى رأينا من مزاجه وشخصيته ، ما نرد إليه هـذا التفسير التفصيلى ، فيـكون الرجل قد ساير البيئة ، والبيئة قد صنعت الرجل ، سنة الله التى فطر الناس عليها .

وقد رأيت أننا فى هذا التفسير المفصل، المردود إلى مزاج الشيخ، وخلقه ، وسلوكه ، وشخصيته ، لم نتأثم كبير تأثم ، من فهم ذلك كله ، فهماً فطريًّا بشريًّا ، لا يخدع عنه اختلاف الدلالات ، ولا اشتباه الظواهر ، إذ كشفنا لك قبل ذلك كله ، عما هناك من تيارات متدافعة ، وعوامل متعارضة ، وقوى متجاذبة ، تفعل بالبشرية دائماً فعلها المَقْضى ، وتـترك فيهـا أثرها الفطرى ، . وقد عالنتك قبل أنى إنما أسعى لأجلو لك بشرية هؤلاء المترجمين ، كما برأها باريها ، وكما أراد لها أن تكون فى الحياة سيرتها ؛ لها ما لها ، وعليها ما عليها ، وأنت بكل منهما متفهم ، مستفيد ، متبين ، مطمئن

غير مستهوًى ، ولا مخدوع ، ولا مسخر ، ولا مغلوب العقل أو الوجدان ، فى فهم أولئك الناس وتقديرهم .

ولئن كان فى النفس ، من هذا أو بعضه شىء ، فستمحوه ـ فيما أرجو ـ النظرة إلى الجولة الأخيرة ، من السلوك السياسى ؛ وهى مدافعة الظلم ومقاومته ولذا نقف وقفة غير قصيرة ، لنقول كلمة، عن :

مالك والخروج على الجور : ولعلك قد شعرت ، أنى أكثر عليك وأطيل ، منذ بدأ الحديث ، عن واجب العالم فى أمته ، ومنزلة عالم الدين فى الحياة، ومكانه فى نظام الحكم لتلك العهود ؛ ولا عجب، فالمسألة عظيمة الأهمية الحيوية ، جليلة الخطر الاجتماعى ، منذ مطلع التاريخ إلى اليوم ، فهى أهل لهذا الإكثار، خليقة بتلك الإطالة ... ولقد بدا أثر هذه الصفة الدينية فى حياة الجموع الآدمية ، وصور حكوماتها ، فى أى درجة من مدارج الحضارة ، من أبسط صورها إلى أعقد تلك النظم ؛ وفزع الناس إلى الدين ، يسألونه الرأى ، فيما يقبلون و يرفضون ، من ألوان الحكم وأنماط السلطان ، فى مشارق الأرض ومغاربها ، وقديم الأزمنة ومحدثها ، وما تزال حتى الساعة ، ترى أحزاباً سياسية عصرية ، تتسم بهذه السمة الدينية ، كما ترى جماعات وهيئات تتلون هذا اللون ، وتصطبغ تلك الصبغة ، . . وكما ترى صنوفاً من الحكومات تستند إلى هذا السلطان وتعتمد على ذلك الشعور . . فلا عجب والحال على ما وصفت لك ، ونحن نحاول الترجمة المحررة ، لرجل من أولئك الرجال ،

ذوى الإمامة الدينية ، أن نستشف دخائل نفسه ، ونفوس أنداده ، من أهل هذا العصر ، المجتهد المتفقه ، وأن نستقصى ميولهم ورغباتهم ، فى هذا الشأن ، لنتفهّم آراءهم ومذاهبهم ، عن تلك الحقوق المقدسة ، والواجبات الكريمة ؛ ومدار تفكيرهم فى تلك القضايا الكبرى ، ومدى الطاقة العقلية والنفسية ، لأولئك الرجال ، وبيئاتهم المعنوية ، فى تلك العهود ، وأين يجعلون الكرامة الإنسانية ، بل كيف يشعرون بها ، وماذا يحتملون ، ويشيرون على الناس أن يحتملوا ، فى سبيل حمايتها ، والذود عنها . . فتلك كلها كبريات من المشكلات لا نزال نجد اليوم من الناس ، من يلتمس التوجيه فيها ، من أقوالهم ، ويبتغى القدوة فى سلوكهم ، ويستمد الأصل الأكبر من تفكيرهم . . وأنت تحس معى — ولا ندرى إلى متى تظل الدنيا تحس — بأثرهم وأثر أشباه لهم ، فى حياتنا وحياة قومنا ، وغيرهم من جماعات ، تطمح إلى العزة ، وترنو إلى الكرامة ، وهى على أهبة الاستعداد الأكمل ، لأن تبذل فى سبيل ذلك كل نفيس مضنون به ، وكل غال يحرص عليه .

والأمر فى هذا الخروج على الجور ، وكيف يلقاه المظلومون ، ذو جانبين : نظرى ، وعملى ؛ فالنظرى هو وجه رأيهم ومنهج تفكيرهم ، وما قرروا لذلك من أصل ، وأثبتوا له من أساس ، وأين يقع هـذا من تفكير الدنيا بعدهم ، وتطورها فيما تلا أزمانهم ، وهل فى أسسهم وأصولهم طَلِبة اليوم وحاجته ؟ أو هى تقصر عن ذلك وتعوّق ؟ . .

وأما الجانب العملى ، فهو حديث التاريخ عن فعلهم ، وحكمه ـ فى نزاهة ـ على صنيعهم ، بعد أن يحقق الرواية عما فعلوا وتركوا ، ويفهم هذا الفعل والترك فهماً صحيحاً مبصراً ، ناقداً مدققاً .

* * *

وفى الحق أن ليس موضع القول النظرى ، والبحث العملى ، عن رأيهم فى أصل الحق ، ومدى الواجب ، هو ما نعرض له هنا ، من أمر صاحبنا الإمام ؛ بل المسألة من كبريات مسائل الدرسين : الكلامى ، والفقهى فى الإسلام ، والجولات فيها بعيدة الأفق ، فسيحة الأنحاء . لا تحتملها الترجمة الفردية ، مهما تكن الأناة والصبر . . لكن ما ذا نفعل والترجمة المصوِّرة الفاحصة الناقدة ، لأحد أبطال ذلك المعمعان ، لن تهتدى لدقيق التصوير ، ولا صحيح الفحص ، وسليم التقدير ، إلا بعد أن تنتهى ، فى ذلك ومثله ، إلى رأى ، وتطمئن فى العصر والشخص ، من هذا الجانب إلى حكم وإلا فبأى ميزان تزن ، وبأى مقياس تقدر ، وعلى أى نظام من الفكر تصدر حكمها ، وتعطى تقويمها ؟ ! !

ومن هنا ما أشرت إلى ذلك الجانب النظرى ، وما أحاوله ، من مساس ذلك الجانب ، مسًّا شاملاً وافياً ، وهو مع ذلك مجمل مركز ، عن جملة التفكير الإسلامى فى هذه الناحية ؛ وأقول الإسلامى فى إطلاق واتساع لأن هذا العصر وما حوله ، هو الذى اقتحم الطريق ، وأقام المعالم ، ونصب المنارات ، وأحسب

أنك تجد حياة الأئمــة المتبوعين بل غير المتبوعين أيضاً ، قد اشتملها القرنان الثانى والثالث من الهجرة ، فتراءى فيهما أولئك الأعلام ، أو ربطت بينهما أواصر التأثر والتلقى ؛ كما تقررت فى هــذا العهد ، أو عرفت فى تلك الحقبة ، آراء الطوائف ومقالات النحل ؛ وهى الفترة التى يستأثر بغير القليل من سنيها صاحبنا الذى نترجم له .

* * *

ولا ننسى ، أن ما يعنينا هنا ، إنما هو أصول الحقوق والواجبات ، للأفراد فى الجماعة ، وللجماعة على الأفراد : للمحكومين عند الحاكمين ، وللحاكمين على المحكومين ، نريد لنضبط فيها الأصل ، ونصور الوجهة ، بذلك المساس المجمل المركز ، الذى هو نتاج درس وتفــكير ، نأمل أن يكون أكثر كثيراً مما يبدو فى هذا الأداء والتعبير ؛ إذ نحاول استخراجه ، من متفرق الآراء فى الموضوع قاصدين إلى دلالتها على نظرات القوم فى تلك الحقوق والواجبات ، لا إلى تفصيلها، ولا الاستدلال لها ، ولا ما حول ذلك، مما قد يشتغل به دارس لها ، لا يعمد عمــداً إلى ما نطلبه من تلك الدلالة ، وذلك التعبير الاجتماعى الخاص، المترجم عن روح فهمهم للإسلام ، ومدى إدراكهم لتلك الأصول فى دعوته ودولته ، وما أعانتهم عليــه ثقافتهم ، إذ ذاك وما ارتقت بهم إليــه حضارتهم السياسية، والعلمية ، والخلقية التى أسعف عليها دهرهم ، وواتت أيامهم؛

وإليك من آراء الأفراد والفرق ما تشيم منه تلك الأصول الكبرى والأسس العامة .

وقد اتفقوا — إلا من لا أثر لخلافه وهم النجدات من الخوارج[1] — على ضرورة وجود الحاكم : ثم كان الحكم فى جملة تفكيرهم فرديا يمثل الأمة فيه واحد فى كل حال ؛ فعندهم أنه يمثلها واحد حاكم فلا تتم الأمور إلا بالاسناد إلى واحد ، فاضل ، عالم ، حسن السياسة ، قوى الإنفاذ[2] .

ولا يتعدد هذا الحاكم ؛ فلا يجوز كون إمامين فى وقت واحد فى العالم ، ولا يجوز إلا إمام واحد . . والمخالف فى ذلك عندهم ، ممن لا خطر لخلافه وهو ابن « كرام السجستانى » « وأبو الصباح السمرقندى »[3] !

ومن الواحدية فى تمثيل الأمة ، أن واحداً يمثلها فى الإلقاء بالسلطة إلى الحاكم الفرد أيضاً ، وتجب على الناس طاعة هذا الفرد ببيعة هذا الواحد ، فإذا مات الإمام وقد عهد لغيره فعهده ملزم ، وما هو إلا واحد ؛ وإن لم يعهد إلى إنسان بعينه ، فوثب رجل يصلح للإمامة فبايعه واحد ، فأكثر ، ثم قام آخر ينازعه ، ولو بطرفة عين ، بعده ، فالحق حق الأول ، سواء أكان الثانى أفضل منه أم مثله ، أو دونه[4] .

---

(١) ابن حزم : الفصل فى الملل والأهواء والنحل ط مصر سنة ١٣١٧ هـ ج ٤ ص ٨٧

(٢) الكتاب السابق فى الموضوع نفسه .

(٣) الكتاب السابق ج ٤ ص ٨٨

(٤) الكتاب السابق ج ٤ ص ١٧٠

ومن الواحدية فى تمثيل الأمة أيضاً ، أن واحداً يكفى لاسترداد السلطة من الحاكم الواحد ، وينقض بيعته هـذا الواحد فقط : فإذا ظهر من الحاكم منكر ، فقام واحد يريد دفعه لزمت معاونة هذا الواحد ، ولا يجوز التأخر عنه لأن ذلك معاونة على الإثم والعدوان[1] ،

وتنظر فى مسؤلية هذا الحاكم الفردى ، الذى يقلده السلطة فرد ، وينزعها عنه فرد ، ويتحمل هو عبئها فرداً ، فتجدها مسئولية خلقية فحسب ، وجدانية ضميرية ، إذ هى دينية ، تقوم على الشعور القلبى ، ومراقبة الله ، وتنتهى إلى حساب الله عليها يوم الدين ، ولا يترتب عليهـا شىء من الجزاء الدنيوى ، والمحاسبة القانونية النظامية ، إلا هذا الذى سمعت ، من أنه إذا ظهر من الحاكم منكر يقوم واحد لدفعه ، وتلزم معاونته ، فكأن الثورة هى المرحلة الأولى والأخيرة ، فى إصلاح الحاكم ، وليست تلك الثورة يسيرة ولا هينة ، ولا يتيسر دائماً وجود هذا الفرد المتصدى لدفع المنكر ، وأشق من هـذا أن يكون واثباً ثائراً ، يصارع هذا الحاكم ذا السلطان ... ثم هذا المنكر الذى تناط به الثورة مما يختلف فى شأنه ، ويصعب الاتفاق فيه على التقدير أحيانا ، والادعاء فيـه والاستهواء قريب مستطاع ، لكل لبق خلاب مؤثر على الجماهير ؛ وما أيسر ذلك فى عقول الجماعات ... على أنك من هـذه الأصول العامة تقدر

---

(١) ابن حزم : (الفصل) جـ ٤ ص ١٧٠

ما كثرت إشارتنا إليـه من خطر ذوى الصفة الدينية ، علمية أو عملية ، فى هـذا المجتمع !!

وتذكر فى هذا المجـال الشورى ، وأمر القرآن بها ، فى قوله « وشاورهم فى الأمر » وتلتمس أثر هذا فى حديثهم النظامى ، ولـكنك لا تـكاد تجد لها مجالا عملياً تدبيرياً . . بل ستجد منها ما تجد ، على أنه ضرب من الموعظة فى أسلوب حكمى ، أو نصيحة سياسية ، لا فى بحث فقهى أو كلامى ، يقرر من أمرها شيئاً ، أو يجعل لها مكاناً فى نظام الحـكم ... فهم يقررون على كافة الأمة تفويض الأمور العامة إلى الحاكم الواحد ، من غير افتيات عليه ، ولا معارضة له ، ليقوم بما وكل إليه ، من وجوه المصالح وتدبير الأعمال ؛ كما يعدون ما يلزمه من الأمور العامة ، محصوراً فى عشرة أشياء : هى حفظ الدين ، وتنفيذ الأحكام ، وحماية البيضة ، و إقامة الحدود ، وتحصين الثغور ، وجهاد من عاند الإسلام ؛ وجباية الفئ والصدقات ؛ وتقدير الأعطيات ، واستكفاء الأمناء ؛ وتعيين الفصحاء ومباشرة الأمور بنفسه[1] ـ وكذلك لا تجـده ملزَماً بشىء من الشورى إلا

(١) الماوردى : (الأحكام السلطانية) ط الخانجى سنة ١٣٢٧ هـ ص ١٢ ، ١٣ ... وإنى إذ أقرر إن الأصل عندهم هو الفردية لا أنسى أن جمهرة القوم من الفقهاء والمتكلمين من أهل البصرة تقول : إن الإمامة لا تنعقد بأقل من خمسة أشخاص ؛ إذ أقدر أنهم يرفضون القول بتوقف انعقادها على جمهرة أهل الحل والعقد من كل بلد ، كما أقدر أن من أقوالهم انعقادها بواحد ، لأنه حـكم وحـكم واحـد نافذ ـ الأحـكام السلطانية ص ٥ وهذا الجو كاف لتقرير الفردية ، ولو كان العدد المشترط عدد أصابع اليد الواحدة ..!!

ما سمعت من تعيين الأكفاء لمباشرة الأعمال . وهو صاحب الرأى المفرد ، فى تقدير كفايتهم ، واختيارهم !!

وهكذا ترى أن هذه الأصول الكبرى ، للنظام الأساسى ، كما استطاعته حياتهم ، أو كما استطاعته الحياة بهم ، فى هذا العصر ، تؤصل للحكم الفردى ، بل الفردى غير الشورى ، ؛ وتجعل هذا اللون من الحكم يترك آثاراً واضحة ، فى مظاهر وجودهم المختلفة ، من علمية ، وفنية ، وعملية ، وخلقية ، وما إليها وهى آثار تلمسها فى مناسباتها ومواطنها ..

ونظرتهم هذه إلى الحاكم الفردى ، وسلطته ، والمصدر الذى يتلقاها منه ، ومدى مسئوليته ، وما إلى ذلك مما له صداه ، فى تكوين الرأى عن مقاومة الجور بالقوة ، والصمود لذلك ، فترى ظواهر للإشفاق من هذا فى نهوض الناهضين ، بل ترى ظواهر للإشفاق من هذه المقاومة الفعلية للجور ، فى تفكير المفكرين ، حين يتحدثون عن الحكم الشرعى فيه ، فتجد قدماء الصحابة « كسعد بن أبى وقاص » ، « وأسامة بن زيد » ، « وابن عمر » ، « ومحمد بن مسلمة » ، وغيرهم ؛ كما تجد مَن بعد هؤلاء الصحابة ، من أئمة الفقهاء « كابن حنبل » وكذلك الروافض كلهم ، يقولون : إن النهى عن المنكر ، ودفع الظلم ، إنما يكون بالقلب فقط ، أو باللسان ، إن قدر على ذلك ؛ ولا يكون ذلك النهى عن المنكر ، ودفع الظلم باليد ، ولا بسل السيوف ووضع السلاح أصلا ؛ إلا أن يكون إمام عدل ، قام عليه فاسق ، فيجب سل

السيوف مع الإمام العدل ، وتخص الروافض وجوب سل السيوف بحالة ما إذا خرج الناطق بالحق ... فيجب ذلك فى نصرته ، و إلا فلا .

و بهذا سلت السيوف لتثبيت مركز الإمام ، ولم تسل لنهيه عن المنكر ودفع الظلم أصلا . . وما أيسر أن يستطيع صاحب الأمر الفعلى المباشر للسلطة ، أن يكتسب الاقتناع منهم ، بأن الخارج عليه فاسق فتسل السيوف لمقاومته ، ونصرة الإمام العدل القائم بالحكم فعلاً . !!

و يمضى أصحاب هذا الرأى فى القعود، إلى أبعد من هذا الاستسلام، فيقررون أن تضرب الظهور ، و يؤخذ المال ، ولا مقاومة ؛ وفى بعض ما يروون من الحديث تأييد لذلك مثل : « فإن خشيت أن يبهرك شعاع السيف فاطرح ثو بك على وجهك ، وقل : إنى أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإثمى وَإثمِكَ ، فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ . . . وكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل[1] . . وما أشبه ذلك مما يحتج به هؤلاء المستسلمون المستكينون ! ! .

وما أحسبك إلا قد تجهمت بل امتعضت ، من أن يكون هذا الإسلام ، بحيويته ، و بحرية بيئته ، قد نظر هذه النظرة الذليلة، إلى الكرامة الإنسانية والحرمة الآدمية ؛ وجعل ذلك الإنسان ، الذى أسجد له الملائكة مهدر الشخصية فى كيانه ، وعرضه ، وماله ، حتى يضرب ظهره ، و يؤخذ ماله ، فلا يحرك ساكناً و يغطى وجهه حتى لا يبهره شعاع سيف ظالمه ومُذله . . !!!

(١) ابن حزم : (الفصل) ج ٤ ص ١٧١

و إنك لمحق إذ تنكر ذلك إنكاراً صارما ، وتأنفه أنفة شهمة ، تثق بقول القرآن الكريم: « ولقدْ كرَّمنا بنى آدمَ. » وقوله : « ولله العزةُ ولرسولهِ وللمؤمنينَ » . . . ولكن هكذا كان الذى سمعت بعض ما حاك بصدور نفر من المتحدثين ، عن نظرة الإسلام إلى الحقوق الكبرى والنظم العامة ! !

وتلتمس فى ذلك التراث الإسلامى . آثار فهم لروح الحرية الأبية ، والإنسانية المكرمة فى الإسلام ، يكون أنبل من ذلك الفهم المستسلم ، فتجد طوائف من أهل السنة ، وجميع المعتزلة ، وجميع الخوارج ، والزيدية . يقررون أن سل السيوف ، فى الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، واجب ، إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بالسلاح . . ومن احتاط من هؤلاء الأباة قال : تفرض تلك المقاومة بالقوة ، إذا كان أهل الحق فى عصابة ، يمكنهم الدفع ، ولا ييئسون من الظفر ؛ فإن كانوا فى عدد قليل أو ضعيف ، لا يرجون لقلتهم أو ضعفهم ، ظفراً ، فهم فى سعة من ترك التغيير باليد ،

وهذا القول المعتز بكرامته هو الذى يعزوه « ابن حزم » إلى « علىّ بن أبى طالب» ومن معه من الصحابة ؛ وأم المؤمنين « عائشة » و « طلحة » و « الزبير » ومن معهم من الصحابة ؛ و « معاوية » و « عمرو » ، و « النعمان بن بشير » ، ومن معهم من الصحابة ؛ ويمضى فيعد من الصحابة والتابعين ، وتابعيهم ، ومن بعدهم من أهل القرنين الأول والثانى ، كل من كان صاحب نشاط سياسى ، قاوم به فكرة ، أو ناصر أخرى بالسيف ؛

كما ترى فى المجموعات السياسية من الصحابة ، الذين قدمنا ذكرهم : « كعلى » وحزبه ؛ و « عائشة » وحزبها ، و « طلحة » و « الزبير » وحزبهما ، و « معاوية » و « عمرو » وحزبهما ؛ ممن حفلت صحف التاريخ بوصف نشاطهم السياسى ، وجهادهم الحربى فى سبيله ، مهما يكن الأثر الذى خلفه ذلك النشاط فى حياة الإسلام ، ومهما تكن الأسباب البشرية التى هاجته ودفعت إليه ... ويبدو أثر هؤلاء السابقين فى تفكير من تلاهم من الأئمة ، فتعرف لهم الفتوى الفقهية بهذا الخروج النشط ، والقتال المناضل عن فكرة ، ومع حزب . . ويعُد منهم « ابن حزم » « أبا حنيفة » ، و « مالكا » ، و « الشافعى » ، و « داود الظاهرى » ، و « الحسن بن حى » ، و « شريكا » ، كما ينسب ذلك الرأى الأبى ، لكل قديم وحديث – إلى عصره – قد نطق بذلك ، وسجله فى فتواه الفقهية ، أو بفعله المناضل إذ سل سيفه . . ثم يتقدم « ابن حزم » فى الاحتجاج لذلك ، فيسمعك من الحجج ما ترن أصداؤه المجلجلة فى نفسك ، ويقرع جرسه المدوى مواضع النبل من حسك ، فتنصت له فى إقبال ، كأن الرجل قائم بين يديك يخطبك ، فى أداء مؤثر ، وإلقاء مثير . . وأمتعك هنا ببعض ما استمتعت به من ذلك ، تاركا لك الاستزادة

من هذه المتمة بما أورده صاحب اللسان المصلت، كسيف «الحجاج» فى موضعه من كتابه (الفصل[1]).

وهو يبدأ فيحطم شُبَه المستسلمين واحدة واحدة ، مبينا أن من يسلم ماله للآخذ ظلماً ، وظهره للضارب ظلماً ، وهو يقدر على الامتناع من ذلك ، بأى وجه أمكنه ، فإنما يعاون ظالمه على الإثم والعدوان ؛ وهـذا حرام بنص القرآن ، ولقوله عليه السلام : « من قُتِل دون ماله فهو شهيد ، والمقتول دون دينه شهيد ، والمقتول دون مظلمته شهيد » ؛ وأما ما وجد من أثر فى النهى عن القتال،فهو لما كان عليه الحال أول الإسلام، بلا شك؛ وقد نسخ؛ وقد جاء عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : أن سائلاً سأله ، عمن طلب منه ماله بغير حق ؟ . فقال عليه السلام : لا تعطه . قال : فإن قاتلنى ؟ قال : قاتله ؛ قال : فإن قتلته ؟ قال : إلى النار ؛ قال : فإن قتلنى ؟ ، قال : فأنت فى الجنـة ... أو كلاماً هـذا معناه ، . . حتى يقول « ابن حزم » مجملا الأمر ، ما نصه : والواجب ، إن وقع شىء من الجور ــ و إن قل ــ أن يكلم الإمام فى ذلك ، ويمنع منـه ؛ فإن امتنع ، وراجع الحق ، وأذعن للقوَد ، من البشرة أو من الأعضاء ، ولإقامة حـد الزنا ، والقذف ، والخمر، عليه ، فلا سبيل إلى خلعه ،

(١) جـ ٤ ص ١٧٢ وما بعدها

وهو إمام كما كان ، لا يحل خلعه ؛ فإن امتنع من إنفاذ شيء من هذه الواجبات عليه ، ولم يرجع ، وجب خلعه ، وإقامة غيره ممن يقوم بالحق ، لقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ ؛ ولا يجوز تضييع شيء من واجبات الشرائع[١] » .

* * *

تلك أنسام منعشة من الحرية التي يبتغيها الإسلام ، وأنفاس عاطرة من الكرامة ، التي تحفظها حيوية الإسلام؛ وإنك لتتنسمها من غير أفق واحد من آفاق ذلك التفكير الكريم ، فتسمع القوم حين يبحثون في قرشية الخليفة ، وقصر الخلافة على قبيلة قريش ، ينهض منهم المخالف ، « كضرار ابن عمرو الغطفاني » ، الذي يبرر اختيار غير القرشي بسهولة التخلص من ظلمه، وضعف منته في ذلك ، فيقول : « إذا اجتمع حبشي وقرشي ، كلاهما قائم بالكتاب والسنة ، فالواجب أن يقدم الحبشي ، لأنه أسهل لخلعه إذا حاد عن الطريقة[٢] » .

* * *

(١) ابن حزم، في غير موضع من (الفصل): ج ٤ ص ١٠٢ ، ١١١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ من الطبعة المذكورة سابقا

(٢) المصدر السابق : ٤ / ٨٩

هاتيك نفحات عابرة تنتشى بأريجها أرواح الأحرار ، وتحيا آمالهم ، فى حياة يرتفع فيها الإنسان عن مستوى تلك العجماوات، التى دوّت دعوة الإسلام إلى الرفق بهـا ، والترفق فى معاملتها ، فما تطلق يد فى ضرب أبشارها ، ومنع حقها ، بل تدخل امرأة النار ، فى هرة حبستها ، فلا هى أطعمتها ، ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض ؛ فكيف تضرب أبشار البشر ، وتؤخذ أموالهم ، فلا يجدون من وقاية الإسـلام مثل ذلك الذى وجدته الهرة ، بل يؤمرون بالاستكانة والتسليم ! ! !

نعم ، سرت مثل تلك الأنسام ، وهبت من بين كلمات أولئك الذين سمعت تفكيرهم الأبىّ ؛ ولـكن .. وما أثقل لـكن هنا .. لـكن : أهـذه هى الفـكرة التى سادت ؟ وهذه هى الآراء التى رجحت ؟ وهذا هو السمت الذى أخذت الحياة الإسلامية طريقها إليه ؟ .. أم تلك أمانى حالمة ، وآمال حائمة ؟ أصحابها قلة قليلة ، وفئة مضيمة ، طارت فى شوق إلى عالم المثل المجرد ، حين آدها ألم الواقع الراض بقسوته على الأنفاس ، الجاثم بظلامه على الأرواح ؟ ... يا أسفا ، ذلك الثانى هو الذى كان ؛ وقد ألزمت الحيـاة مثل سم الخياط أو أضيق ، فحلقت الأنفس هائمة ؛ وهفت القلوب متمنية !!

وما الحديث عن تقديم الحبشى فى الخلافـة على القرشى إلا لمحة خيال ، وسـنا برق خُلب ، لم يجُد سَحابه بشىء على جدب الواقع الذى ذهب يؤيده

أهل السنة ، وجميع الشيعة ، و بعض المعتزلة ، وجمهور المرجئة ، فيقررون : أن الإمامة لا تجوز إلا فى قريش ، خاصة من كان من ولد « فهر بن مالك » ، وأنها لا تجوز فيمن كان أبوه من غير « فهر بن مالك » و إن كانت أمه من قريش، ولا تجوز فى حليف لهم ولا مولى[١]. و بعد ما تقرر هذا القصر المطلق، على قريش ، ثارت ألوان من الرأى ، فى تخصيص بعض بطونها ، و إيثار شىء من فروعها، فـكانت خلافات : فهى فى ولد « العباس » دون غيرهم ؛ أو فى ولد « على » دون غيرهم ؛ أو فى ولد «عبد المطلب» خاصة : عباسيين وعلويين وسواهم دون غيرهم ؛ أو فى بنى « أمية بن عبد شمس » ؛ أو فى ولد « أبى بكر» و « عمر[٢] » ؛ وهكذا دارت الآراء ، مع ريح الحكم الفعلى ، أو الأمل القوى فيـه ، فخرج ما رأيت من قصرٍ للخلافة على فروع قريش ، وخفى أو احتفى من الحيـاة ما عداه من رأى أو محاولة . . فالخوارج كلهم ، على أنها جائزة فى كل من قام بالـكتاب والسنة، قرشياً كان أو عربياً، أو ابن عبد[٣]، ولـكن أين الخوارج فى الحياة الإسلاميـة ، وماذا أثروا فيها ، وغيّروا من سيرها . . ! ! ! بل ماذا أبقوا لها إلا هذا الرسيس من قول يحفظ ذماء الأمل ،

---

(١) (الفصل) جـ ٤ ص ٨٩

(٢) المصدر السابق : ص ٩٠ ، ٩١

(٣) المصدر السابق: ص ٨٩

و إن كانت قسوة الواقع قد أذهبت هـذا وما إليه هباء ! . . والمعتزلة قد قالت جمهرتهم بمثل هذا الرأى ؛ ولـكن المعتزلة كما عرفت ، قد قاموا فى بلاط « بنى العباس » ، ذلك المقـام ، ووقفوا من حكمهم ذلك الموقف المؤيِّد المعضد ، ومع هذا الموقف ، وذلك المقام ، لم يكونوا ليفعلوا شيئاً ، فى سبيل نصرة مثل هذا الرأى ، فى أصول الحـكم..فـكل ما كان فى هذا السبيل لم يعدُ الأحلام ، أو فى الأ كثر، الآمال .. على أنها كانت عند أصحابها بحيث لا تسعفها العناية القلبية ، والحرص الوجدانى ، إلا بقدر ما هى رغبات عقلية ، وآراء من القول نظرية ، و بعيد مع هذه الحال أن تؤيدها الحياة الواقعية بشىء ، أو أن تتأثر بها الحياة العاملة فى شىء ، حين تضغط المادة، و يحتكم بيت المال، و يؤثر النفوذ الحـكومى والسلطان الفعلى ، و يغلب الاستهواء الفردى مادياً ونفسياً .. !!

* * *

على أنك تعود معى إلى حماس « ابن حزم » ذلك الذى أرضاك وقتاً ما وسرّك ، فتجده قد عَدَّ فى الأحرار الأُباة ، كلَّ من جرد سـيفاً ، فى سبيل إزالةسلطان، أو قال قولاً ضد حكمٍ مّا ، فتسأل هل كان تجريد اللسان أو السنان، فيما عرفنا من أحداث ذلك فى التاريخ ، يبعثه الشعور بالـكرامة ، و يدعو إليه إباء الضيم ، و إكبار الإسـلام عن أن يضيم تلك الإنسانية المـكرمة ؟ أعتقد أن تجريد المَقَاول والمخازم لم يكن إلا عن ميل سياسى شخصى ، وصدى تحزب

تجمعى ، فى قبيل أو أسرة أو هيئة ، لا ينتبه معه المناضلون ، إلى أصل الحق فى الحرية ، ووجه الرأى فى الكرامة ؛ بل هى الروح الجماعية المحتكمة ، أو المصلحة الفردية البادية ؛ ثم إذا ما غَلب هؤلاء المنكرون المجردون سيوفهم ، باشروا السلطة الفردية ، وأجروا الحكم غيرَ شورى ، وبحسبهم أن الله أصار إليهم السلطان ، وأدال لهم ، فكانوا أصحاب حق لا يعارضه معارض ، ولا يقف فى وجهه منازع ، وبهذا الحق مكن الله لهم من أبشار الناس ، وأعراضهم ، وأموالهم ، بما يرونه العدل ، ويحسبونه الخير ، وسواء فى ذلك الغالبون من الصحابة ، أو التابعين ، أو تابعيهم ، كما يحدثك التاريخ عن ذلك ويطيل ...

وإذا كان هذا حال أصحاب السياسة ، ورجال الأحزاب ، فليس حال أصحاب النظر ، والقائلين فى الفقه بأحسن أو أنشط ، مع أنهم يكثرون من القول فى العلم والعمل ، وتصديق العمل للعلم ، لكنها الحياة بقسوتها ، والبشرية بضعفها ، والواقع باحتكامه ، يجعل حرية هؤلاء الفقهاء وإباءهم ، وتقديرهم لكرامة الإنسانية ، ربما لا يجاوز القول كثيراً ، ولا يمضى إلى أبعد من الإفتاء والتعليم ، أو الإعلان والتقرير : فهذا « أبو حنيفة » ، قد عُرف أنه حث على الخروج مع « إبراهيم بن عبد الله » ـ أخى « محمد » الشبه صاحب « مالك » ـ وعد يومه كيوم بدر ، بل قيل إنه خرج معه ؛ لكنه

على ما يبدو كان خروج تأييد فحسب ، لا خروج جهاد ، إذ يروى : أن أخا لأحد المقتولين مع « إبراهيم بن عبد الله » فى البصرة ، ركب لينظر فى تركة أخيه ، فلما لقى « أبا حنيفة » كان مما قاله له : لو أنك قتلت مع أخيك كان خيراً لك من المكان الذى جئت منه ، فقال له الرجل : ما منعك أنت من ذاك ؟ فقال له « أبو حنيفة » : لولا ودائع كانت عندى ، وأشياء للناس ما استثنيت فى ذلك[١] .. فالودائع وأشياء الناس تمنع « أبا حنيفة » من تجريد السيف لنصرة الحق فى يوم يعده كيوم « بدر » وهو هو « أبو حنيفة » الذى قد يذمه خصومه ، فيما يذمونه به ، بأنه يرى السيف فى هذه الأمة ، وإحلال الخروج على الأئمة[٢] !!

ذلكم هو رأى أصحاب النظر فى أصول الحكم ، ومقاومة الظلم ، وحق الحرية ؛ وهاكم واقع الحياة فى قسوته ، وفعل أصحاب الفقه فى بشريتهم ، وهو بيان تستطيع بعده النظر فى :

رأى « مالك » وعمله فى مقاومة الجور :

فأما الرأى ، فقد رأيت « ابن حزم » فى حماسه ، يَعُدُّ « مالكا » فيمن يرى سلَّ السيوفِ واجبا فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ــص ٣٨٥ــ

(١) الخطيب البغدادى : تاريخ (بغداد) ط الخانجى : ١٣ / ٣٨٥
(٢) المصدر السابق : ١٣ / ٣٨٤

وأحسب « ابن حزم » فى ذلك متأثراً بفتوى «مالك» فى أمر «محمد الشبه» ، فساقه حماسه إلى عدِّه فى الأئمة ، الذين رأوا رأى أولئك الصحابة والتابعين المناضلين ، وأوجبوا سل السيف فى الإصلاح الاجتماعى ..

ولعلنا بعد الذى أسلفنا ، من ظروف هذه الفتوى — ص٣٧٣ — ، و بعد الذى عرفنا من عمل « مالك » فى الخرجة نفسها ، وأنه لزم بيته حين خرج الناس ؛ لعلنا بعد ذلك كله لا نندفع مع حماس « ابن حزم » فنقول فى سياق الحديث ، عن حياة « مالك » فى أمته ، وأدائه لواجب العالِم الاجتماعى فيها : إنه كان يرى هـذا الرأى لنفسه ، وفى خاصة نفسه ، و إنه كان يرى واجبه لأمته ، لا يؤدِّى إلا بهذا الذى ينسب إليه ، من وجوب استلال السيف ، نضالاً فى سبيل الحق ، وتقويماً للأئمة ...

وفى الحق أنه لا مفر لنـا من الفصل بين العلم والعمل ، والتفريق بين القول والفعل ، مهما تـكن الرغبة النفسية ، فى تزيين سمعة أوائك الرجال ، ونسيان بشريتهم ؛ وهاأنت ذا قد سمعت منذ قريب، «أبا حنيفة» الذى عُرف بقوة الرأى فى الخروج على الأئمة ، ويُسر استعمال السيف ، وسهولة وضعه فى الرقاب ، ومع مااشتهر عنه ، من ميل عن العباسـيين وكراهية العمل لهم ، و .. و .. يفتى متحمساً بالخروج ، ويشبِّه حماسـه للراوين ، أنه خرج فعلا مع « إبراهيم بن عبد الله » ، ومع ذلك تُنقل عنه هـذه الإجابةُ المتعللةُ

بالودائع وأشـياء الناس ، عن النهوض والمعاونة لمن هواه معهم فيما قيل . . !!
وهب هذه الإجابة موضع الاتهام والنقد الموهّن من صحتها ، فإنه يبقى بعـد ذلك عدمُ نشاطه فى هذا الخروج وعدمظهور أثر له فيه .

من أجل هـذا نؤثر ألا نعد القول المذهبى ، والإفتاء الفقهى للسائلين ، ممثـلا للرأى الشخصى المعبر عن ميل القائل ورغبة المفتى ، والذى يعقبه الفعل دائما . . ونقول : إن« مالـكا » لم ير لنفسه استعمال السـيف فى دفع الظلم ، أو على الأقل لم ير ذلك دائماً . . !!

و إذا فرغنا من أمر الرأى ، فقد بقى الفعل نفسه ، ولا يكون الفعل إلا بعد الرأى ، مالم يكن الفعل تورطا ، أو مجاراةً ومسايرة... ومع ذلك فصاحبنا لاينبغى أن يفهم رأيه، و يُتوقَّع فعله ، بفتواه فى أمر « محمد الشبه »، لأن له فتوى أو فتاوىأخرى، ينظر فيها إلى اعتبارات عملية مصلحية للناس، فلا يرىالخروج على الظالم ، ووجوبسل السيف فىالأمر والنهى ، على ما يحكيه «ابنحزم»..

وقـد رأيت فيما وصفنا من خلقـه ـ ص ٢٨٨ ـ ، وما حـدثنا به عن صلته الاجتماعية بحياة قومه ـ ص ٣٠٤ ، ٣٠٨ ـ ما هو تمهيد كاف لفهم رأيه هذا فىالخروج، وما هواستكمال لفهم نفسيته الجماعية، بالمروى من هذه الفتوى، إذ أن «العمرى، عبد الله بن عبد العزيز من ولد عمر بنالخطاب» ـ وهو إمام

فاضل ، رأس فى الزهد والورع[1] ، ـ سأل « مالكا » عن بيعة أهل الحرمين له ، وظلم « أبى جعفر المنصور » ، فقال له « مالك » أتدرى ما الذى منع « عمر بن عبد العزيز » أن يولى رجلاً صالحاً بعده ؟ قال : لا . قال : كانت البيعة « ليزيد » ، فخاف « عمر » إن بايع لغيره ، أن يقوم ويقاتل الناس ، فيفسد مالا يصلح[2] .. وهكذا يرى «مالك » أن احتمال ظلم الظالم، أفضل من الفساد المترتب على قتال هذا الظالم ، ولا يرى ـ فى هذه الرواية ـ الخروج على « المنصور » ، وقد سلّم ـ على ما يبدو من الخبر نفسه ـ بوقوع هذا الظلم فعلا ، وذكّره به « العمرى » ! !

وإذا كنا قد تركنا « لابن حزم » الكلمة ، فى الرد على حجج المستسلمين ، واكتفينا بذلك ، فإنا هنا لا نترك التعليق على وجهة النظر العملية لصاحبنا ، فى هذه الرواية ، وما يذكره من فساد القتال وأثره ، وأن ذلك أكثر من ظلم الظالم ، ثم احتجاجه بعمل « عمر بن عبد العزيز » ، فى ترك البيعة لغير الصالح بعده ، خشية الفساد بالقتال ..

---

(١) ابن عبد البر : (الانتقاء) ط القدسى ص ١٣ ـ وابن العماد : (شذرات الذهب) جـ ١ ص ٢٠٦ ـ والذى تنسب إليه هذه الرواية فى (ترتيب المدارك) هو «العمرى» فقط دون اسم ، وما أوردته من اسمه وصفته من زيادتى عن ترجيح فقط، مع ورود ذكر «عمرى» فى الترتيب باسم عبد الرحمن بن عبد الله ، ، لكن عبد الله هذا متوفى سنة ١٨٤هـ وهو المشهور عند إطلاق اسم العمرى ؟ وفى المسألة بقية للتحرير ؟ ؟

(٢) عياض : (ترتيب المدارك) ورقة ٢١ ط نسخة خ

نعم ، لا نترك التعليق على هذا القول ، ولا نقتنع به ، أو نسكت عنده مثل اقتناع «العمرى» أو سكوته ، ونقول للإمام « مالك » ـ رضه ـ : إن بيعة «عمر بن عبد العزيز» لرجل صالحٍ بعده ، بعد ما انعقدت البيعة «ليزيد» وقبل أن يظهر منه فى الخلافة شىء ؛ بل قبـل أن يلى شيئاً من أمرها ، بيعة « عمر بن عبد العزيز » هذه ـ لو كانت ـ تكون تركا لبيعة المفضول إلى الأفضل وهم لا يرون هذا كما سمعتهم يقولون : إذا وثب رجل يصلح للإمامة ، فبايعه واحد فأكثر ، ثم قام آخر ينازعه ، ولو بطرفة عين بعده ، فالحق حق الأول ، سواء أكان الثانى أفضل منه ، أم مثله ، أو دونه ـ انظر ص ٣٧٩ ـ ؛ و بيعة « يزيد » قد انعقدت باستخلاف من قبله ، فلا ينازعه الأفضل منه ؛ وهكذا لا يستطيع « عمر بن عبد العزيز » أن يفكر فى بيعة غير « يزيد » ، حسبما يقضى المعروف من التفكير الإسلامى فى هــذه الشئون ؛ وليست الحال التى سأل « العمرى » فيها «مالــكاً» من هذا الصنف ، بل ليست منه فى شىء ، لأنه يقول : قد عرفت ظلم « أبى جعفر » ، وهى الحال التى تُسَل السيوف فيها تقويماً للإمام الظالم ، كما سمعت ذلك صريحاً فيما ينسـبه « ابن حزم » ، للصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم ، والفقهاء بعــدهم ، فإذا بايع أهل الحرمين هذا « العمرى » على أن يدفع هذا الظلم ، فالواجب عليه ، أصبح بهذه البيعة أقوى وألزم ممــا يجب على الفرد ، حين ينهض بإنكار هذا الظلم وحده ،

ويطلب المعونة على ذلك ؛ وليست حال « العمرى » كحال الرجل الصالح الذى يريد « مالك » أن « عمر بن عبد العزيز » لم يفكر فيه ، مع انعقاد البيعة القانونية فقهاً « ليزيد » وعدم وقوع شىء من الظلم على يده بعد !

وكذلك ترى أن إطلاق نسبة القول بسل السيوف دفعاً للظلم ، إلى « مالك » ، ليس مما يُسَلَّم فى سهولة ، كما ترى أن ما يروى من قول « مالك» « للعمرى » ، يصرفه عن مقاومة ظلم « المنصور » ليس مما يصح فى سهولة !!

* * *

وتبقى بعد ذلك وجهة نظر « الإمام » العملية ، أو قل المصلحية المنفعية ، التى ترى أن فساد الخروج والقتال أكثر من الظلم القائم ، أو أن الخروج لا يصلح به شىء كثير ، مع ما يستلزمه من الخسائر ، ولا أحب أن أناقش هذه الفكرة بعقل اجتماعى عصرى ، يتحدث عن سوء أثر الظلم فى الجماعة ، وعظيم ضرر الاستكانة له .. و .. و ؛ ولا بقولٍ خُلقى ، يحدث عن الأثر السيئ فى النفوس والضمائر ، حين تسكت عن الظلم ، وترضى به ، وما وراء هذا الفساد النفسى ، من شنيع الآثار فى حياة الأفراد والجماعات ؛ كما لا أقول فى هذه الفكرة قولةَ متفلسف ينظر إلى الحضارة الإنسانية والرقى البشرى ، نظرة شاملة ، ترى العالم وحدة متصلة ، وتقدر أثر الفرد فى الجيل بل الأجيال التالية ، وعبء كل فرد ، وأمانته ، وأمانة كل جيل ، بل أمانة كل قبيل وأمة

من أجـل الرقى الذى تنشـده الإنسانية ، حـين تشعر بكرامتهـا ، وتعى معنويتها .. و .. و .. لا أناقش هذه الوجهة المصلحيه « للإمام » عن فساد الخروج على الظلم وخسائره ، بعقل واحد ، من هؤلاء وقلمه ، ولا بفكر عصرى من أهل القرن العشرين الميلادى ، أو الرابع عشر الهجرى ؛ بل أدع الـكلمة فى هذا ، لرجل من معاصرى الإمام ، وأهل جيله ، يفـكر بعقله ، ويمتد بصره إلى مثل أفقه ، ويشعر بالمعانى الدينية ، والاعتبارات الاعتقادية التى يتأثر بها صاحبنا ، أولَ ما يتأثر ، ويمتد إليها بصره ويتقيد بها تفـكيره ، وذلـكم هو رجل كوفى ، ردد التاريخ رأيه وأسمع صوته ، فـكان رأى الواقع ، وصوت الحياة الشاهدة، التى تقدر الأمور قدرها ، وتزن الأشـياء بميزانها الدقيق ، فلا تخرج للحرب ، ثم تتقى إراقة الدم ، ولا تتهيب الخسارة القريبة ، فى سبيل المقصد الجليل . . وكان هـذا الـكوفى ، فى جيش « إبراهيم بن عبد الله بن الحسن » ـ أخى « محمد الشبه » ـ حين خرج على « المنصور » سنة ١٤٥ هـ ، ففى مجلس حربى « لإبراهيم » ، قام هـذا الـكوفى ، ليأمره « إبراهيم » بالمسير إليها ، كى يدعو إليه الناس وقال : أدعوهم سراً ، ثم أجهر ؛ فإذا سمع « المنصور » الهيعة بأرجاء « الـكوفة » لم يردّ وجهَه شىء دون « حلوان » ؛ فاستشار « إبراهيم » أحد أصحابه ، فى هـذا ، فقال : لو وثقنا بالذى تقول لـكان رأياً ؛ ولـكنا لا نأمن أن تجيئك منهم طائفة ، فيرسل إليهم « المنصور »

الخيل ، فيأخذ البرئ ، والصغير ، والمرأة ، فيكون ذلك تعرضاً للمآثم ؛ فقال الكوفى : كأنكم خرجتم لقتال « المنصور » ، وأنتم تتوقون قتل الضعيف ، والمرأة ، والصغير ! أو لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث سراياه ليقاتل ، ويكون نحو هذا ! ! . ذلكم هو حديث الرجل عن طبيعة الحرب ، التى هى الحرب دائماً ، والتى هى فى هذا الموقف ، الذى وقفه « إبراهيم » ، لا بد لها من الخسائر ، وإلا فلا معنى للخروج ! ! ولكنك لا تلبث أن تسمع فيما يلى من محضر هذا المجلس الحربى ، الصوت الذى لا يقدر هذه الحقيقة قدرها ، ويتعلل باعتبارات دينية يُسكت بها مخالفه ، ولو أنها اعتبارات لا تثبت على النقد المدرك لروح الدين ، وبخاصة روح الإسلام نفسه ... نعم لا تلبث أن تسمع صاحب « إبراهيم » هذا ، يقول للكوفى حين حاجّهم بفعل الرسول فى بعث السرايا ، وإصابتها مثل هذا الضعيف والصغير والمرأة .. يقول فى الفرق بين الحالتين ـ على ما يرى هو ـ : أولئك كفار ، وهؤلاء مسلمون[1] . . وقد تأخذك بادئ ذى بدء ، روعة القول فى التفريق بين الكفار والمسلمين ، ولكنك تذكر أن الحديث عن الضعيف ، والصغير ، والمرأة ، وهم غير مقاتلين ، فلا تطمئن إلى أن الإسلام يبيح قتل هؤلاء ، ولا يستحل دمهم لأنهم كفار ! ! ثم تذكر بعد ذلك أن هؤلاء الخارجين على

---

(١) ابن الأثير : (الكامل) : ٥ / ٢١١

« المنصور » المقاتلين له ولمن معــه ، ولا يجعلونهم كفاراً ، كما يقول المستشار فلماذا يقتلونهم ، ويجدون فى هــذا القتل ويتفننون فى طرائقه ، ويحتالون لإيقاعه ؟ !

إن فى إشارة هذا الـكوفى ، إلى ما فى سرايا الرسول عليه السلام من قتــلٍ ، لا بد منــه ولا مفر ، كما تقتضيه طبائع الحروب ، وجــهَ الرأى فى وجوب احتمال الخسائر الأقل ، من أجل الفوائد والمصالح الأجل والأهم ! وإن ظلم الظالم ليفتك بكثير من الأموال والأعراض ، وكلما مضى ذلك دون حساب ضرى الظالم وتأصل ظلمه ، وزادت الخسائر ! فلو لم يكن فى الخروج إلا زلزلة هــذا الظلم ، وزعزعة أساسه ، وتعريض الظالم لمثل ما تعرض له « المنصور » من الأزمة الحاطمة ، عندما خرج عليه « محمــد الشبه » ثم « إبراهيم » أخوه ، لــكان ذلك غنماً كافياً للمجتمع ، يوفر عليه الـكثير من الخسائر التى يعانيها ، حينما يتفرعن فرعون ، لأنه لا يجد أحداً يرده كما يقول مثلنا المصرى !! ذلك هو صوت التجربة العملية ، ينبعث من أعماق التاريخ البعيد ، على لسان هذا الـكوفى مناقشاً رأى « مالك » فى أن فساد الخروج عنده أكثر من الظلم القائم ؛ وإن كان هذا الصوت الحيوى المنطقى ، قد عورض بما لا أساس له من الصحة ، أكثر مما للفــكرة المستسلمة عن خسائر الخروج ! !

* * *

ولعل مما يتصل بمناقشة تلك الفكرة فى إقرار أمور الحكام ، وعدم إزعاج ظلمهم ، لأن للخروج أضراراً وخسائر ، ما عرف منذ الجيل الأول ، عن علماء المالكية فى مجانبة السلطان ، والتشدد فى الابتعاد عن أولئك الظالمين ، لئلا يتأيد مركزهم باتصال العلماء بهم .. وهى نزعة تبتعد عن تلك النزعة المسالمة التى شهدناها فى التعلل بخسائر الخروج .. ولو شئنا أن نورد طرفاً من ذلك لأطلنا ، لكن بحسبنا أن نشير منه إلى فعل متقدمين من أصحاب « مالك » نفسه ، وشىء من فعل مَن بعدهم ، كأنموذج لهذا الاتجاه المناوئ للظلم ، والذى كان موضع الحديث غير القصير[1] ، ومما يتكرر ذكره فى تراجم العلماء ومحاسنهم ..

فهذا « ابن القاسم » صاحب الإمام ، الذى كان بين المالكية — على أى

(١) كتب « الغزالى » فى (إحياء علوم الدين) ج ٢ ص ١٢٥ ، ط الحلبى باباً فيما « يحل من مخالطة السلاطين الظلمة ويحرم » ؛ كما كتب فى الجزء نفسه ص ٣٠٠ باباً فى « أمر السلاطين بالمعروف ، ونهيهم عن المنكر » . ورغم قوته الوعظية حيناً ، فإنه لم يخلص من روح عصره ، وأثر بيئته ؛ فهو فى الباب الأول ، يقرر أن الدخول على الظالمين يجوز إذا أمروا العالم ، أمر إلزام ، وعلم أنه لو امتنع أوذى !! — كما يقرر فى الباب الثانى : أن أمر السلاطين بالمعروف ، إنما يكون بالتعريف ، ثم بالوعظ فقط ؛ وأما المنع بالقهر فليس لآحاد الرعية على السلطان ، لأنه يحرك الفتنة ؛ وأما التخشين لهم بالقول فلا يجوز إذا حرك فتنة يتعداه شرها إلى غيره ؛ وأما إن كان لا يخاف إلا على نفسه فهو جائز ، بل مندوب إليه !! وكأنه لا مانع — فى رأى الغزالى ومن يعبر عن رأيهم — من هلاك العالم ، بل هو مندوب إليه ، فهو الفرد الرخيص الحياة ! !

أما تكليف الأمة بأداء واجبها فى تقويم الجائر فهو فتنة !! وهى كما ترى مقررات يتبين لك ضعفها إذا ما عرضتها على ما أسلفنا من بيان لهذا الأصل حرره « ابن حزم »

رأيٍ فى عملهـم ـ من يقدمون قوله على قول « مالك » ، ولا يعـدلون عنه لقول « مالك » ، إلا إذا لم يجدوا فيه نقلا عنه ، ولا أصلاً يقاس عليه[1] ، هذا « ابن القاسم » كان معروفاً بمجانبة السلطان .

ثم « سحنون » ناشر المذهب فى « المغرب » ، كان يكره إتيان السلطان ، ويقول : ما أقبح العالِم أن يؤتى إلى مجلسه ، فلا يوجد فيه ، فيقال : هو عند الأمير ، أو الوزير ، أو القاضى ، فإن هذا وشبهه شىء ، من علماء بنى إسرائيل ، لأنهم يُحدثونهم من الرخص ما يحبون ، مما ليس عليـه العمل . . . ثم قال : فوالله ما أكلت لهم لقمة ، ولا شربت لهم شربة ، ولا لبست لهم ثوبا ، ولا ركبت لهم دابة[2] .

فهو كما ترى يخشى على العالِم ، من الاتصـال بذوى السلطة مطلقا ، حتى السلطة القضائية ، التى يكون رجالها من أهل هذا الفقه ، لـكن نفوسهم ـ فى تقـدير « سحنون » ـ تتغير بالسلطة ، ويكون الاتصال بهم ذا أثر سىء على العالِم ، الذى هو ممثل سلطة الشعب كما قلنا ، وفى مقاومته تتجسم سلطة الأمـة ، وبسلامتـه النفسيه والخلقية تحمى حقوقها من طغيان هذا الحـكم الفردى الأوتوقراطى . . نعم ، يمضى « سحنون » ، فى تقدير خطر

(١) الزواوى : (مناقب مالك) ص ٥٩

(٢) ملحق لتزيـين الممالك ط الخشاب ، مختصر من كتاب (معالم الايمـان فى تاريخ القيروان) : ٦٧ ، ٦٣

اتصال العالِم بذوى السلطان ، حتى القضاة فيقول : إذا تردد الرجل إلى القاضى ثلاث مرات فلا تجوز شهادته[١] ...

ثم فى الطبقات التاليـة ، نجد من يسوى بين السلاطين وأهل الأهواء ، فيجانب الصنفين: أهل الأهواء والسلاطين، « كأحمد بن محمد الأشعرى » من أصحاب «سحنون» ـ ت٢٨٩ هـ[٢] ـ كما تجد منهم من يحرم نفسه حرماناً ماديًا من الثروة ، إذا اتصل مصدرها بأصحاب السلطان « كجبلة بن حمود» ، من أصحاب « سحنون » أيضاً ـ ت ٢٩٩ هـ ـ كان أبوه من أهل الأموال، وصحبة السلطان ، فنابذه ابنه فى حياته ، وتبرأ من تركته بعد مماته ، وكانت له همة يتيه بها على الخلفاء[٣] ..

فتلك نزعـة تمثل أسـلوبا من النظر إلى الحـكام وخطر ظلمهم ، ومنابذتهـم لذلك منابذة صريحة ، وهى وجهة نظرٍ تعين على ما هيـأنا له نفس القارىء ، من الرأى فى موقف العـالِم من السلطان ، ومداراة الأمور خشية الضرر الموهوم . . الخ . . . وهو مسلك يختلف عن مسلك صاحبنـا

---

(١) ملحق لتزين الممالك ط الخشاب ، مختصر من كتاب (معالم الإيمان فى تاريخ القيروان) : ٦٣

(٢) ابن فرحون : (الديباج) ص ٣١

(٣) المصدر السابق ص ١٠٣

الذى يسأل عن الشىء من أمر القضاء ، فيقول : هذا من متاع السلطان[١] ..

* * *

و بعد . . فبينما كان هذا الاتجاه ، فى فهم نفسية الإمام ، وتفسير تصرفاته ، يأخذ طريقه إلى المطبعة ، ظهرت ترجمة له محدثة ، فى البيئة الجامعية ، بين ما يدرس من حياة الأئمة الفقهاء[٢] . وكان منهجها فى هذا الفهم والتفسير، غير هذا المنهج الذى اطمأننت إليه منذ أعوام بعيدة ، فلم أرد أن أعقب عند الطبع على مواضع من آثار هـذه المخالفة ، إلا أنى أنظر إلى المسلك السياسى لرجال الدين والعلم الدينى ، تلك النظرة التى تقدر خطر مسلكهم فى توجيه الحيـاة العقلية والعملية ، وفى التمكين لنهضة الشرق الذى يعانى ما يعانى من تخلف وتأخر ، ومن هنا كان المتوقع أن أقف لأعلق على نتائج هـذا المنهج المحدث ، فى تفسير مسلك « مالك » السياسى ، لـكنى مع ذلك آثرت أن ألتزم خطتى فى عدم التعليق المفصل أو المطول على مسائل ونتائج ، و بحسبى أن أشـير هنا إلى مسألة دار عليهـا القول فى فهم نفسية « مالك » ، وهى : اتحاد منهج « مالك » ، ومنهج « الحسن البصرى » ، لاتحاد النفس ، والمعـدن ، والسبب[٣] .... واتحاد نفس «الحسن البصرى» ، ونفس«مالك» فى التقوى

---

(١) عياض : (الترتيب) ورقة ٢٣ ط ــ خ
(٢) هى الترجمات التى أخرجها حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد أبو زهرة .
(٣) الأستاذ أبو زهرة : (مالك) ص ٥١

والورع و . . و . . الخ، ولذلك اتحد موقفهما من الفتن ذلك الاتحاد ؛ وأن « مالكا » لعله كان يتبع سيرة « الحسن » ، وقد كان على علم بها ، إذ أنه مات و «مالك» فى نحو الثامنة عشرة من عمره ، وقد كان «سعيد بن المسيب» فى موقفه من الخلفاء « كالحسن » فاقتدى « مالك » بهما[1] ....

فأقول فى التعقيب على هذا : أما «سعيد بن المسيب» واقتداء «مالك» به، فلنا إليه عودة عند الحديث عن محنة «مالك» قريباً ـ انظر هامش ص ٤٠٨ ـ. وأما « الحسن البصرى » واتحاد نفسه ، ومعدنه ، وسببه ومنهجه مع «مالك»، فهو مالا يتيسر لنا فى درس «مالك» أن نسلم به فى سهولة ، لا لأن ذلك مما يستنتج استنتاجاً، أو يفهم فهما، بل لأن الرواية التاريخية تنقل ذلك نقلا ، فقد رووا أن «مالكا» قال: «ابن سيرين» أفضل عندنا من «الحسن»؛ فقيل له: يا «أبا عبدالله» بأى شىء ؟ قال : إن «الحسن» زيغه القدر[2].. فهو يحكم ـ كما تسمع ـ بزيغه ، وفى هذا التعبير قسوته ، ولو لحظت معها بعض أقوال « مالك » فى القدرية وقسوته عليهم ، لتبينت نظرته إليهم ، وشعوره النفسى نحوهم ، فهو يقول فيهم : قوم سوء، لا تجالسوهم ولا تصلّوا وراءهم، وإن جامعوكم فى سفر فأخرجوهم[3]. ويُسأل عن تزويج القدرى ، فيقرأ : «ولعبد مؤمن خير من مشرك[4]».فهل ترى « مالكا » وهو يفضل « ابن سيرين » على « الحسن » ؟ ثم يعبر هذه

---

(١) المصدر السابق ص ٥٢

(٢) ابن جرير الطبرى : (التاريخ) جـ ١٣ ص ٩٥ ط الحسينية

العبارة غير الخفيفة فيقول: (زيفه القدر) ، ووراء ذلك كله ، رأيه المشهور فى القدرية ، وعباراته الشديدة فى وصفهم ، والإفتاء بشأنهم .. هل ترى «مالكا» مع هـذا كله ، يتحد منهجه ، ونفسه ، ومعدنه ، وسبب الرأى عنده ، مع « الحسن » ؟ !! وهل ترى « مالكا » مع هذا كله يتبع سيرة « الحسن » ، وقد كان على علم بها ، إذ أنه مات و«مالك» فى نحو الثامنة عشرة من عمره ؟ !! وهل ترى الرجلين لا يفترقان إلا فى أمر واحـد من ناحية الرأى السياسى هو الميل إلى الإمام « على بن أبى طالب » ؟ ! لا أكاد أطمئن إلى شىء من هذا !! مهما تكن الرغبة فى إساغة رأى « مالك » وموقفه من الحياة السياسية ، ونزعته الواقعية فى ذلك كله !! .. وكلما مضينا فى تعمق فهم الشخصيتين ، بعد هذه الروايه عن رأى « مالك » فى « الحسن » ، نجد كثيراً مما لا يتيسر معه الاطمئنان إلى اتحاد الرجلين هـذا الاتحاد أو بعضه !!

وفى الذى مضى من حديث « مالك » والسياسة ما يهيئ لنا القول فى :

محنة : وتلك المحنة فى تاريخ حرية المجتمع الإسلامى ، تشبه إلى حدّ ما النضال بين السلطات المختلفة ، وتمثل الصراع بين الشعب والسلطة الحاكمة ، فهى دائماً مشادة بين ذى صفة دينية ـ علمية أو عملية ـ وبين حاكم يقلقه تصرف أو دعوة لصاحب الصفة الدينية ، فيفزع إلى إيذائه إيذاء يرهب غيره من أمثاله ، ويردع العامة عن الإصغاء له ؛ وذوو الصفة الدينية كما قلنا ـ غير مرة ـ هم فى النظام الاجتماعى لتلك الأعصر ، ممثلو سلطة الشعب ...

ولقد تبدو هذه المحن ، بادى الرأى ، لطخات سوداء فى صورة الحياة ، إذ كانت ضرباً ، وتعذيباً ، وامتهاناً لكرامة رجال ذوى علم وحرمة ، وقد يكونون ذوى سن عالية فى أكثر الأحيان .. لكن الباحث المدقق ، المستشف لما وراء المظاهر الفردية والسطحية ، يقدّر فيها الجانب الاجتماعى ، ويقيس بها تقدم الإنسانية ، وكسب الحرية الآدمية ، فتبدو هذه المحن لمعات وضيئة فى ظلام حكم فردى قاس ؛ فما هى إلا صمود لهذا الحكم ، يهز من جبروته ، ويحد من قسوته ، ويسجل بقاء الشعور بالكرامة الإنسانية ، والحرص على أداء الأمانة الاجتماعية ، التى حمّلها الله أهل العلم ، إذ كانوا بذلك أهل الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ؛ وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ للناس ولا تكتمُونَهُ ..

والإحساس بهذا الواجب على أصحاب العلم وحملة الأمانة ، وفضلهم حين يحتملون فى سبيل أدائه ما يحتملون ، هو إحساس قديم خالج النفوس فى تلك العصور التى كان مستواها الاجتماعى والنفسى والعقلى ، لا يهيئ لها الكثير من إدراك الوحدة الاجتماعية ، وكان واقع حياتها العاملة لقسوته وعنائه صاداً لها ، عن التمثل الكافى لتلك الوحدة ، والعمل فى سبيلها ؛ ويبدو هذا الإحساس فى مثل قول « عمر بن عبد العزيز » ذى القلب الحساس : ما أغبط أحداً لم يصبه فى الأمر أذى . . وهى قولة كان يرددها الإمام « مالك » ويذكر معها بعض من أصيب فى هذا الأمر « كسعيد بن المسيب[1] » وغيره . . .

وفى الحق أن الحديث عن الممتحنين فى تاريخ الإسلام ، هو الحديث عن معارك الحرية الفكرية والاجتماعية فى هذا التاريخ ، وسجل المقاومة الكريمة لأصحاب السلطان الجامح ، والهوى الباطش ، وبهذا التقدير نتناول الحديث عن محنة صاحبنا فى شىء من البسط .

---

(١) هو ــ كما يقول الأقدمون أنفسهم ــ أحد أعلام الدنيا وسيد التابعين ، وله فى قوة النفس مواقف مشرفة ، وقد دعى إلى بيعة «ابن الزبير» فأبى فضرب ، ودعى إلى البيعة «لسليمان» و«الوليد» بولاية العهد فلم يفعل، فضرب وطيف به فى المدينة . وذلك كله لما فى عنقه من بيعة لم يرد أن ينقضها لهواهم ؛ وحبذا تقليد «مالك» له وتمثله به ، ولو كانت له قوته لتغير تاريخه !!

* * *

والرواية التاريخية عن هـذه المحنة ـ كما عهدنا فى هذه الترجمة دائما ـ لا تخلص من الاختلاف ، فى كثير من شأن هـذه القضية : فقد اختلفت فى مكانها ، واختلفت فى زمانها ، واختلفت فى مرتكبها ، واختلفت فى سببها ، واختلفت فى وصفها ، واختلفت فى تسويتها ، واختلفت . . واختلفت . . وأنت مُعانٍ بهذا الاختلاف صعوبة الترجيح والتوفيق ، لإرسال المرويات أو عدم وصفها بما يكفى فى نقدها ؛ ونحن محاولون ذلك بقدر ما نستطيع من الإجمال والإيجاز .

* * *

فأما مكانها : فقيل كان « بغداد » وقد حمل إليها ؛ وهو قول لم أره لغير « أبى الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى[1] » . . والعماد متأخر من أهل القرن الحادى عشر الهجرى ، فهو ليس مرجعاً أول فى هـذه الأخبار ، التى بينه وبينها بضعة قرون من الزمان ، ولعله ينقل عن مصادر ليست لهـا أصالة ولا شبهها ؛ فهو فى (الشذرات) لا يعزو ؛ ولا بُعد فى أن يكون هذا الذى ذكره من جعل محنة « مالك » فى « بغداد » من سبق القلم ؛ بل هناك من الفرض ما هو أسبق من ذلك ، وهو اتهام النسخة التى فى أيدينا من (الشذرات)

(١) الشذرات : جـ ١ ص ٢٥٠

بعدم التحرير، رغم ما على طرتها ، من أنها عن نسخة المصنف المحفوظة بدار الكتب المصرية ، فإن الأمر فى جملته لا يجاوز التحقيق العملى السريع من الناشر . . وقد جريت على ألا أعتمد على (الشذرات) وحدها ، إلا فى يسير من الأمر . .

ونذكر أننا قد اطمأننا من قبل إلى أن صاحبنا لم يفارق الحجاز ؛ و«العباسيون» يغدون إلى الحجاز ويروحون ، وفيه يستطيعون أن يفعلوا فعلتهم ، دون ضرورة لحمل الشيخ إلى « بغداد » ، والطواف به فى شوارعها ... الخ .. فأكبر الظن أن المحنة كانت فى « المدينة »؛ و « بغداد » لم يتم بناؤها ، إلا بعد أعوام من المحنة !!!

* * *

وأما زمانها : فقد اختلف فيه كذلك ، اختلافاً يتسع من خلافة « المنصور » فى العشرة الرابعة أو الخامسة من القرن الثانى الهجرى ، إلى خلافة «الرشيد» ، بين العشرة الثامنة ، إلى أول العاشرة من القرن الثانى[1] . وتصرح الرواية أن الأول هو الأصح

وسنرى مما اشتهر من سبب المحنة أنها إنما تكون فى عهد «المنصور»، بدء أمر العباسية، ولما تستقر بعد، والفتن تترى، يشارك فيها الحجاز ، ويضار الخليفة بها، مهما يكن انصراف أهل الحجاز عن السياسة، وعدم غنائهم فى الحرب ؛ ففيه

---

(١) (الترتيب) ورقة ٣٩ ظ (خ) والديباج ص ٢٨

كانت خرجة «محمد» بالمدينة بعد فتنة للسودان قبلها فى العام نفسه « بالمدينة».

ثم يكون الخـلاف فى تحديد السنة التى وقعت فيهـا المحنة ، فهى حيناً سـنة ١٤٦ ، وهى آناً سنة ١٤٧ هـ . تذكر المصادر الروايتين[1] ، ولعلى أميل إلى أنها سـنة ١٤٦ هـ ، إذ الناس حديثو عهـدٍ بما أشرنا إليه من الفتن ، والقائمون بالأمر فى « بغداد » وفى « المدينـة » مهتاجو الأعصاب ، والجو مكفهر بما أشرنا إليـه قريباً من الفتن ، وسيزيد الأمر وضوحاً فيما يلى من الحديث عن سبب المحنة ومرتـكبها ، كما أننا سنجد هناك من البيان ما يمكن معه الاطمئنان إلى أنها كانت فى الثلث الأول من عام ١٤٦ هـ ، لأن « جعفر ابن سليمان » صاحب المحنـة مباشرة أو بالواسطة ، قد جاء الحجاز والياً بعد بلائه فى حرب « إبراهيم بن عبد الله » « بالبصرة » ، فكانت ولايته الأولى سنة ١٤٦ هـ وكان قدومه إلى « المدينة » فى « ربيع الأول » . . .

* * *

وأما مرتـكبها : فالخلاف فيـه كذلك واسع الشقة : فهى تسند إلى « المنصور » نفسه ؛ وقد تعزى إلى عامله على المدينة « جعفر بن سليمان » العباسى . الذى ولى المدينة مرتين ، أولاهما من سنة ١٤٦ هـ إلى سنة ١٥٠هـ ؛ وثانيتهما من حوالى سنة ١٦٢ هـ إلى نحو سنة ١٦٦ هـ ؛ وقد يقال إن الذى

(١) الروايتان فى (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ). ثم فى غيره من المصادر المخطوطة والمطبوعة (كالتنوير) «للمقدسى» ـ خط ـ ، و(الديباج) «لابن فرحون» .

تولى ضربه ، هو عامل « جعفر بن سليمان[1] » . ورغم ما يقال من أن هذا العرض الأخير ، عن تصرف عامل « جعفر » ليس هو الأشهر ، فإنا نقول إن سبيل الترجيح الدقيق فى مثل هذه الروايات ، ليس سبيلا معبَّداً . .

وفى كل حال ، فإن الذى يبوء بإثمها هم «العباسيون» ، لأن « جعفر بن سليمان » هذا ، ابن عم « المنصور » لحًّا ، وهو يغار على سلطان ابن عمه ، أكثر مما يغار والٍ آخر ليس من دمه ، وقد كان « لجعفر » هذا بلاء حسن ، فى قتال « إبراهيم » أخى « محمد ، النفس الزكية » بالبصرة ، فغير وجه التاريخ للمعركة ، وحوّلها من هزيمة إلى نصر ، حتى قال « عيسى بن موسى العباسى » ، القائد العام الذى تولى قتال الأخوين « بالحجاز » و « العراق » : لولا « ابنا سليمان » ـ يعنى جعفراً هـذا وأخاه ـ لافتضحنا[2] . . وقد عين « جعفر » بعد المعركة والياً على « المدينة » فقدمها موتوراً مما كان ، أو مزهوا به إن شئت ، وهو خليق إذ ذاك ، أن يبلى فى السلم ، مثل بلائه فى الحرب ، إقراراً لدولةٍ كادت تطوح بها الأحداث فى تلك الفترة . .

ووجود « جعفر » هذا فى المسألة ، مما يدق معه الأمر فى تحديد مسئولية « المنصور » ، فإنا لنسمع « أباجعفر » يقول « لمالك » : والله الذى لا إله إلا

---

(١) (الترتيب) فى الموضع السابق

(٢) ابن جرير الطبرى : (تاريخ الأمم والملوك) جـ ٩ ص ٢٥٨ ط مصر

هو ، ما أمرت بالذى كان ، ولا علمته ، وإنه لا يزال أهل الحرمين بخير ، ما كنتَ بين أظهرهم ، وإنى إخالُك أماناً لهم من عذاب الله ... الخ ، فهل يقسم « أبو جعفر » هذا القسم سياسياً ؟ إن السياسة لا خلق لها ، وهو هو « أبو جعفر » : مغتال أهله ، والفاتك بصاحب الفضل على دولتهم « أبى مسلم الخراسانى »، وهو هو الذى قال فيه أهل عصره : إن حشو ثيابه لمكراً، ونكراً ودهاء[1] . . ومهما يكن الأمر فى صدق قسمه هذا أو عدم صدقه ، فإنه ليمضى فى التنصل ، ويقول « لمالك » بعد الذى تقدم : ... وقد أمرت بعدو الله ، أن يؤتى به من المدينة إلى العراق على قتب، وأمرت بضيق حبسه ، والاستبلاغ فى امتهانه ، ولا بد أن أنزل به أضعاف ما نالك منه[2] ..

كما تحدث الرواية أن « المنصور » أقاد « مالكاً » من « جعفر » ، وأرسله إليه ليقتص منه[3] ؛ ولكن « المنصور » قد اطمأن إلى هذه الخطة ، فى إلصاق الجرائم بغيره ، وكأنما عرفت تلك الطريقة عنه ، إذ حاول مثلها بولى عهده « عيسى بن موسى » فدفع إليه عمه ليقتله، وأكد ذلك عليه، فانتبه كاتب « لعيسى » إلى الدسيسة، ونبّه « عيسى »، إلى أنه إن فعل، فسيدع « المنصور » سائر أعمامه يأخذونه بأخيهم؛ وكان ما توقع الكاتب فعلا، فما لبث « المنصور » أن أغراهم « بعيسى » وأنكر أنه أمره بقتل عمه،

---

(١) ابن جرير الطبرى : (تاريخ الأمم والملوك) ج ٩ ص ٢٤٣

(٢ ، ٣) (الترتيب) ورقة ٣٩ ظ، نسخة (خ)

وكاد الأعمام يفتكون « بعيسى »؛ ولكنه بعد نصيحة الكاتب لم يكن قد قتله فأعاده إليهم حيا !!.. غير أن «المنصور» لم يتركه بل مالبث أن اعتقل عمه هذا ووضعه فى بيت أساسه من الملح، وأجرى عليه الماء فانهدم على الرجل وقتله[1] !!!..
وتلك خليقه لا تستكثر عليها هـذا القسم وأزيد منه ... وقاتل الله هذا المُلك العقيم ، كما جرى بذلك قولهم ! ! !

* * *

وأما سببها : فقد تجعله الرواية أمراً عاما ، وظاهرة اجتماعية ، مما يكون بين أهل العصر الواحد ، من حسدٍ وغيرة ، تبعثها المنافسة ، ويثيرها نجاح أحد الأقران ؛ . . وقد تجعل الرواية سبب المحنـة أمراً بعينه ، كان السببَ المباشر لها ، ثم تختلف فى هذا السبب ، فهو كذا أو كذا ..

ومِنْ جَعْلِها أمراً عاما وظاهرة اجتماعية ، ما يقال من : أن « مالـكا » لما سُوّد وسُمع منه ، وقبل قوله ، حسده الناس .. فلما ولى « جعفر بن سليمان » سعوا إليه ، وكثّروا عليه عنده ، وقالوا .. الخ .

والسعى « بمالك » عند الحـكام ، مما نقرأ عنه فى غير خبر المحنة ، فقد نقل ، أن « ابن أبى الزناد أبى عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان » الفقيه المدنى سعى به إلى بعض أمراء المدينـة ، وأن « مالـكا » أتاه يسأله أن يكف عنه .. ثم قاطعه « مالك » ما كلّمه حتى مات[2] ..

---

(١) الطبرى : (التاريخ) ج ٩ ص ٢٦٥
(٢) (الترتيب) ورقة ٢٧ و (خ)

وفى وصف السعى ، الذى كان سبب المحنة ، قد تذكر الرواية اسماً بعينه، وقد تطلق ؛ فهى تسمى حيناً قاضى المدينة «محمد بن عبد العزيز الزهرى » ؛ وحينا تقول : إنه رجل من « بنى مخزوم[1] » ؛ ومن الإطلاق أن ينسب السعى إلى قبيل لا فرد ، فيقول « جعفر بن سليمان » نفسه « لمالك » : والله ما جلدك إلا القرشيون[2] ومهما يكن التخصيص أو التعميم ، فإن تعليل المحنة بسعاية الساعى أو الساعين لا غير ، ترد المسألة إلى ما قلناه من الظاهرة الاجتماعية ، فى حياة أهل العمل الواحد ، من بنى العصر الواحد .. وهو مالا تخلو منه الحياة ، حتى حياة العلماء !!! .

وأما حين تعرض الرواية لذكر سبب خاص مباشر ، غير السعاية بصفة عامة ، فإنك تجد من الاختلاف فى هذا أيضاً غير القليل ... وقد أوردتْ من الأسباب ما يبعد وما يقرب ، فتارة تجعل السبب رأياً فقهياً فى مسائل ليست من السياسة العملية فى شىء ، فلا يبدو لك وجهٌ لتكلف الحكام العناية بها ، والامتحان عليها !! .

ومن ذلك ما يروى من أن سبب المحنة هو رأيه فى نكاح المتعة وتحريمه ، وقوله : إن قول غير «عبد الله بن عباس» فيها، أوفق لكتاب الله تعالى من كلام «ابن عباس»... ولكن هل كان غير الشيعة من المسلمين ينظرون ، إلى نكاح المتعة

(١ ، ٢) عياض : (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ)

نظرة تجعله موضعا للأخـذ والرد ؟ ! وهل كان العباسيون يهملون صلة المسألة بالشيعة ، ويهتمون بنسبتها « لابن عباس » ؟! ثم هل كان لهذه المسألة صفة مّا من الناحية السياسية ، أو الاجتماعية ، أو العملية ، حتى يمتحن بها فقيهٌ معروف فى عصر كثرت فيه الفتوق ، وانتشرت الفتن، فاشتدت الحاجة إلى تألُّف الناس واسترضائهم ! ! لا يبدو من ذلك شىء .. وإنما هى رواية « العماد الحنبلى » التى تجعل المحنة فى « بغـداد » وتجعلها فى نكاح المتعة ، وتسهب فى ذلك ، فتذكر أنه طِيف « بمالك » على ثورٍ مشوها، فـكان يرفع القذر عن وجهه ، ويقول : يا أهل بغداد ، من لم يعرفنى فليعرفنى ، أنا « مالك بن أنس » فُعِل بى ما ترون ، لأقول بجواز نكاح المتعة ، ولا أقول به[١] ..

ولو تركت كل وجه من أوجه النقد ، لسألت: متى كان «لمالك» مثل هذا الصنيع العنادى، وهو أشد الناس مداراة للناس، وهو الذى تحكِى عنه كتُب المناقب ذاتها ، أن « المنصور » نفسه سأله : ما تقول فى مالى ؟ فيقول : خير مال .. ويسأل المنصور «أباحنيفة» السؤال نفسه، فيقول: أنت أعلم به؛ ويسأله «ابن أبى ذئب» فيقول له شر مال .. !! ثم يمكث «المنصور» مدة ويرسل إلى «مالك» بمال ، وقد قال لرسوله : إن لم يقبله فاضرب عنقه ، فيقبله «مالك» ويسلم .. ويرسل إلى « أبى حنيفة » بمال ويقول له رسوله : يأمرك أمير المؤمنين أن

---

(١) العماد الحنبلى : (شذرات الذهب) ١ / ٢٩٠

تضعه حيث ترى ، فإن قبله فحسبه ، وإن رده فحسبه ، فيقول « أبو حنيفة » للرسول : أمير المؤمنين يعرف من أين جمعه ، وهو يعرف أين يضعه .. ويرسل إلى « ابن أبى ذئب » بالمال وقد قال لرسوله : إن قبله فاضرب عنقه ، فيرده « ابن أبى ذئب » ويسلم[1] .. !

وإذا كان هذا حديث أصحاب المناقب أنفسهم عن مدى ميل صاحبنا إلى النضال ، فهل يتسق مع ذلك أن يكون قدرضى أو غضب فى نكاح المتعة وقال وقال ؟! إنها رواية « العماد الحنبلى » الذى أشرنا قريباً إلى قيمته المرجعية حين جعل مكان المحنة « بغداد » ـ ص٤٠٩ ـ وهى رواية غريبة ، وددت لو استطعت أن أعرف المصدر الذى نقلها منه ،ولكن لم يتهيأ لى ذلك بعد ! ..

ومن تسبيب المحنة بمسألة فقهية كذلك لا تمت إلى السياسة وعناية الحكام بسبب ، القولُ بأن السبب هو رأىٌ « لمالك » فى الطلاق قبل النكاح .. الخ[2] ولا يظهر لقربها وجه ! . كما لا يظهر وجه لتمسك « مالك » فيها بشىء يثير عليه غضب الحكام ، وهو غير مقبل على ذلك ، ولا متقبل له ! فلا نطيل فى نقدها ، وبخاصة أن فى إيراد الأقدمين لها ما هو توهين ، إلى حدٍّ ما ..

---

(١) الزواوى : (مناقب مالك) ص ٢٦
(٢) عياض : (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ)

و إذا ما استبعدنا من الأسباب الخاصة ، مالا يكون ذا صلة بالحياة الواقعية ، ولا سيما من الناحية السياسية ، فإنا ننظر بعد ذلك فى أمور تتصل اتصالاً مّا بالسياسة ، وتعد فى بعض الروايات سبباً للمحنة ، ومن ذلك : رأىُ « مالك » فى « على » رضى الله عنه ، وأنه كان يقـدم « عثمان » عليه ، فأحفظ ذلك الطالبيين ، وسعوا به إلى الوالى . . ولا نعرف متى كان العباسيون يحرصون على رضاء الطالبيين ، و يغضبون من أجلهم الفقهاء والجماهير ! ! وقد وضح لنا منذ تكلمنا فى البيئة السياسية ، أن العلويين قد فازوا بالحظ الأوفر ، من عداوة الأسرتين : الأموية والعباسـية ! ! ولو نظرت إلى الوقت الذى يرجح وقوع المحنة فيه ، وأنه كان إثر الحرجتين العنيفتين للطالبيين ، فى الحجاز والعراق ، لاستبعدت ذلك السبب استبعاداً قوياً ! ! ثم لو جلت فى أحداث العصر التى ساقتها كتب التاريخ لوجدت أن الطالبيين فى تلك الحقبة يعانون ما يعانيـه المستضعفون المضطهدون دائماً ، من التصدع والانقسام ، وتقدم من يسالم منهم نجاةً من بطش الحكام العنيف ، فهذا « الحسن بن زيد بن الحسن » الطالبى الجواد . . الخ كان ينحرف عن « آل على » ـ وهو منهم ـ فاستعمله « المنصور » لذلك ، على المدينة ، فى سنة ١٥٣ هـ ـ فالطالبيون مع الجد العنيف فى مقاومتهم أيام هـذه المحنة ، وتصدعهم وانضمام وجوه منهم للخلفاء فى

العراق .... كل أولئك وما إليـه يبعد أن يكون لغضب « الطالبيـين » أو سعايتهم أثر كهذا ...

* * *

وإذ شعرنا أن محور المسألة حيوى عملى ، أو قل بجهير الصوت ، إن المحور سياسى بأخص المعنى ، فعلى هـذا الأساس تجد من أسباب المحنة ما هو من الميدان السياسى ؛ ويتصل بشخصية الإمام ، بما هو فقيه متشرع ، ومحدث راو ، ومعلم ؛ كما يتصـل بظروف الوقت ، واضطراب العصر ، أوّل العهد بالعباسية ، ومع التيارات الخفية العميقة المتشاجرة ؛ فيـكون سبب المحنة الذى يقبله المنطق الاجتماعى ، سبباً علمياً سياسـياً ، يرتبط بسلطان الخليفة ، ويؤثر على سير الأحداث فى العهد الذى رجح أن المحنة كانت فيه ، أى سنة ١٤٦هـ وما حولها . . وعلم « مالك » ـ وهو علم الدين ـ يمس هذا السلطان السياسى فى أساسه، وهو البيعة بالإمامة : لمن ؟ وكيف ؟. وحين تقدر أن «المنصور» هو المؤسس الحقيقى لدولة العباسـيين ، التى قامت بدعوة مشتركة بينهم وبين الطالبيين ، فقضت على الأمويين ، وقربت أمل الطالبيين فى الحـكم ، الذى سبقهم إليه العباسيون .. وبهذا لا تكون خرجة « محمد بن عبد الله » وأخيه ، فى ذلك الحين كخرجة خارج ، أو شغب شاغب ، أو انتقاض ثغر ، أو خلع

الروم أو الترك للمهادنة . . بل هى خرجة أشد من كل ذلك خطراً ، فكيف إذا اقترنت بنجاح مبدئى ، تفلتت به من يد « المنصور » أزِمّة نواح كثيرة ! ! ؟

فنى أوائل رجب سنة ١٤٥ ﻫ خرج « محمد الشبه » بالمدينة ؛ وفى أول رمضان من هذه السنة نفسها خرج « إبراهيم » أخوه بالبصرة ، فتوالت على « المنصور » الفتوق : من البصرة ، والأهواز ، وفارس ، وواسط ، والمدائن ، والسواد ، و إلى جانبه أهل الكوفة فى مائة ألف مقاتل ينتظرون صيحة ، فلا عجب إذا بقى « المنصور » فى مصلاه خمسين يوماً ، ينام عليه ، وقد هجر النساء ونعيم الحياة ، فجلس وعليه جبة ملونة ، قد اتسخ جيبها ، وما تحت لحيته منها ، فلا غيّرها ، ولا هجر المصلى ، بل كان إذا خرج للناس أرخى سواده على هذه الجبة الوسخة ، فإذا دخل خلع سواده و بقى بها .. وهكذا شعر من حوله أن المعركة فاصلة ، والأزمة حاسمة ، وأكبروا صمود « المنصور » لها ، ومضت كتب التاريخ تحدثك عما قيل فيه لذلك شعراً ونثراً ، إكباراً لصموده وتقديراً له ، . فهل تقدر عظم الأثر الذى خلفته فى أعصابه تلك الضائقة ، وتدرك أنه حين يخلص منها ، خليق بأن يُطَهِّرَ ، و يحتاط ، و يبطش ؟ أحسب أنك تجد قرب ذلك ..

وأما ابن عمه « جعفر بن سليمان » فقد خاض — كما قلنا — معركة « إبراهيم » وقام فيها بحركة التفاف ، بدلت الهزيمة نصراً ، فهو مشارك

فى تقدير الشــدة ، مناضل فيها بنفســه ، فإذا ما عاد أول السلم والياً على المدينــة ، وقد ثار فيها السودان فى شوال ســنة ١٤٥ ذاتها ، بعد قتل « محمد الشبه » بنحو شهر واحد ، وقبل قتل « إبراهيم » فى « باخمرى » لخمس بقين من ذى القعدة ســنة ١٤٥ ، فهلا تقدر أن الحال العــامة تدفعه إلى المشاركة الناشطة فى هــذا التطهير ، توثيقاً لأمر أسرته ، وتهون عليه فى ذلك كل قاس عنيف ، لخطر الهدف ، وعنف إغرائه ؟ .. أحسب أنك تجد فى هذه البشرية الضارية قرب ذلك ..

ففى هذه الأعاصير التى لا تزال ريحها تملأ الأنوف ، يتصدر فى المدينــة « مالك » الذى بدرت منه بوادر مكشوفة ، من الميل لأموية الغرب ؛ والذى يحدث بحديث «ليس على مستكره طلاق» ؛ والذى يروى أنه أفتى الناس بالخروج مع «محمد الشبه»، وقال لهم إن بيعتهم «للمنصور» بيعة مكره ، وليس على مكره يمين ؛ والذى قد يكون فى بطانة الأمير طالب صيد ـ وما أكثرهم !ـ يتقرب بالنث والنقل ، فكيف لو غلت فى صدره غيرة ، واتقد حسد ! ! ثم كيف لو كان بينه و بين « مالك » من شئون الحيــاة اليومية ، ما يختلف عليه ، ولا تعرفه الرواية المدونة ؟ كلُّ أولئك ـ بل بعضه ـ كاف لتصور سبب محنة « مالك » تصوراً اجتماعياً ، يجليه منطق الحيــاة المجرب ؛ و به تقبل التفسير

الاجتماعى للمحنة ، وتعرف السبب المباشر لهـا ، مستبيناً وجه الصواب ، دون كبير نقد أو تحرير . . وبه تدرك أن مثل هذه الظروف لا ينفع « مالـكا » فيه أنه أشد الناس مداراة للناس ؛ وأنه يدور فى فلك السلطان العباسى ؛ وأنه يكره الشغب والخروج ، لأنك تعرف إلى جانب ذلك: أنه حاد المزاج؛ يندفع أحياناً ، ويغضب فيقول أو يفعل غير محترس ، وتعرف أن له دِخلة أموية ، كما تعرف أنه قد يكون له فى خاصة مجلسه شىء من مثل ما كان «لابنْ هرمز» حين كان يغلق الباب ويرخى الستر ويبكى ، وكذلك تدرك من تتبع الحياة اليوم حولك، أن مثل هذه الظروف ، مما يستراب فيه ، بمن هو أيسر شأناً من « مالك » وأكثر منه مداراة ، وأقل تعرضاً لشئون الحكم السياسية ، وأخف دخيلة فى الطاعة للسلطة القائمة . .

وقد عرضنا من قبل لتفسير تصرفاته ـ فى غير موضع مما سبق ـ انظر ص ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ـ فهدنا أتم التمهيد لفهم سبب هذه المحنة ، وبينا الأمر فضل بيان ، على أساس من تجارب النفس والحياة ، وشهادة الواقع ، فى نقد ما ساقته الرواية من اختلافات .

* * *

وأما صفة هذه المحنة : فإنها تعطينا صورة ، عن وسائل العقاب عنـدهم ، بل قل وسائل التعذيب ، أو بصفة أخص، عن هذا الجلد والضرب ، الذى كان

ــ فى غالب الأحوال ــ عقوبة العلماء المعارضين .. ففى حادثة « مالك » هذه نقرأ أنهم يجردونهم من الثياب الخارجية ، ويتركون عليهم ما يستر العورة ، من الثياب الداخلية ، وكانت تكون ، أو بعضها ، من الشعر ، عند الزاهدين منهم ، ثم يمدونهم أى يمددون جسومهم على الأرض ، فكانوا يُضربون وهم رقود ، أشبه ما يكون بما يسمى « التفريش » اليوم ، عند السعوديين فى الحجاز .. وكان المد فى الحبل ، ولعله نوع من الكتاف ، يكون بشد اليدين إلى خلف الظهر ، إذ يقول (القاموس المحيط) : كتف فلانا ــ كضرب ــ شدّ يديه إلى خلف ، بالكتاف . وهو حبل يشد به : . ككتّف تكتيفاً ؛ ويعين على هذا ما كان من حال « مالك » حين مدوه بالحبال فتأثرت كتفه ، على ما سيأتى ؛ .. وقد توضع اليدان فى آلة تمسكهما ، إذ تقول الرواية : فجلده ومد يديه بين العُقابين ، وربما كان هذان العقابان مسّاكين يقبضان على اليدين ، من خشب أو نحوه ؛ . ويظهر أن الضرب يكون على الظهر ، كما تنص الرواية على ذلك[1] .. وأما السياط التى كان بها الضرب فلا نعرف فى هذا الحادث ، ولا من التفاصيل التى تنوقلت عنه ، من أى شىء كانت تكون تلك السياط ؟ ، أكانت من جلد أم من حبال ، أم كانت عصياً من خشب الأشجار ، أم ماذا ؟ ..

---

(١) مواضع متفرقة من ورقة ٤٠ و (خ) من (ترتيب المدارك)

وتختلف الرواية فى عدد الجلدات ، فتبدأ من ثلاثين ، وتمضى صعدا ، حتى تصل إلى الثمانين ، فهى نيف وثلاثون ، أو ستون، أو سبعون ، أو نيف وسبعون ، أو ثمانون .. ولا سبيل لنا إلى ترجيح شىء من هـذه المرويات . .

ثم لاتصف الرواية حال الشيخ وقت تنفيـذ العقوبة ، إلا بخبر منقبى ، يحكِى فعل الرسول عليه السلام، إذ يقول «الدراوردى» : لما أحضر «مالك» لضربه فى البيعة التى أفتى الناس بها ، وكنت أقرب الخلق إليه سمعته يقول : اللهم اغفر لقومى فإنهم لا يعلمون ، حتى فُرغ من ضربه[1] .. ولـكنهم ـ على ما سمعت ـ قد علموا ، بل رأوا رأى العين ، ما كان من قيام الناس مع «محمد» ، كما عرفوا ماكان من عطف «الشيخ» على الأمويين ، وما إلى ذلك !! وأحسبهم كانوا يعلمون أنهم يرتكبون أمراً عظيماً مع عالم من أهل الدين، فى نحو الثالثة والخمسين من العمر ، كهل وادع ، أنيق ، هو أفزع الناس من السياط .. الخ، لـكنها ضراوة الملك الفردى فى دور إقرار الدولة، و إرساء سلطان الأسرة، يجعل هذا « المنصور » يضرب « مالـكا » وغيره ، « كابن أبى الموالى المدنى» المحدث ، المشهور ، الثقة ـ ت ١٧٣ هـ ـ الذى ضُرب أربعمائة سوط ، ليدلهم على محمد الشبه ، فلم يدلهم[2] .. وتجعل من أمر هذا «المنصور»، مايوجه الأذهان

(١) مواضع متفرقة من ورقة ٤٠ و (خ) من (ترتيب المدارك)

(٢) العماد الحنبلى : (الشذارات) ١ / ٢٨٣

إلى اتهـامه بسقى « أبى حنيفة الإمام » السم ، لقيامه مع « إبراهيم » أخى « محمد[١] » .. فقاتل الله هذا الملك العقيم !

ونعود إلى حال « الإمام » عند العقوبة ، فنقول : إن الرواية تختلف فى أنه احتملها أو ناء بها ، فأكثر من مصدر[٢] يروى أنه حمل مغشياً عليه ، ولم يُفق إلا بعدها فى البيت ؛ و « السمعانى » فى كتابه (الأنساب[٣]) يقول : إنه مسح الدم عن ظهره ودخل المسجد فصلى . . وجمهرة المصادر على أن المحنة كانت بالضرب ، لـكن «العماد» يروى أنها كانت أيضاً بالطواف به مشهرا ، وعلى وجهـه قذَر كان يرفعه ، ويقول كذا وكذا ، كما سبق ـ ص ٤١٦ ـ ولـكنها الرواية التى جعلت المحنة فى بغداد بسبب نكاح المتعة وذكرنا من شأنها ما ذكرنا .

على أن «السيوطى»[٤] يروى نقلا عن «ابن وهب» صاحب «مالك» أنه حمل على بعير ، فقال : ألا من عرفنى فقـد عرفنى ، ومن لم يعرفنى فأنا « مالك بن أنس بن أبى عامر الأصبحى » ، وأنا أقول : طلاق المـكره ليس بشىء، فبلغ « جعفر بن سليمان » أنه ينادى على نفسه بذلك ، فقال :

---

(١) الشذرات : ١ / ٢٢٨

(٢) (الترتيب) و (الديباج) و (التنوير) و (تاريخ الإسلام) للذهبى ..و ..و..

(٣) ص ٤٠ ، ٤١ الطبعة المصورة

(٤) التزيين ص ١٣ ط الخشاب

أدركوه ، أنزلوه .. !! فهناك طواف للعـبرة أو للتشهير ، لـكن فى غير تشويه بقذر أو نحوه ، وعلى بعير ، لا على ثور ، ولا تصريح بأنه فى بغداد أو غيرها ، لـكن ذكر «جعفر بن سليمان» فيه إشارة إلى المدينة....والمناداة على نفسه ، بإعلان رأيه فى طلاق المـكره ، لا فى نكاح المتعة !! . وعلى كل حال ، فإن الحمل والطواف والتشهير ، كان مما يصيب العلماء ، فى مثل هذه المحن ، لـكنا لو نظرنا إلى جملة الأمر نظرة فاحصـة ، قد نطمئن إلى أن صاحبنا فى مزاجه الرقيق ، لا يقوى بعـد ضرب خلع كتفه ، وشرّح ظهره تشريحاً ـ كما تنص الرواية ـ وأسال دمه ، لا يقوى بعد ذلك على مثل هذه المناداة على نفسه ، وهو فى عامة شأنه، أشد الناس مداراة للناس ، لا يجنح إلى هـذا التحدى ... وربمـا كان المنقبيون ، قد حملوا بعض المحن على بعض ، وجرت ألسنتهم أو أقلامهم بشىء من التـكثر ، فـكان الطواف ، والمناداة . الخ ، والأمر فى ذلك كله يسير !!

* * *

وأما آثارها ، التى تركتها فى حياة الإمام ، فقد كان منها المادى والمعنوى :

فأما المادى فمنه مؤقت كتشريح السياط ظهره تشريحاً ، وإسالة دمه ، ومنه

باق كخلع كتفه ، حتى ما كان يستطيع أن يسوى رداءه[١] ، والرواية فى هـذا تختلف اختلافاً يستوقف القارئ « فعياض » يورد العبارة السابقة : فى موضع ، ويذكر غيرها فى موضع آخر ... «وابن فرحون» (فى ديباجه) ، يقول[٢] : ومدت يداه حتى انحلت كتفاه ، وبقى بعـد ذلك مطابق اليدين لا يستطيع أن يرفعهـما ولا أن يسوى رداءه .. وهو شرح يدل على شـدة الأمر ، وأن يدى «الشيخ» قـد عطلتا عن الرفع بقية حياته ، بعـد المحنة ، وهو عهد طويل ، يبلغ إحدى وثلاثين سنة ! فهل كانت يدا «الشيخ» طول هذه السـنين بطالتين ، لا يستطيع أن يرفعهما ؟ !! إن رواية أخرى[٣] تجعـل البطال يداً واحـدة ، حتى كان « الشيخ » يرفع إحـدى يديه بالأخرى ؟ . . فأى الروايات نعتمد ؟ . آلإجمال الذى لا يزيد على أنه كان لا يستطيع تسوية ردائه ، دون نص على بطالة اليـدين ، إذ يجوز أنه كان لا يسـتطيع بهما الحركة الـكاملة ، مع عدم بطالتهما ؟ أم التوسعُ ، وبطالة اليـدين حتى ما يستطيع رفعهما ؟ . أم أن الذى تأثر هو اليـد التى تتصل بالـكتف المخلوعة فـكان يرفعهـا بالأخرى ؟.. وعبارة الروايات ، تارة بخلع

---

(١) عياض (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ)

(٢) ص ٢٨ ، وعبارة « يطابق اليدين » ربما كانت تحريفاً لعبارة المقدسى فى «التنوير» وهى : بقى بعد المحنة بطال اليدين ، ورقة ٢٥ ومن النسخة الخطية بدار الـكتب

(٣) عياض (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ)

كتف ؛ وتارة بخلع كتفين ؟ نترك للقارئ تجربة الترجيح فى مثل هـذه المختلفات .. !!

وتنص رواية[1] غير روايات « عياض » ، على أثر عنيف خلفتـه تلك المحنة ، هو أنه اعتراه فتق من الضرب الذى ضربه ، فـكانت الريح تخرج منـه ، حتى إنه عند ما سئل عن سبب تخلفه عن المسجد ، قال : إنى أوذى المسجد والناس .. لقد صُدِّرت هذه الرواية بصيغة التوهين وهى (قيل) ، ولو رأيت أن هذا التخلف عن المسجد ، إنما كان فى أعوام أخيرة من حياته ، قد يحددونها بسبعة أعوام ؛ وهبها أكثر من ذلك إلى الضعف ، فهو قد عاش بعد المحنة أكثر من ثلاثين عاما حضر المسجد فيها سنين طوالا ، و بذلك لا يكون خروج الريح بسبب الفتق الذى تخلف عن الضرب ؟ ، إلا أن يكون قد اشتد الأمر أخيراً فـكان مايؤذى الناس والمسجد !!

وقد يرد الخبر عن هذا الأثر الأخير للمحنة ؛ ومنعه «مالـكا» من حضور المسجد ، على غير هـذا الوجه ، فيقال . . كان لا يأتى المسجد ، لا يزال ريح يخرج من موضع الـكتف[2] ؟ ! فيفهم من هذا أن الريح الرائحة لا الغاز !! كما يفهم أن الامتناع كان مبكراً عقب الضرب ! !

---

(١) للقدسى (التنوير) ورقة ٥٢ ظ من النسخة المذكورة فى المصدر السابق

(٢) عياض : (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ)

وتترك تفاصيل المرويات فى هـذه الآثار ومحاولة تحقيقها ، مكتفياً بمـا تضافرت عليه ، فى وصف المحنة إجمالاً ، فتشعر بأن القوم قد ارتكبوا مع «الشيخ» أمراً عظيما ، وأساءوا إليه إساءة قاسية ، عصفت فيها الظروف السياسية !

وأما الآثار المعنوية لتلك المحنة فهى ما يكون دائماً ، من مثل هـذا الاضطهاد المتهوّر : تقدير للذى وقع عليه ، وإساءة للذى وقع منه ؛ وكذلك تعبر المصادر القديمة عن هذا الناموس الاجتماعى ، بعبارات متنوعة ، تلتقى فى أن الناس قد علموا أنه أفتى بحق ، وضُرب بباطل ، فكانت هـذه السياط عليه عندهم كالحلل المنشورة[١] ، فوالله ما زال « مالك » بعد ذلك الضرب فى رفعة من الناس وإعظام ، حتى كأنما كانت تلك الأسواط حليا حُلِّى بها[٢]

* * *

وأما تسويتها : وتصفية ما بين الإمام ، والمعتدى عليه ــ وهو فى هذا الموضع لا يكون إلا « جعفر بن سليمان » دون إشراك « لأبى جعفر » ، بل مع تأكيد اعتذاره ــ فالرواية فى هـذه التصفية تمضى من طرف إلى طرف بشأن هذا الوالى ، فقد يقال : إن الأمر لم يكن عند « مالك » موضع حاجة ، لشىء من التسوية أو الترضية ، وأنه لما حمل مغشياً عليه دخل الناس عليه ،

(١) الزواوى : (مناقب) ص ٢٦

(٢) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٩ ط (خ)

فأفاق فقال : أشهدكم أنى جعلت ضاربى فى حل ، فعاوده فى اليوم الثـانى ، وقد تماثل ، فأعادوا عليه ما سمعوه منه ، وكأنهم كانوا مستبعدين له ، إذ قالوا : قد نال منك ! فقال : تخوفت أن أموت أمسى ، فألقى «النبى صلى الله عليه وسلم» فأستحى منه ، بأن يدخل بعض آله النار بسببى[١] . .

كما قد يقال : إنه بعد ذلك بوقت ، لما أرسله إليـه « المنصور » ليقتص منه ، قال « مالك » : أعوذ بالله ، والله ما ارتفع منها سوط عن جسدى ، إلا وأنا أجعله فى ذلك الوقت فى حل لقرابته من «رسول الله صلى الله عليه وسلم[٢] » وكذلك عنـد ما يقسم له « المنصور » قسَمه السابق على براءته ، ويتوعد « جعفراً » يقول له « مالك » : عافى الله أمير المؤمنين ، وأكرم مثواه ، ونزهه عن أمرى ، قد عفوت عنه لقرابته من «رسول الله صلى الله عليه وسلم» وقرابته منك[٣] . .

ولعمرى لو كان ضرب « مالك » يدخل « جعفر بن سليمان » النار ، فماذا صنع به قتله للسبط « إبراهيم بن عبد الله بن حسن » ! !

وهل ترى عفو « مالك » عنه فى هذه نافعه ، وجاعلاً «رسول الله صلى الله عليه وسلم» لا يرى أحد قرابته فى النار ؟ ! ! إن قرابته من « المنصور » لتقرب ظفره بالعفو فى الدنيا ، ثم هو « والمنصور » فى الثانيـة حيث يجعلهما

(١، ٢، ٣) عياض : (الترتيب) ٣٩ ظ ، ٤٠ و (خ)

عملهما فى هذا الملك المضوض ؛ و « لمالك » ما يراه فى هذا ، مهما يكن تقدير غيره له .

وقد يذكر الراوون ، أن المسألة موضع للتسوية والترضية ، وأنها سوّيت تسوية إلٰهية . . فما كان الأمر حتى غضب « المنصور » على ضاربه فضُرب ، ونيل منه أمر شديد[1] . . أو أنهـا سوّيت تسوية سياسية ، بعد نحو عام أو أكثر ، حين حج « المنصور » بعدها ـ وقد حج سـنة ١٤٧ و ١٤٨ هـ ـ فأقاد « مالـكا » من « جعفر » ، وأقسم له قسمه السياسى ، ويقال : إنه أرسله إليه ليقتص منه ، فقال ما قال آنفاً من إحلاله له لقرابتيه ، من الرسول عليه السلام ، ومن الخليفة أيضاً .

فالإحلال ساعة ارتفاع السوط ، وعقب الإفاقة من غشية الضرب ، يدل على أن الأمر لم يترك فى نفس الشيخ أثراً ؛ لـكن الرواية تذكر ما يدل على شدة تأثره ، ورفضه الصفح أحياناً ، أو عدم اكتفائه بما نال الرجل ، وطلبه له المزيد من العقاب الإلٰهى أحياناً ، فيروى أنه لمـا ولى « جعفر » المدينة ولايته الثانية ـ و بينها و بين الأولى التى كانت فيها المحنة عهد غير قصير ـ حج ، فبينا « مالك » فى الموقف قال « جعفر » لأصحابه : لا تتحركوا ، وسار فلم يشعر « مالك » إلا و إنسان يضرب بسوط محمله ، فرفع « مالك » رأسه ؛ فقال

(١) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٩ ظ ، ٤٠ و(خ)

« جعفر » : يا « مالك » هذا يوم عظيم ، ينظر الله سبحانه إلى عباده ، ويغفر لهم ، فاجعلنى فى حل مما ارتكبته منك ، فقال « مالك » : لا والله ، حتى نلتقى أنا وأنت بين يدى الله عز وجل ، فرجع[١] .

وطريقة « جعفر » هذه فى الحديث والاعتذار تستحق ما يفهم من الرواية واضحاً وهو أن « مالكا » لم يعف عنه ! ! فهو متأثر تأثراً قوياً يتبين أيضاً من خبر أنه لما نزل « بجعفر » ما نزل من غضب «المنصور» ، الذى يذكرونه ، فبُشر به «مالك» ، قال : سبحان الله ! ! أترون حظنا مما نزل بنا الشماتة ، إنا لنرجو له من عقوبة الله عز وجل ، أكثر من هذا ، ونرجو لنا من عفو الله أكثر من هذا[٢] . . فهل أحله ساعة الضرب ، أو ساعة الإفاقة ، أو هو لم يحله قط ؟ ! أو قد يكون أحله بعد طول تقرب منه ، كالذى يقال : انه لما ولى « جعفر » ثانية ، أكرم « مالكا » وقربه فتباعد منه « مالك »[٣] ، وظل الرجل يقربه حتى صفح أخيراً ! ! ؟ إن هذه الرواية تعارَض بأن « مالكا » نفسه دخل على «جعفر» لما ولى ولايته الثانية[٤] ، فكأنه لم يتباعد عنه ! ! وخبر هذا الدخول ينتهى إلى ذكر ما دار بينهما من عتاب كان حواره[٥] :

« جعفر » — إنى جهلت واستزللت ، والله ما جلدك إلا القرشيون . .

(١، ٢، ٣، ٤، ٥) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٩ ظ ، ٤٠ و (خ)

« مالك » — إنك ترى أن قد ظلمتنى ! !

« جعفر » — نعم

« مالك » — أنت فى حل ، فوسع الله عليك

فهل دخل عليه وعاتبه ؟ أو هو قربه فتباعد عنه «مالك» حتى كف عنه، وكان بينهما فى الحج ما سمعت من رفض العفو ؟ ! قد يرجح أحد هذه الأحوال ما يروى ، من أن « جعفرا » ، فى مرض موته ، رأى فى منامه « مالكا » ، فسلم عليه ، فلم يرد ، فأعاده عليه ، فرد ، فقال : إن لى ولك غداً مقاماً عند الله فأرق « جعفر » لذلك وغمه ، فلما دخل عليه « حماد بن زيد » الإمام الفقيه المحدث البصرى، قص عليه رؤياه ، فقال له «حماد» : إن «مالكا» من الإسلام بمكان جليل ، وما هو إلا الندم والاستغفار ؛ وفى رواية : أن تعتق ؛ فأعتق بكل سوط رقبة[1] .

ففى هذا ما يفهم منه أن الرؤيا ومشورة «حماد» كانتا بعد موت « مالك » إذ لم يبق إلا الندم والاستغفار ، أو العتق ! ! ويقرب أن يكون ذلك فى العام الذى مات فيه « مالك » ، لأنه توفى فى صفر أو ربيع الأول سنة ١٧٩هـ ، و «حماد بن زيد» المشير على « جعفر » مات فى رمضان من سنة ١٧٩ نفسها ، أى بعد بضعة أشهر من وفاة « مالك » ؛ وكأنما مات

(١) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٩ ظ، ٤٠ و (خ)

«مالك» دون أن يعفو عن «جعفر» ، كما هو ظاهر من غضبه عليه فى الرؤيا..
ولكن كيف وقد ذكر من أخبار التصفية والتسوية وجه آخر ، هو سعى من سعى بينهما لإتمام الصلح ، إذ يقول « الأصمعى » : أنا مشيت بين « جعفر » و«مالك» حتى حالَّه[1]!! فهل كان الإحلال وقت الضرب، أو بعده توًّا، أو كان بعد أعوام طويلة ! وهل كان يسعى الوسطاء، أو دون سعى أحد ! ! أو لم يكن عفو قط حتى الموت ، فكان الندم والعتق ؟ ! الله أعلم أى ذلك كان ، والرجلان فى الدار الثانية بين يدى الحكم العدل . . والتاريخ فى هذه الأولى بين يدى الباحث المحقق ! !

وقد رأيت من مسهَب خبر المحنة ، ما يكمل الجانب العملى من حياة « مالك » فى قومه ، وهو أهم النواحى من حياة الناس اجتماعياً .

ومن أجل ذلك طال الحديث ، أو أطيل ، عن حياة « مالك » فى قومه ، لأنها الصفحة الباقية على الدهر ، ومن أجلها ومن أجل ما يتصل بها ، من توجيه هؤلاء الناس لحياة قومهم ، وتأثيرهم فى الأخلاف بسيرهم ، تُلتمس التراجم وتحرّر .

* * *

(١) المصدر السابق، ومعه « الذهبى » : (تاريخ الإسلام) مخطوطة دار الكتب ج ٩ ورقة ٥١ ظ

ولئن لم يقصر حديثنا عن « مالك » الإنسان فى حياته الفردية ، تأسيساً لفهم حياته الاجتماعية ، فإنه ، رغم ذلك ، لا يزال فيه ـ على ما أقدر ـ مجال لتطبيق نفسى متخصص ، ينتفع بالمحقَّق من أخبار هذا الإنسان وأوصافه ، ليفسرها تفسيراً علمياً، ويصف مزاجه، وعاداته ، وخلقه، وصفاً علمياً ، ينتفع بما عرف العلم فى هذا الميدان من حقائق.. وإنى لآمل أن أوفق فى إغراء بعض الأصدقاء من أصحاب المدرسة النفسية، بهذا العمل يوماً ما ، فتتكامل الأضواء المسلطة على حياة الرجل ، ويتم المنهج الصحيح للترجمة المحررة ، حقًّا . .

* * *

والآن وقد سلطنا الأضواء المستطاعة على حياة صاحبنا ، فى دور تأثره ، ودور تأثيره ؛ وحررنا من الرواية فى ذلك ، ما مكنت منه حال هذه الرواية ؛ ولفتنا من أمرها ، إلى ما لا يستطاع تحريره ؛ وفسرنا هذه الروايات ، عملياً وحيوياً ، بما أمكن ، وما أعانت عليه أصول لم تنل حظها من التحقيق والتحرير ، ولعلها لو حققت نصوصها ، بعد جمع كافة نسخها ، تُغير بكلمة أو جملة ما فهم منها ، وما استنبط . . !

الآن نقدر موضع الحاجة إلى الاستكمال فى هـذه الترجمة ، يوم يتأصل دستور الحياة الناهضة عندنا ، فتجمع آثارنا الأدبية والتاريخية ، من آفاق الدنيا ، وتحقق ، وتنسب ، وتحرر ، وتهيأ للدرس المستثمر الناقد ، فنستطيع

القول ، بأن المنقول من خبر هـذه الحادثة ، أو ذلك العمل ، كذا وكذا لا غير ؛ وهو فى حقيقته كذا وكذا لا غير ؛ وهو يفهم بهذا الوجه ، وفى هذه الحدود لا غير ؛ وهو يعـين على استنباط كذا وكذا لا غير .

يوم يتأصل دستور الحياة الناهضة بإقرار هذه الأصول ، وتحقيق هاتيك الأعمال، التى دعونالها باللفت المـكثر إلى أمر الرواية واختلافها ، وأزمات هذا الاختلاف .. يومئذ يطمئن الدارس لما يقرر، ويرتاح لما يستنبط ، ويشعر أنه قد أتم واجبه ، للحياة العقلية فى قومه . . ويومئذ يكون الاستثمار الـكامل لهذه المقررات المعتمدة على أصول مصفّاة ؛ فتفسر نفسـيًّا ، واجتماعيا ، وتوصف علميا على نحو ما رجونا قريباً . .

* * *

وفى كل حال هـذا جهد المستطاع اليوم ، فى إضاءة حياة صاحبنا ، بدوريها، وإقامة دور التأثير منها على ماورث وما كسب فى دور التأثر ، تأصيلا لدرس آثاره العلمية درساً مفرداً متخصصاً ، فى فروع المعرفة التى كان له فيها نشاط ،فيدرس حـديثه ، وفقهه ، وغيرها ، على هَدى من فهـم شخصيته ، واستبانة حيويته .

* * *

ولقد كانت الـكلمة الأولى ، فى المنهج دعوة جاهرة إلى التخصص التام ، والتفرد الـكامل ، بحيث يدرس فقه « مالك » إلا مالـكى ، ممارس يتمثل

ذلك على وجهه الصحيح ، وفى صورته الـكاملة .. وكذلك يدرس حديثه ، محدّث ، ومؤرخٌ حـديث ، له فى ذلك التفرد المستوفى .. وما زلت أقدر ماأكبرت من هذا التخصص ، وألتزم ماأشدت به ، من أسس المنهج للصحح فأتقدم الآن إلى شىء من القول ، فى معارف الرجل ، قولا لا يقصد به إلا الوصف العام ، لآثاره فى دور التأثير ، على الحياة العلمية حوله ؛ والبيان الشامل لشخصيته العقلية ، ووجوده العلمى ، وصفاً و بياناً ، يريح المتخصص فى درس آثاره ، من الوقوف الخاص عند هذا ، و يقدم له من قسمات هذه الشخصية ، وملامح تلك العقلية ، مايجعل درسه لآثار صاحبها، درساً يقظاً ذا أساس، ومن أجل هذا ما أعرض له من القول عن :

الأمناء

مدرسة الفن والحياة

شعارهم : كريم على نفسي

أهدافهم

١ ألا يكون الفن ترفاً رخيصاً ولا لعباً مسفاً بحكم الشهوات والأهواء ويحمي الأصنام والأوهام

١ وأن يكون الفن نشاطاً وجدانياً سامياً يسعد الفرد والأمة إذ يفي حاجتها ويحقق في الحياة الكريمة غايتها أكثر الوفاء

٢ ألا يكون الفن نسياناً للذاتية وإهداراً للشخصية يجول في الأرجاء يرجم بالظن ويحدس بالوهم

٢ وأن يكون الفن في مصر من مصر ولمصر (نشأتها) فهو في كل إقليم طابع شخصية وصورة نفسية وهو في الأقاليم المتواشجة ذو طابع عام وراءه خصائص خاصة

٣ ألا يكون الرأي الفني العام توجيه مسيطر ولا احتكار متحجر ولا تهويش مضلل ولا وضع يد ولا مضي زمن

٣ وأن يكون الرأي الفني العام تحقيقاً فنياً متجدداً يستعصي على الاستهواء ويحكم التقدير فيذهب الزبد جفاء ويخلد الجيد على الزمن

٤ ألا يكون درس الأدب تاريخه تناولاً سطحياً وترديداً تقليدياً لما لا يساير تقدم الإنسانية ورقي الحياة العقلية

٤ وأن يكون درس الأدب ... تصحح الخبرة الإنسانية با... والجماعة وتمثل التقدم الإ...

